صادق علي حسن

الهياكل المالية للتنظيمات الإرهابية

العراق نموذجاً

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

الهياكل المالية للتنظيمات الإرهابية

العراق نموذجاً

صادق علي حسن

الهياكل المالية للتنظيمات الإرهابية

العراق نموذجاً

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

Copyright © All Prints Distributors & Publishers s.a.l.

© جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

يُمنع تصوير و/أو تحميل و/أو توزيع الكتاب إلكترونيًّا أو التسهيل لذلك بأي شكل من الأشكال دون موافقة الناشر. يُرجى الاستحصال على النسخ الإلكترونية المصرّح لها من قبل الناشر فقط، وعدم المشاركة في قرصنة المواد الإلكترونية المحمية بموجب حقوق النشر أو التشجيع لها. نقدّر دعمكم لحقوق المؤلف.

القرصنة الإلكترونية جريمة يعاقب عليها القانون! لا تكن مجرمًا.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجناح، شارع زاهية سلمان
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+
email: publishing@all-prints.com
tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٨
ISBN: 978-9953-88-996-2

تدقيق لغوي: علاء الدين سلطاني - روحي طعمة
تصميم الغلاف: ريتا كلزي
الإخراج الفني: فدوى قطيش

المحتويات

المقدمة ٩

المبحث الأول: اقتصاديات تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية ١٥

المطلب الأول: تعريف تمويل الإرهاب وخصائص عمليات التمويل ١٧

المطلب الثاني: علاقة غسيل الأموال بتمويل الإرهاب ٢٩

المطلب الثالث: أساليب تمويل الإرهاب ٤٣

المبحث الثاني: تمويل الإرهاب في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ..... ٥٧

المطلب الأول: تمويل تنظيم القاعدة في العراق ٥٩

المطلب الثاني: تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق
والشام (داعش) ٧١

المبحث الثالث: تأثير الإستراتيجيات الدولية والإقليمية وتمدُّد الإرهاب في العراق ٩١

المطلب الأول: الإستراتيجيات الدولية وتمدُّد الإرهاب في العراق ٩١

المطلب الثاني: توظيف الإستراتيجيات الشرق أوسطية للإرهاب
في العراق ٩٧

المبحث الرابع: المعالجة والوقاية من الإرهاب عن طريق الإجراءات السياسية والاقتصادية والأمنية.....١١٣

المطلب الأول: المُعالجة والوقاية من الإرهاب على المستوى المحلي ...١١٥

المطلب الثاني: المعالجة والوقاية من الإرهاب على المستوى الدولي...١٣٩

المبحث الخامس: معالجة ظاهرة الإرهاب في العراق ومكافحتها ١٦١

المطلب الأول: القوة الناعمة لمعالجة الإرهاب ومكافحته ١٦٣

المطلب الثاني: معالجة الإرهاب ومكافحته اقتصادياً ١٧٥

المطلب الثالث: الخيارات الأمنية لمكافحة الإرهاب ومعالجته ١٩١

الخاتمة ٢٠٣

المصادر.....٢٠٩

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
١	العلاقة بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	٣٩
٢	مستويات عمليات الخطف حسب كل قارة في العالم من سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠١٢.	٤٧
٣	إيرادات تنظيم القاعدة في محافظة الأنبار، فترة يونيو/ حزيران ٢٠٠٥-مايو/ايار ٢٠٠٦.	٦١
٤	تكوين إيرادات تنظيم القاعدة، لفترة يونيو/حزيران ـ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.	٦٣
٥	نسب توزُّع المتطوعين العرب في العراق بين العامين ٢٠٠٤-٢٠١١.	٩٥
٦	يوضح جنسيات الانتحاريين في العراق من ١١ يونيو/ حزيران ٢٠١٤ حتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.	١٠٤
٧	قيم فهرس دليل التنمية البشرية للدول العربية.	١١٧
٨	الدورة الفاضلة لإصلاحات مكافحة الفساد.	١٨٦

المقدمة

الأمن نعمة قد يتغاضى الكثيرون عنها. وعند فقدانه، ينشأ ما يناقضه ألا وهو الإرهاب، كونه ظاهرة قديمة عرفتها مجتمعات كثيرة. وأصبح يمثّل خطراً حقيقياً يواجه الوجود البشري، بسبب ارتباطه بالعنف واستخدام القوة غير المقيدة بقانون أو عرف. وأصبح الإرهاب وسيلة لتحقيق طموحات كانت صعبة التحقيق. ولما كان ظاهرةً سببية لا تنشأ من تلقاء نفسها، فقد وصل إلى حالة من الجمود بسبب ارتكازه على العنف. بيد أنّه أضحى اليوم يتكيّف ويتطوّر ويتمدَّد حيثما أريد به ذلك، وعلى وفق الرؤى والرغبات المختلفة، وإن اختلفت أنواعه ودوافعه. ويكون بذلك قد اكتسب صفة التوظيف غير المحدود لكل ما يخدم التدمير المنهجي، باستخدام الوسائل والأدوات المتاحة لتحقيق توجهاته، وبسط نفوذه باستغلال الأمن الإنساني، كونه من الحاجات الأساسية للفرد، ومحاصرة كل من يخالفه ويستهدفه بالتصفية الأمنية.

يدخل الإرهاب في ميدان العلاقات الاقتصادية من جانبين: الجانب الأول هو الإرهاب الاقتصادي الواسع النطاق الذي يخطَّط له عن سابق تصوّر وتصميم، ليلحق بالبشرية القتل والدمار نتيجة الاختلالات في موازين القوى الناجمة عن التدخل والإقسار والإكراه على سياسات اقتصادية داخلية تكون ضارة بل خطرة،

ولاسيما على دول العالم النامي، ناهيك بممارسة الأعمال التخريبية والتدميرية التي تستهدف تعطيل البرامج والمشروعات المعدّة للتنمية، وضرب البنى التحتية في الدول، بهدف إبقائها، هي والمجتمعات القائمة فيها، بحالة تخلُّف وعجز عن إدارة شؤونها، ولاسيما السياسية والاقتصادية؛ وذلك بتفعيل تمويل الإرهاب من مصادر مختلفة، بالنظر إلى أنه العصب الذي يحرّك التفاعلات بين المنظمات الإرهابية. ويُعدّ ذلك نشاطاً اقتصادياً صرفاً، لأن المال والتمويل بمختلف طرائقه ودوافعه يمثّلان للإرهابيين ما يمثّله الأكسجين للكائنات الحية؛ حيث تقام المشروعات المدرّة للنقد، والتي تسمّى في الغالب «الأنشطة الرمادية»، مثل جمع التبرّعات، وإنشاء الجمعيات الخيرية، وإقامة الأعمال التجارية الاحتيالية، وغسل الأموال. ولا يغفل الإرهاب ما يُسمّى بالأنشطة المظلمة، بما في ذلك الاختطاف للحصول على فدية، والسرقة والتهريب والاتجار بالممنوعات. وعلى الرغم من اختلاف طرائق التمويل فإن ثمة نقصاً في كفاءة الكوادر ووضوح ممارساتها. لكن يجري العمل على رسم وطن متنقّل غبّ الطلب، قائم على تمويل مدعوم بطاقة بشرية، يرفع من الإمكانية المادية لتعزيز ظاهرة الإرهاب ماديًّا ومعنويًّا عبر الجماعات الإرهابية القائمة على حصد المكاسب. وعلى الرغم من أن الإرهاب لا يعترف بحصانة أحد، فإن بعضهم أصبح مُصرّاً على توظيفه واستثماره وعدّه من الأوراق التي يجري التعامل بها ضمن المصالح السياسية والاقتصادية. ففي العراق وبعد العام ٢٠٠٣، عاش المجتمع العراقي حالة من التدهور الأمني وطغيان ظاهرة الإرهاب على مجمل مرافق الحياة؛ حيث أخذت مكانتها على هيئة حروب تدميرية متسلسلة، وعبر إعادة إنتاج خلافات إيديولوجية قائمة على زرع الفتن التي تخلّ بالتوازنات وطرح مسمّيات مختلفة قائمة على أساس الفرقة والتصارع. وبعد أن أوصلت ظاهرة الإرهاب البلاد إلى حافة الهاوية، وأصبحت حقيقة قائمة، وإن اختلفت شدّتها وتأثيرها من وقت إلى آخر، أصبحت الظاهرة الأكثر رسوخاً في واقع العراق السياسي والاقتصادي، وشكّلت العائق الأهم في طريق أي بناء سياسي ديمقراطي فيه، وراحت تهدّد مكانته الوجودية، كوطن ومجتمع واحد. وثمة حقيقة يجب عدم إغفالها، وهي ما ينبغي معالجته، قبل معالجة ظاهرة الإرهاب بحد ذاتها. لا بُدّ

بادئ الأمر من الإشارة إلى الأسباب الحقيقية والفعلية، الرئيسية والثانوية، الكافة وراء ظاهرة الإرهاب، وإلى مجموعة العوامل المتداخلة والمترابطة المستترة خلفها؛ وذلك للتصدي لها وتحليلها، وبيان مسبّبات استمرارها واستفحالها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية وحتى المجتمعية، التي توفر للخارج (الدولي- الإقليمي) إمكانية توظيفها وكسب فوائدها. فإذا لم يجرِ التعامل معها بحنكة ودراية لعلاجها واستئصالها من جذورها، فسوف تدوم وتتطوّر باطّراد.

وبالرغم من أهمية الظاهرة المتشعّبة المشكلات والدوافع، فإنها لم تحظَ بالاهتمام الكافي من الباحثين، ولاسيما في العراق، تجنُّباً للخوض في الميول النفسية والعقائدية والإيديولوجية، أو حتى الولاءات المختلفة. وجُل الدراسات افتقرت إلى الشمول والإحاطة بهذه الظاهرة؛ ذلك أنها لم تتناولها بأبعادها السياسية والاقتصادية، ولم تؤشّر على طبيعة الترابط بين البعدين، كونهما المحرّك الأساسي والجوهري والحقيقي لظاهرة الإرهاب، بل اقتصرت على دراسة بُعد واحد من أبعادها المختلفة، ولم يسلم بعضها من الانحياز الناجم عن الأفكار والآراء المسبقة والمستغرقة في حسابات سياسية، أملتها ظروف تأريخية مرحلية.

أهمية الكتاب

تنبثق أهمية هذا الكتاب من أنه يحاول أن يكون إضافة حقيقية واقعية نوعية لا سردية عددية، خصوصاً وأنه يدرس تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية والعوامل المؤثرة والمتفاعلة التي تساعد على نشوء هذه الظاهرة وانتشارها، والتي يمكن الاستفادة منها وأخذها في الحسبان، بالنظر إلى أنها تدرس تمويل ظاهرة الإرهاب بصورة معمّقة على وفق المنظور السياسي والاقتصادي. وتأتي أهمية دراسة الظاهرة من أنها تتعلّق بحياة الإنسان؛ ومن أنَّها اتَّخذت بُعداً عالمياً ومحلياً، لأن للإرهاب أربعة محاور، هي: مانح، جامع، وسيط، منفذ. ولمكافحة هذه المحاور والقضاء عليها، يجب معرفة طرائق تمويل الإرهاب وخصائصه، وطبيعته على الصعيدين الدولي والإقليمي، ووسائله التمويلية الداخلية والخارجية، وأماكنها الجغرافية،

بهدف سدّ ثُغَر تمويل الإرهاب، وقطع الصلة بين المحاور، ولا سيما الصلة الأهم القائمة بين المانح والمنفذ.

عانى العراق من الإرهاب، فقد أثر في أمنه واقتصاده، وبالأخص بعد العام ٢٠٠٣. لذلك كان من الضروري تشخيص ظاهرة الإرهاب عبر الكشف عن طرائق إمدادها وتمويلها، وإظهار سبل مكافحتها على الصعيدين الدولي والداخلي، وتحديد وسائلها وآلياتها، لأن سياسات مكافحة الإرهاب تحتاج إلى إعادة نظر، مع تطوُّر العمليات الإرهابية واستخلاص المعلومات عبر الاستمرار في إصلاح السياسات التنموية.

هدفه

يهدف الكتاب أساساً إلى تعميق البحث في مشكلة الإرهاب، بالنظر إلى أنها ظاهرة كونية عالمية غزت كثيراً من الأقاليم، واتَّخذت طابعاً انشطارياً تكاثرياً عبر المخطّطين والمنفّذين المسهمين في تضخيم هذه الظاهرة، التي أضحت اليوم فاعلاً من فواعل السياسية الدولية، فضلاً عن كونها ظاهرة سلبية احتلت مكانة أساسية على الساحة الدولية. ويمكن حصر أهم الأهداف في النقط الآتية:

١. تعرّف مصادر تمويل الإرهاب (عنصر رأس المال) ومصادره وتحركاته وعلاقته بالجريمة المنظمة وغسيل الأموال والتجارة غير المشروعة، وكذلك تحديد رأس المال البشري، المتمثّل في الإرهابيين، كمفكرين ومخطّطين ومنظّمين وداعمين ومنّفذين.

٢. إبراز السياسات والأدوات والوسائل المختلفة التي يمكن تقديمها لاستئصال الظاهرة من جذورها؛ ذلك أنها أصبحت اليوم نوعاً من أنواع الصراع الجديد حول بسط النفوذ، والسيطرة على المستقبل وإمكانياته. أضف إلى ذلك التصدّي للإرهاب عبر مجموعة من الخيارات المتنوعة التي يكون من ضمنها استخدام السلاح، الحل الأخير لمواجهة الإرهاب والوقاية منه.

المشكلة الأساسية التي يعالجها

أصبحت ظاهرة الإرهاب محط أنظار ومبعث قلق في جميع أنحاء العالم، لأنّها تهدّد الأمن والسلم الدوليين. لذلك يقرّ الكتاب ويؤكد نشوء مشكلة خطيرة تتمدّد وتتفاقم، هي مشكلة الإرهاب، بسبب الترابط بينها وبين عوامل سياسية واقتصادية وأمنية وإيديولوجية متشابكة ومتفاعلة مع عوامل داخلية وأخرى خارجية (دولية- إقليمية) تتأثر وتؤثّر في المتغيّرات الدولية والإقليمية والمحلّية، لأن الإرهاب ليس فكرة، بل هو أزمة عالمية حقيقية تستطيع أن تصنعها عندما تظلُم المجتمع وتجوّعه وتضغط عليه من خلال عولمة الظلم والفقر وإثارة الفوضى، وكأنهُ أصبح لغة التخاطب بين الحكومات، للتحكم في أبعاد مختلفة من النِظام العالمي؛ الأمر الذي جعل الإرهاب يتجاوز الحدود الجغرافية، مستفيداً من الحدود الشفافة، غير معترفٍ بالخصوصيات الثقافية والحضارية والاجتماعية.

من هُنا تنبثق الحاجة المُلحة إلى إيجاد حلول ناَجَعَة وحقيقية لتلك الظاهرة، والابتعاد عن أنصاف الحلول، أو الحلول المستوردة وشبه الجاهزة للتطبيق؛ لذلك كان من الضروري محاربتها واجتثاثها من جذورها.

الفرضية التي يطرحها

ينطلق الكتاب من الفرضية الرئيسية الآتية: كلما ارتفعت وتيرة الإرهاب، زادت الأوضاع السياسية والاقتصادية سوءاً، وازداد تدنّي الأوضاع الاقتصادية؛ وحدثت شروخ اجتماعية؛ لأن الإرهاب ناجم عن تفاعل مجموعة عوامل سياسية واقتصادية داخلية وخارجية.

المبحث الأول

اقتصاديات تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية

يمكن النظر إلى منظمات الإرهاب والعمليات الإرهابية على أنها منظمات وعمليات «إنتاجية»، بقدر ما يرى الاقتصاديون في المنظمات الإجرامية أو الجريمة المنظمة، أو في صناعة المخدرات أو الاتجار بها، منظمات إنتاجية. والمقصود بهذا الوصف إظهار حقيقة أن الانخراط في العمل الإرهابي، فكراً وتنظيماً وتخطيطاً وتنفيذاً، عمل له تكاليفه المباشرة وغير المباشرة. فمن المنظور الكلي، يتبيّن أن للإرهاب تكاليف تُعرف بمصطلح «تكاليف الفرصة البديلة» التي تعبّر عنها فوائد الفرص البديلة، التي ضاعت، على المستوى الجزئي والكلي، بمجرد انخراط عناصر إنتاجية في تنظيمٍ أو عملٍ إرهابي. كما أن للإرهاب من وجهة نظر المنخرطين فيه تكاليفه المباشرة، التي يتحملها الإرهابيون ومن يدعمهم، والتي تتمثَّل في الجهود والأموال المبذولة فيه. كما أن له فوائده المتمثلة في الآثار السياسية والإرباك الأمني الذي يحدثُهُ. والأهم هنا هو التركيز في أن هذا الإنتاج، شأنه شأن أي عملية إنتاجية أخرى، له عوامله التي تتجلّى في العنصرين الأساسيين: العمل ورأس المال؛ فالعمل هو جهود المنخرطين فيه وأوقاتهم، أي الإرهابيين كمفكّرين ومخطّطين ومنظمين وداعمين ومنفذين. أما عنصر رأس المال فهو التمويل ومصادره وتحركاته، وعلاقته بالجريمة المنظمة وغسيل الأموال

والتجارة غير المشروعة، بما في ذلك: تمويل الإرهاب (Terrorism Financing)[1]، وهو الأهمّ.

إن المال والتمويل بمختلف طرائقه ودوافعه، هما للإرهابيين بمنزلة الأكسجين للكائنات الحية كما سبق أن أشرنا. وقد أدّت التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى ظهور مصطلح العولمة، الذي رافق ظهور مصطلح الإرهاب، واتخذ له موقعاً أساسياً على الساحة الدولية. وكان من إفرازات العولمة الاقتصادية ظاهرة غسيل الأموال، التي تعد من أهم مخاطر العولمة، وأخطر شبح يهدد اقتصاد العالم، وذلك للارتباط الوثيق بينه وبين تمويل الإرهاب.

(١) سعد بن علي الشهراني: **العامل الاقتصادي في الظاهرة الإرهابية**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٥٩، المجلد ٣٠، الرياض، ٢٠١٤، ص٣٦، ٣٧.

المطلب الأول:

تعريف تمويل الإرهاب وخصائص عمليات التمويل

❖ أولاً: تعريف تمويل الإرهاب

يُعرَّف تمويل الإرهاب بحسب اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب للعام ١٩٩٩ بالآتي:

المادة ٢ (١):

١. يرتكب جريمة ـ بمفهوم هذه الاتفاقية ـ كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكلٍ غير مشروع وبإرادته، بتقديم أموال أو جمعها، بنيَّة استخدامها، أو يعلم أنها ستستخدم كلياً أو جزئياً للقيام:

أـ بعملٍ يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في المرفق، وبالتعريف المحدد في هذه المعاهدات.

ب ـ بأي عمل آخر يهدف إلى التسبُّب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر، أو إصابته بجروح بدنية جسيمة، عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائيّة في حالة نشوب نزاع مسلح، وعندما يكون غرض هذا العمل، بحكم طبيعته أو سياقه، موجهاً لترويع السكان، أو لإرغام حكومة، أو منظمة دولية، على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به.

---

(١) للمزيد ينظر في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، على موقع «الإنترنت»، متاحة على الرابط الآتي: http://www.un.org/arabic/commonfiles/terror_finance_conv.pdf، ص٣.

٢. وأضافت الفقرة الثالثة من المادة أعلاه: لكي يشكّل عملٌ ما جريمةً من الجرائم المحددة في الفقرة ١، ليس من الضروري أن تستعمل الأموال فعلياً لتنفيذ جريمة من الجرائم المشار إليها في الفقرة ١، والفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب).

وقد جاءت الاتفاقية المذكورة نتيجة مبادرة فرنسية، حظيت بتأييد قوي من مجموعة الدول الصناعية الثماني. وفي أيار/مايو ١٩٩٨، حدّد وزراء خارجية الدول الثماني قضية منع جمع الأموال لأغراض الإرهاب، بوصفها من أولى المجالات، التي يتعين اتخاذ إجراءاتٍ إضافيةٍ بشأنها. وفي العام ١٩٩٨، استهلت فرنسا المفاوضات بشأن الاتفاقية، وقدّمت نصاً مقترحاً إلى الأمم المتحدة. وفي أيلول/ سبتمبر١٩٩٨ قرّرت الجمعية العامة تكليف اللجنة المخصصة المنشأة بالقرار ٥١/٢١٠ صياغة الاتفاقية[١]. وفي التاسع من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اعتمدت الجمعية العامة نص الاتفاقية، ووقّعتها ١٣٢ دولة، ثم أصبحت سارية المفعول في ٨٠ دولة بدءاً من٣٠ نيسان/إبريل ٢٠٠٣ [٢]. كذلك فإن مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)[*]، وهي اختصار (the Financial Action Task Force)، المعنية بالتدابير المالية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والمعترف بها كجهة لوضع

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٥٣/١٠٨: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة العادية ٥٣، الجلسة ٨٣، الملحق ٤٩، الفقرة ١٢، وثيقة الأمم المتحدة (A/RES/٥٣/١٠٨) (١٩٩٩).

(٢) د. مي محرزي: **تمويل الإرهاب في التشريع السوري**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ١، المجلد ٢٨، ٢٠١٢، دمشق، ص٢١٢.

(*) (FATF) هيئة دولية أنشئت عام ١٩٨٩، أنشأها وزراء الدول الأعضاء فيها، ومهماتها وضع معايير، وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار التسلح، والتهديدات الأخرى ذات الصلة بسلامة النظام المالي الدولي. وهي تعمل أيضاً مع جهات دولية أخرى. لذلك هي «هيئة لصنع السياسة»، تعمل على توليد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الوطنية، وتعمل على تحديد مواطن الضعف على المستوى الوطني، بهدف حماية النظام المالي الدولي من سوء الاستخدام. وقد وضعت سلسلة من التوصيات التي تعرف باسم المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي العام١٩٩٠، جرى تنقيح توصيات مجموعة العمل المالي أعوام ١٩٩٦ و٢٠٠١ و٢٠٠٣، وكان آخرها عام ٢٠١٢. وهي تجتمع ثلاث مرات في السنة.

المعايير القياسية لجهود الدول في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[1]، لم تعرّف مصطلح تمويل الإرهاب بصورة مباشرة، ولاسيما في التوصيات التسع الخاصة بتمويل الإرهاب، التي أصدرتها عقب أحداث١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إلا أنها قامت بحثّ البلدان ودعوتها إلى إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الدولية المعنية بقمع الإرهاب وتمويله، المذكورة في ما سبق. ولذلك فإن التعريف الوارد في الاتفاقية المشار إليها في ما سبق هو الذي اعتمدته معظم البلدان لأغراض تعريف تمويل الإرهاب[2].

ويقصد بتمويل الإرهاب، بمفهومه الضيّق «الأموال التي يتلقّاها ويجمعها الإرهابيون لتمويل أنشطتهم»، وبمفهومه الواسع «هذه الأموال وغيرها من الجهود والموارد المستخدمة في تلك الأنشطة غير المشروعة». فعلى سبيل المثال، قُدّرت تكاليف اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بما يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، وتعد تكاليف قليلة، ولا تكاد تذكر، قياساً على الآثار السياسية والاقتصادية[3].

ويمكن **تعريف تمويل الإرهاب** بأنه «العملية التي يقوم بها فرد أو مجموعة أو دولة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء في حالة العلن أو السر، بتقديم أموال أو جمعها، أو الإسهام في أموال بنيَّة استخدامها، أو إسهامها جزئياً أو كلياً في مساندة الإرهابيين، أو القيام بالأعمال الإرهابية».

❖ ثانياً: خصائص عمليات تمويل الإرهاب

١. **خاصّية الخفاء:** من متطلبات نجاح سلسلة الأعمال الإرهابية، العمل وفق خاصية الخفاء في عملية تمويل الإرهاب. ذلك أن عمليات التمويل تكون عادةً ذات صفاتٍ سريةٍ تامةٍ محكمةٍ، أياً تكن الوسائل المستخدمة فيها، ليكون من الصعب

(١) نقلاً عن موقع مجموعة العمل المالي الدولية، «الإنترنت»، وهو متاح على الرابط الآتي:
/http://www.fatf-gafi.org/pages/aboutus

(٢) د. مي محرزي: مصدر سابق، ص٢١٦.

(٣) د. سعد بن علي الشهراني: مصدر سابق، ص٤٦.

ضبط المتورط أو الداعم لأي أنشطة إرهابية، سواء أكانت على مستوى الأفراد، أم على مستوى المجموعات، أم حتى الدول[١].

٢. **خاصّية المرونة:** إن من أهم ما يميّز هياكل التنظيمات والمجموعات الإرهابية هو المرونة. ويُقصد بها هنا «الفاعلية والاستجابة السريعة للتكيف والتأقلم، وإستراتيجية التغيُّر السريعة». وهذه المرونة كالسور الحصين في مواجهة تحديات مكافحة الإرهاب، في أي بلد أو أي موقع، حيث تعمد إلى الممارسات التجارية السليمة، وتنوُّع الأنشطة، والاستفادة من الأسواق الجديدة، وتملك، بسبب التطور الطارئ، الأساليب الإدارية الفاعلة، والمستشارين المتخصصين، وحتى برامج البحث والتطوير[٢].

٣. **خاصّية التنوّع:** تعتمد عمليات تمويل الإرهاب على تنوُّع وسائلها، فهي لا تقتصر على إمداد الجماعات الإرهابية بالأموال اللازمة للقيام بعملياتها غير المشروعة، بل تتناول كذلك الأدوات العينية، بما في ذلك الأسلحة بمختلف أنواعها، من الأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية، والكيماوية والجرثومية[٣]. ويضاف إلى ذلك التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم اليوم، وما ترتب عليه من إدخال التقنية الحديثة في جميع المجالات الصناعية والإدارية والتجارية.

٤. **خاصّية الدعم الداخلي:** تتمثل هذه الخاصية في نوعية الدعم الذي تتلقّاه الجماعات والمنظمات الإرهابية، إذ يجب أن يكون استخدام الأموال النقدية والعينية بقصد تحقيق هدفٍ نهائي يتمثّل في تقديم الدعم لمساندة العمليات الإرهابية، الساعية إلى الإخلال بالنظام الداخلي، أو تحقيق غايات اجتماعية

---

(١) د. محمد السيد عرفة: **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٩، ص٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٥١.

(٣) فايز رابح النفعي: **مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب**، السعودية، رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم الشرطة، ٢٠١١، ص٥٠.

أو مذهبية، كبث روح الكراهية والهلع بين طبقات المجتمع، سواء أكانت هذه العمليات فورية أم مستقبلية[١].

٥. **خاصّية الدعم الخارجي:** ليس هناك اختلاف كبير بين خاصية الدعم الداخلي وخاصية الدعم الخارجي، من حيث الطبيعة الذاتية للفعل. فكلٌّ من هذين الفعلين له الأهداف التخريبية والإرهابية ذاتها، ولكن وسائل الدعم المادية تكون خارجياً من طرف (فرد، دولة، جماعة). فجميع الأفعال الإرهابية تحتوي على عنصر خارجي أو عنصر داخلي، أكان مرتكبها فرداً أم مجموعة[٢].

٦. **خاصّية الدعم الدولي:** تتّخذ عملية التمويل بُعداً دولياً، إذ يقوم شخص أو جماعات ينتمون إلى دولة أو يقيمون فيها أو في دول أخرى، بإمداد الجماعات الإرهابية بالأموال والمعدّات والأدوات اللازمة لتنفيذ عملياتهم. فجريمة تمويل الإرهاب التي سعت الدول إلى مكافحتها، باتخاذ إجراءاتٍ ثنائيةٍ أو جماعيةٍ، تعد جريمةً ذات عنصر دولي، إذ أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الإرهاب وقمع تمويله، أن أحكام هذه الاتفاقية لا تنطبق على عمليات التمويل للجماعات الإرهابية التي تتم في نطاق دولة واحدة، أي تلك التي لا تتضمن عنصراً خارجياً أو دولياً[٣].

٧. **خاصّية الإعلام:** تتميز هذه الحقبة ببروز دور الإعلام ومؤثّراته في كل الأحداث التي تجري على الأرض، إذ يُعدّ اليوم من الوسائل الداعمة على صعيد التسويق الإعلامي ورفع المعنويات، وإيهام المواطنين، من خلال ترويج الشائعات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي[*]. ويستخدم هذا الدور ضمن إستراتيجيات

(١) د. محمد السيد عرفة: مصدر سابق، ص٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٦.

(*) يرى بعضهم أن مواقع الشبكات الاجتماعية هي معاقل الإرهاب، وأن الإرهابيين أغلبهم من مدمني الإنترنت؛ فهم يتداخلون في شبكات التواصل الاجتماعية مع الإرهابيين، يبحثون عن المشورة والمساعدة والدعم المادي عبر الإنترنت. وفي مرات عديدة يجدونها؛ وهذا جانب من جوانب الإرهاب الإلكتروني. وقد أصبحت شبكة الإنترنت لهؤلاء أكثر أهمية من الجنسية أو القبيلة أو العرق. وأصبحت الاتصالات التي تربط بين الشبكات الإرهابية وما يجري من تشكيل شبكات اجتماعية على الإنترنت من أقوى الشبكات، لأن الإنترنت يتيح عدم عرض الاسم، كما يتيح التفاعل، والبنية التحتية المرنة، =

وأبعاد مدروسة، ولاسيما إذا كان يملك الحقيقة. لكن يجب أن يوصلها بأسلوب مؤثر. فهدف الإعلام، بما يمتلك من آليات، هو إقناع المتلقّي والتأثير فيه، ودفعه إلى الهجرة الجهادية، ليجري جمع الجنود وحشدهم. ويستخدم الإرهابُ الإعلام وسيلةً للترويج لجرائمه بتقنيات حديثة، قد لا تتوافر حتى في المؤسسات الإعلامية العالمية. وهذا ما شاهدناه في الفِلم الذي نشره ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»(*)، حين أُحرِق الطيار الأردني معاذ صافي يوسف الكساسبة، وقد توافرت في هذا الفِلم كل مقاييس الإعلام الحديث.

إنَّ عملية إشاعة الخوف تُعدّ اليوم من الأدوات الداعمة على صعيد التسويق الإعلامي. فالإرهابيون يتعاملون مع وسائل الإعلام ليحققوا أغراضاً عدة منها(١):

أـ إثارة انتباه الرأي العام إلى أن الإرهاب قائم كظاهرة، وأن له قضية، ويجب الاعتراف بها، وهذا يسلّط الضوء والاهتمام على قضيته ومعالجتها.

ب ـ قيام الإرهابيين بنقل الحدث من دون رسوم، لينشروا دعايتهم في تصوير

= المرنة، بغض النظر عن المكان والناس في العالم، والرسالة التي يمكن توصيلها على الفور إلى الآخرين الذين يتعاطفون مع قضية أو لا يتعاطفون معها، ومن ذلك قصة (همام البلوي) الطبيب الأردني الشاب. ففي العام ٢٠٠٩ جرى تجنيده على أيدي عملاء المخابرات الأردنية ووكالة الاستخبارات المركزية، من أجل التسلل إلى قيادة تنظيم القاعدة في أفغانستان. وبدلاً من ذلك، خدع البلوي مستخدميه وقام باتصال مع تنظيم القاعدة وحركة طالبان على شبكة الإنترنت. والبلوي طبيب في الثلاثين ولديه أسرة، ولم تكن لديه صلات بجماعات إرهابية، لكنه امتلك شغفاً بالإنترنت، وهذا يشير إلى أن عالم الإرهاب على الإنترنت عن طريق الشبكات الاجتماعية يمكن تصديره إلى الكثير من بؤر الإرهاب. للمزيد ينظر في: د. علي علي فهمي، وآخرون: **استعمال الإنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين**، ط١، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٢، ص١٢١-١٢٢.

(*) داعش: تنظيم مسلح يوصف بالإرهاب، يهدف أعضاؤه إلى إعادة ما يسمونه بالخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة. وزعيم هذا التنظيم هو إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي المكنى بأبي بكر البغدادي.

(١) د. محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، مصدر سابق، ص٣٤٧، كذلك ينظر في: صادق علي حسن: **إستراتيجيات تسويق مثيرات العنف بين الدعاية والتجنيد**، مقال منشور على شبكة الإنترنت، مركز البيان للدراسات والتخطيط، متاح على الرابط الآتي:

http://www.bayancenter.org/2016/07/2289

تفوّقهم، ويثبتوا قدرتهم على تطبيق أحكامهم الدينية على سبيل المثال، من خلال تطبيقٍ سريعٍ لشريعتهم.

ج- نيل الشرعية الدولية للقضية التي يتبنّاها الإرهابيون، واستغلال شغف الإعلاميين بتسويق هذه الأعمال والأخبار المثيرة. وهذا يشكّل الحافز للجوئهم إلى أعمال أكثر إثارة، من حيث الأسلوب أو حجم الخسائر أو مكان وقوعها وزمانه، وتحتل صدارة الأخبار في نشرات وسائل الإعلام المختلفة.

د- استفزاز الحكومات الغربية لدفعها إلى الإفراط في ردود الأفعال.

هـ- تجنيد الأفراد، من طريق نشر المقاطع المؤثرة، لضم أعضاء جدد إلى صفوف الإرهابيين من خلال تسجيل أناشيد حماسية تحرّك مشاعرهم الانتقامية ضد الخصوم. وكذلك السعي إلى بث حوارات استدراجية مع الناس، ليتأثر المُشاهِد ويغامر بالانضمام إلى تنظيم «داعش» مثلاً، فضلاً عن كسب العديد من الأعضاء عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي من خلال الحوارات الاستدراجية.

٨. **ارتبطت عملية غسيل الأموال بتمويل الإرهاب:** وهذا ما أشار إليه داميان هندريك (Damian Hendrick) المستشار الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، في الندوة التي عُقدت على هامش معرض أنظمة السلامة في ميليبول بالدوحة سنة ٢٠٠٦. وقد أكد العلاقة الوثيقة بين تمويل الإرهاب وغسيل الأموال. وذكر كذلك أنها مسألة صعبة وحساسة، وأن تكلفة النشاط الإرهابي ليست مرتفعة، لكن تأثيرها كبير في الدول، مشيراً الى أحداث المترو في باريس عام ١٩٩٥، ومركز التجارة العالمي عام ٢٠٠١، والدار البيضاء عام ٢٠٠٣، ومدريد عام ٢٠٠٤، ومصر عام ٢٠٠٥، حيث ترتبط عملية غسيل الأموال بتمويل الإرهاب، ولاسيما في العمليات المتعاقبة والمعقّدة التي يستخدمها الجناة في إحكام العمليات، وإخفاء المصدر غير المشروع للأموال المستخدم في تنفيذ الجريمة. كذلك يلجأ الفاعلون إلى النظام المالي، ويحاولون

جعل تعقُّب مصدر الأموال صعباً، حيث تستحيل معرفة مصدر المال، والطريق الذي يتبعه، والوجهة التي يسير إليها[1].

❖ ثالثاً: مراحل عملية تمويل الإرهاب ومتطلباتها[2]

١. **الجمع والتحصيل (Collecting – Earning)**: يمكن جمع الأموال وتحصيلها بهدف تمويل الإرهاب من مصادر مشروعة أو مصادر غير مشروعة. أما الأموال المحصّلة من المصادر المشروعة، فتكون عن طريق جمع التبرعات للأعمال الخيرية، ولا يمكن ربطها بالإرهاب، ما لم تكن هناك قرائن وأدلة، أو على الأقل شبهة حول الأطراف ذات العلاقة؛ ذلك أن أساس التمويل هو الذي يكسب المشروعية في مثل هذه الأنشطة والمصادر.

٢. **النقل والتحويل (Transferring- Moving)**: يجري نقل الأموال المُحصَّلة من مكان إلى مكان آخر وعبر الحدود الدولية بكثير من الوسائل المتاحة. ومن تلك الوسائل حمل النقود كحزم نقدية، وهذا فيه مخاطرة. لذلك يلجأ الإرهابيون والمنظمات الإرهابية إلى نقل النقود على شكل مبالغ صغيرة، تحت سقف الحدود العليا التي تسمح بها القوانين الوطنية، وعن طريق أشخاص متعددين وفي أزمنة متباعدة، حيث تبدو عمليات النقل هذه وكأنها منفصلة لا رابط بينها. والإرهابيون يعملون على نقل أموالهم إما عن طريق النظام المصرفي، وإما عن طريق النظام شبه المصرفي. وينطوي النقل بتَيْنك الطريقتين على مخاطرة كبيرة؛ لسهولة التعقب والاكتشاف والاعتراض والمنع والمصادرة. وقد كانت هاتان الوسيلتان متاحتين حتى السنوات القليلة الماضية، إلى أن وُضعت الآليات والقوانين التي حدّت كثيراً من نقل الأموال وتحويلها من مكان إلى مكان آخر.

---

(١) د. محمد السيد عرفة: مصدر سابق، ص ٥٤، ٥٥.

(٢) د. سعد بن علي الشهراني: **تمويل الإرهاب**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٤٩، المجلد ٢٤، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٩، ص٢٣٩-٢٤٠.

٣. **الوسائل والآليات غير الشفّافة (Non-Transparent)**: وهي تستخدم لنقل الأموال عن طريق ما يُسمّى بالاقتصاد الخفي **(Hidden Economy)**. ومن أهم آليات تحويل القوة الشرائية ونقلها، آلية **الحوالة**: وهي قناة لتحويل أو دفع بعض الالتزامات من جهة إلى أخرى، من دون استخدام المؤسسات المالية المرخصة؛ وهي بالتالي نظام غير رسمي، يجري من خلال جهات مختلفة مثل بعض الأفراد. لكن يُصار أحياناً إلى استخدام البنوك في المرحلة الأخيرة منه، لإجراء التسويات بين جهات الحوالة المختلفة. ويحظى هذا النظام بكثير من الاهتمام في الدول العربية وجنوب أفريقيا وجنوب آسيا. وبالرغم من منعه قانونياً، فإنه يُستخدم بكثرة، وخصوصاً في الهند، إذ إن ٥٠٪ من اقتصادها يعتمد على الحوالات. وقد ارتبط هذا النظام بالإرهاب والفساد والتهريب. ويرجع سبب لجوء المنظمات الإرهابية إلى هذا النظام إلى ضعف الرقابة وسهولة التحويل من منطقة إلى أخرى، وضعف الإجراءات المتخذة في عملية التحويل[١].

- **ومن أهم مخاطر الحوالة[٢]:**

أولاً: إن نظام الحوالة غير الرسمية لا يقتضي إثبات هوية المحوّلين، أو التحقق من العمليات المشبوهة، أو حتى الإبلاغ عنها (وهذا تغليب للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة)، فضلاً عن غياب الرقابة والشفافية على هذه التحويلات، كما أن التعامل عبر هذا النظام يجري وفق حجوم نقدية هائلة. وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى استخدام الحوالة غير المشروع في تمويل الإرهاب أو في غيره.

ثانياً: هناك كثير من الانعكاسات السلبية على نظام الحوالات غير الرسمية، سواءً في ما يتعلق بالسياسة النقدية وسعر الصرف، أو بالسياسة المالية، أو في أنماط الاستهلاك والإنفاق، وأهمها:

---

(١) فايز رابح النفعي: مصدر سابق، ص٢٥.

(٢) عبد الله عبد الكريم عبد الله: **الإطار القانوني لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب محلياً ودولياً**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص١٦٢، ١٦٣.

١. **السياسة النقدية وسعر الصرف:** إن التعاملات التي تجري بالنقد الأجنبي خارج إطار السوق المنظمة، قد تؤثر سلباً في العملات الأجنبية والعملة الوطنية، وتؤثر أيضاً في حركة الاستثمار، مما يؤدّي إلى ضعف نمو الاقتصاد المحلّي.

٢. **السياسة المالية:** تنعكس الآثار السلبية لنظام التحويلات غير الرسمية على السياسة المالية العامة. وبصفة مبدئية، فإن تدوير تلك المبالغ خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، يمثّل خسارة لموارد الدولة، تتركز في عدم إمكانية تحصيل إجراءات نظام الحوالة لمردودات مالية، كالضرائب أو الرسوم عن تلك الأموال.

٣. **أنماط الإنفاق والاستهلاك وتهريب الثروات:** تؤدي التحويلات غير الرسمية إلى إضعاف قدرة السلطات على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلّية، بسبب ضعف صدقية البيانات والإحصاءات المتاحة، في ظل عدم القدرة على القياس والتنبّؤ بحجم هذه العمليات، كما أنها تولّد تشوهاتٍ في توزيع الثروات داخل الاقتصاد مرسل الحوالة ومتسلّمها. وهذا يشجّع تهريب رؤوس الأموال خارج البلاد، من دون إقامة دليل واحد يثبت هذه العملية. لذلك يعدّ نظام الحوالة شديد الإضرار بالاقتصاد.

٤. **الحفظ والتخزين:** إن أموال الإرهاب أكثر إفادة عندما تكون نقدية. وهذه إحدى أهمّ طرائق تخزين هذه الأموال. غير أن حفظ كثير منها بهذه الوسيلة قد يكون صعباً، ويكون تحويله أصعب. وقد تحفظ الأموال أيضاً في حسابات متفرقة لأشخاصٍ حقيقيين أو اعتباريين، يسعى المحولون والمتورّطون في النشاطات الإرهابيةً لئلّا تحوم حول هذه الحسابات وأصحابها أية شبهة؛ إذ يبدون ضمن الحدود الطبيعية، هم وأنشطتهم وتعاملاتهم إيداعاً وتحويلاً[١].

٥. **الإنفاق:** إن إنفاق الأموال والمتحصّلات على الأنشطة الإرهابية، هو المرحلة الأخيرة من دورة التمويل. ومن المتوقع أن تكون هناك مرونة كافية للإنفاق على تحجيم الاتصالات بين أعضاء التنظيم أو العصابة ومستوياتها القيادية والتنفيذية،

(١) د. سعد بن علي الشهراني، مصدر سابق، ص٢٤٣.

وفي الوقت نفسه، التحكم الشديد في الموارد لندرتها، أو للخوف من انكشاف الأمر[1].

من الصعب جداً تحديد الطرائق المنهجية المختلفة التي يستخدمها المجرمون في عمليات تمويل الإرهاب، أو وصفها؛ لأنها تختلف من بلد إلى آخر؛ بسبب العوامل والخصائص التي ينفرد بها كل بلد، من حيث طبيعة اقتصاده ونظام مكافحة تمويل الإرهاب فيه، وطبيعة المنظّمات أو الجماعات الإرهابية، فضلاً عن أن هذه الطرائق تخضع لتغيُّر وتطور مستمر وسريع[2].

(١) د. سعد بن علي الشهراني، مصدر سابق، ص٢٤٣

(٢) د. مي محرزي: مصدر سابق، ص٢١٨.

المطلب الثاني:

علاقة غسيل الأموال بتمويل الإرهاب

ظاهرة غسيل الأموال (Money Laundering).

ظهر مصطلح غسيل الأموال نهاية عقد الثلاثينات، وتحديداً في الولايات المتحدة التي تحوي مؤسسات اقتصادية تسيطر عليها المافيا. ويعدّ غسيل الأموال ظاهرةً حديثةً كمفهوم، لكنها تملك جذوراً قديمة، إذ نشأ مصطلح غسيل الأموال عام ١٩٣١، ويعرّف بأنه: الحصول على أموال من طرائق غير مشروعة (كالابتزاز أو السرقة أو التجارة غير المشروعة)، والعمل على تغيير معالمها عبر جملة من العمليات المتتابعة، إذ إنها تتطلب قانوناً يغطي هذه الأموال الطائلة[١]. وتعد مسمّيات غسيل الأموال، أو تبييض الأموال، ذات دلالة واحدة، تعني: استخدام حيل ووسائل وأساليب للتصرف في أموال مكتسبة بطرائق غير مشروعة، وغير قانونية، لإضفاء الشرعية القانونية عليها. يشمل ذلك الأموال المكتسبة من الرشوة والاختلاسات والغش التجاري وتزوير النقود. فمصطلح غسيل الأموال، أو تبييض الأموال، مصطلح عصري، وهو بديل للاقتصاد الخفي، أو الاقتصاديات السوداء، أو اقتصاديات الظل، التي يجري فيها خلط تلك الأموال الحرام بأموال أخرى حلال[٢]. وتعرف عملية

(١) د. سالم محمد عبود: **ظاهرة غسيل الأموال، المشكلة، الآثار، المعالجة، مع إشارة إلى العراق**، ط١، دار المرتضى للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، العراق، ص٢٨.

(٢) رافي نزار جميل، مقداد أحمد الجليلي: **دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الأموال، دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٩٣، المجلد ٢، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص٨٦.

غسيل الأموال أيضاً بأنها نقل الأموال التي جرى الحصول عليها بطرائق غير مشروعة، أو المتهربة من الالتزامات القانونية، إلى شكل آخر، أو أشكال أخرى، مثل الاحتفاظ بالثروة للتغطية على مصادرها والتجهيل بها[1]. وعرّفت اتفاقية الأمم المتحدة (فيينا عام ١٩٨٨) لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدّرات، عملية غسيل الأموال بأنها الأفعال التي من شأنها تحويل الأموال ونقلها، مع العلم أنها مستمدة من جريمة من جرائم المخدرات المذكورة في الاتفاقية، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال، أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم، على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله، وكذلك إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال، أو مصدرها، أو مكانها، أو طريقة التصرف فيها، أو حركتها، أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها، مع العلم أنها مستمدّة في فعل أو أفعال الاشتراك في مثل هذه الجرائم[2]. وتتّخذ طبيعة غسيل الأموال الطابع الدولي، إذ تعمد وسائل الاتصال بين الدول، إلى تمهيد الطريق أمام الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على الاقتصاد الدولي وتحكم اقتصاد العالم؛ ومساعدتها. وقد يكون مصدر الأموال في الدولة (A)، وتمر لغرض التمويه في مصارف الدولة (B)، وتودع لأغراض استثمارية في الدولة (C)، ثم تعود كأرباح إلى الدولة (A). وهذا ما أكدته قضية رئيس الوزراء الأوكراني السابق لوزارينكو، الذي أدانه القضاء السويسري عام ٢٠٠٦، لقيامه بأنشطة غسيل أموال بقيمة ٩ ملايين دولار. كذلك قيامه بالعملية نفسها في الولايات المتحدة بمبلغ قدره ١٤٤ مليون دولار[3].

أـ مراحل غسيل الأموال: تمر عمليات غسيل الأموال، على اختلاف وسائلها، بثلاث مراحل، يحاول غاسلو الأموال خلالها إظهار أموالهم، وكأنها جاءت

(١) د. سالم محمد عبود، مصدر سابق، ص٢٩.

(٢) نقلاً عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، على الرابط الآتي لموقع الأمم المتحدة على «الإنترنت»:
http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_ar.pdf

(٣) د. خليل الأعسم: **دور الحراك الدبلوماسي في مكافحة غسيل الأموال وانعكاساته على التشريعات الوطنية، مع إشارة خاصة إلى العراق**، مجلة المعهد، العدد ٥، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠١١، ص٥٢.

بوسائل شرعية، وإبعادها عن المساءلة القانونية، وفي النهاية توظيفها في الدورة الاقتصادية بشكل طبيعي. وهذه المراحل هي[1]:

١. **مرحلة الإحلال أو التوظيف (Placement):** هذه المرحلة هي الأصعب بين بقية المراحل، لكونها تتطلب أن تكون المصارف هي الطرف الأساس فيها، وتبدأ بقيام غاسلي الأموال بمحاولة إدخال الأموال التي هي على شكل نقود سائلة، والمتأتية من أنشطتهم غير المشروعة، إلى النظام المصرفي، من دون لفت الانتباه، الأمر الذي يدفعهم إلى نقل هذه الأموال من مصرف إلى آخر، أو نقلها إلى خارج الدولة التي يعملون فيها عن طريق التحويلات المصرفية.

٢. **مرحلة التغطية (Layering):** حيث تخضع علاقة الأموال غير النظيفة بمصادرها الأصلية، لإخفاء وطمس عبر شبكة معقدة من الصفقات المالية الشرعية، والتحويلات الغامضة والمعقدة داخلياً وخارجياً، عن طريق فتح حسابات مصرفية بأسماء أشخاص غير مشتبه بهم، وبأسماء شركات وهمية. وتبقى الوسائل المالية والمصرفية هي الوسائل الأكثر أهمية، كالحوالات الإلكترونية والتلغرافية، بالنظر إلى ما توفّره من مزايا تساعد غاسلي الأموال على محو الآثار الجرمية لعملياتهم، حيث يصعب التمييز بين أموال المصادر غير الشرعية، وأموال المصادر الشرعية.

٣. **مرحلة الدمج (Integration):** ويجري الدمج عن طريق إعادة الأموال المغسولة إلى الأسواق الدولية، وعبر قنوات اقتصادية شرعية، وبوساطة تحويلات تسوّغها استثمارات ومشروعات مالية مختلفة، تكسبها مظهراً مقبولاً ونظيفاً، وتبعد عنها أي شك أو شبهة، مما يجعل الأموال المغسولة وأرباحها تتشابهان مع حركة أي عملية تجارية عادية، وأرباحها.

---

(١) أحمد هادي سلمان، ولهيب توما ميخا: **الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الأموال**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٦٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص٢١٥، ٢١٦.

ب- أساليب غسيل الأموال

أولاً: الأساليب التقليدية

١- تواطؤ غاسلي الأموال مع موظفي المصارف وإداراتها، فضلاً عن تهريب العملة وتبادلها في الملاذات الضريبية، وتبادلها في الدول التي تمتاز بانخفاض نسب الضريبة فيها إلى حدود متدنية[١].

٢- استخدام الشركات الوهمية، أو الشركات، كواجهة تجارية وهمية بصورة قانونية، من دون أن تمارس في الواقع أي أنشطة فعلية أو مشروعات. ويجري فتح حسابات باسم الشركة داخلية وخارجية، منتشرة في الدول التي تفتقر إلى الرقابة، أو تمتاز بسرية العمليات المصرفية[٢]. ويجري التعامل مع هذه الشركات إما على شكل صفقات تجارية وهمية بعقود مزوّرة، أو عبر شركات التأمين، وشراء وثائق التأمين بأسماء المنتسبين إلى تلك الشركات، أو بأسماء الشركات ذاتها. ويجري في ما بعد إلغاء تلك الوثائق، والتزام الشروط الجزائية، وإعادة الأموال إلى أصحابها، بموجب شيكات، أو تحويلها إلى أحد المصارف التجارية[٣].

ثانياً: الأساليب التجارية

١. **عمليات السوق الموازية:** وفيها تستبدل بالدولارات القذرة عملات أجنبية، وتُستخدم في عمليات البيع والشراء[٤]، أو شراء بعض السلع النفيسة والمعمرة، كالذهب والمجوهرات والسيارات الفاخرة واللوحات كخطوة أولى؛ وبعد ذلك

---

(١) بشرى نجم عبد الله المشهداني، وإقدام علي عصام محمد علي الياور: **دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال بالتطبيق على عيّنة من المصارف الخاصة في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٩٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص٥.

(٢) د. أحمد حسين الهيتي، ورفاه عدنان نجم: **ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والآثار - دراسة في مجموعة من البلدان المختارة (١٩٨٩ - ٢٠٠٨)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨١، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص٨٤.

(٣) أحمد هادي سلمان، ولهيب توما ميخا: مصدر سابق، ص٢١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص٨٤.

يُباع ما جرى شراؤه مقابل الحصول على شيكات مصرفية بالقيمة كخطوة ثانية. تتلوها الخطوة الثالثة، وهي فتح حسابات بهذه الشيكات، وإجراء عدد من التحويلات المصرفية، بوساطة المصارف التي سُحبت منها الشيكات وفروعها ومراسليها؛ والهدف من ذلك صعوبة التعرف إلى المصدر الحقيقي للأموال[١].

٢. **شركات التأمين:** إذ يقبل سماسرة النقد السيولة النقدية من تجار المخدرات، لشراء شهادة تأمين على الحياة بمبالغ كبيرة من شركات التأمين، ثم يقومون بإعادتها، واسترداد قيمتها بموجب شيكات[٢]، أو يقوم غاسل الأموال بشراء وثائق التأمين، ويقوم بتجميع مبالغ ضخمة من السيولة النقدية، ثم يسرع بأخذ قروض بموجب الوثائق. وبطبيعة الحال لا يعاد تسديد تلك القروض[٣].

٣. **الصفقات الوهمية:** هي إحدى الوسائل التقليدية في عمليات غسيل الأموال، وتجري عن طريق التلاعب بالأسعار الحقيقية أو العالمية، وتضخيم الأرقام الفعلية، أو استخدام الفواتير المزيّفة، واستخدام السمسرة عبر تحويل الأموال إلى السماسرة لشراء أسهم وسندات أو عقارات بأسمائهم أو بأسماء آخرين، وذلك بأسعار مبالغ فيها، ولاسيما في مجال العقارات. كل ذلك بهدف تسويغ الأموال المتأتية كأثمان لتلك الصفقات الوهمية ذات الأرباح الكبيرة التي تثير بعض الشكوك[٤].

ثالثاً: الأساليب المتقدّمة أو التكنولوجية

برزت الأساليب التكنولوجية المتقدّمة كإحدى الوسائل السريعة لعمليات غسيل الأموال، الأمر الذي ضعفت معه إمكانية الرقابة على مصدر تلك الأموال. وتظهر أهمية الوسائل الإلكترونية المتقدمة التي جاءت نتيجةً لثورة الاتصالات، وتطور

(١) أمجد سعود الخريشة: **جريمة غسيل الأموال - دراسة مقارنة**، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٤٣.

(٢) د. أحمد حسين الهيتي، ورفاه عدنان نجم: مصدر سابق، ص٨٤.

(٣) أمجد سعود الخريشة: مصدر سابق، ص٤٦.

(٤) جاسم خريبط خلف: **المفهوم القانوني لجريمة غسيل الأموال**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ١٩، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص٥٦.

شبكتها، حين تجري المقارنة بين الوسائل التقليدية والحديثة في مراحل عمليات غسيل الأموال. ففي الوسائل التقليدية يجري الاعتماد على الإيداع في المصارف، وعمليات التهريب عبر الحدود غير المؤمنة لعمليات الإيداع، في حين تعد الأموال الإلكترونية[١]، أكثر أشكال الأنظمة إغراءً لغاسلي الأموال، لأسباب منها: «صعوبة تعقّبها لعدم وجود مستندات، القدرة على التحرُّك بسرعة فائقة من خلال شبكات الإنترنت. وفضلاً عن كونها مجهولة وسرية، فإنها تلغي الحواجز الجغرافية والقضائية. كما أن أموال الإنترنت تمر بين طرفين، ولا حاجة إلى وسيط ثالث كالمصارف»[٢].

• **البطاقة الذكية (Smart Card):** تُستخدم البطاقة الذكية لتحويل النقود عبر الإنترنت. وهذه البطاقة تشبه بطاقات البنوك، لكنها تحتوي على مايكرو معالج. وقد شاع استخدامها في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا، إذ يمكن لصاحب الشأن أن يشحنها بمكافئ إلكتروني من النقود، وذلك عن طريق أجهزة الهاتف المزودة بهذا النظام، ثم يستخدمها للدفع مقابل بضائع أو تحويلها إلى حساب بنكي. ويمكن الاستفادة من أنظمة التحويل الإلكتروني[٣]، وهي تُصنَّف وفق الآتي[٤]:

١- **نظام مجلس الاحتياطي الفدرالي (Federal Reserve Board) الشبكة الفدرالية للتحويل البرقي (fed wire):** يُستخدم هذا النظام في الولايات المتحدة. وهو يقوم عن طريق (CHIPS) بإجراء تحويلات يومية تقدر بترليون ونصف ترليون دولار. وقد استغل غاسلو الأموال هذا النظام لتحويل أموالهم إلى الخارج من

(١) د. أحمد حسين الهيتي: مصدر سابق، ص٨٤.

(٢) وحيد جبر خلف: **الجهاز المصرفي وعملية غسيل الأموال ووسائل مكافحته**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص١١٥.

(٣) د. فارس عبدالله كاظم الجنابي: **دور السياسات الإدارية والمصرفية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال وعلاقتها بتحقيق الأهداف الإستراتيجية المصرفية، دراسة استطلاعية لعيّنة من المصارف العراقية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس Special Issue، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٠١٤، ص٩٧.

(٤) د. محمود محمد سعيفان: **تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال**، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٥٢.

دون الحاجة إلى الإفصاح عن أسمائهم؛ حيث يصعب تعقّب التحويلات، عندما يجري تحويل الأموال من بنك إلى آخر، ثم إلى شركة وهمية في بلد يمتاز بالسرية الصرفية.

٢- **نظام (CHIPS) (Clearing House Interbank Payment System)** تعود ملكية هذا النظام إلى القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأميركية، أي نظام مدفوعات غرفة المقاصة بين المصارف، وتملكه وتشرف عليه دار نيويورك للمقاصة، ويشترك فيه ١٢٨ عضواً من البنوك الكبرى في العالم. وقد جرى حديثاً اتهام البنك العربي، الذي هو عضو فيه، بتمويل الإرهاب عن طريق الفرع الخاص به في نيويورك.

٣- **نظام التحويلات المصرفية العالمي (سويفت) (Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunications) (SWIFT)** أُسّس نظام تحويل الأموال الإلكتروني عام ١٩٧٣، ووُجد له مقرٌ في بلجيكا، وتشترك فيه ٧٥٠٠ مؤسسة مالية، منتشرة في أكثر من ٢٠٠ دولة[١]. توجّه غاسلو الأموال إلى استخدام هذا النظام لنقل أموالهم، النظيفة والقذرة على حد سواء، إلى مختلف دول العالم، وإلى كل مصرف. حيث يمكنهم إخفاء مبالغهم في هذا النظام، بالنظر إلى الكم الهائل من العمليات التي يجري تنفيذها عن طريقه؛ ففي الولايات المتحدة وحدها، على سبيل المثال، تنفَّذ ٧٠٠ ألف عملية سويفت في اليوم الواحد، قيمتها ترليونا دولار. وقد أكّدت الوكالة الفدرالية في الولايات المتحدة أن ٣٠٠ مليون دولار يجري غسلها سنوياً في العالم. وقد استُغل تحوُّل عمليات غسيل الأموال من الحالة المادية إلى الحالة الإلكترونية، في العالم الافتراضي (الفضاء السبراني[*] ـ Cyberspaces) في مزيد من عمليات غسيل الأموال[٢].

---

(١) د. محمود محمد سعيفان: مصدر سابق، ص٥٣.

(*) الفضاء السبراني: يقصد به فضاء تدفق المعلومات الإلكترونية.

(٢) د. خضر درة: **الجرائم المالية في الفضاء الإلكتروني**، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٣.

رابعاً: علاقة غسيل الأموال بتمويل الإرهاب

يعدّ تمويل الإرهاب من أهم الهواجس الدولية قبل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي انتابت الولايات المتحدة. واستجابة لهذا الهاجس، اعتمدت الأمم المتحدة «الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب» في العام ١٩٩٩. وبعد الهجمات المذكورة، بدأت جهات مصرفية كثيرة، بالتتبع والتحفظ على الأصول والودائع الخاصة ببعض المنظمات والهيئات المتصلة بالمنظمات والجماعات الإرهابية، أو المنظمات التي تقوم بتمويل العمليات الإرهابية ودعمها. وكانت هذه الاتفاقية تعرف باسم تدابير مكافحة غسيل الأموال، في حين كان يقصد بها بصورة غير مباشرة التدابير المتخذة لمواجهة جريمة تمويل الإرهاب، وذلك لوجود عدد من نقاط التداخل بين الجريمتين[١]. لقد أصبح الإرهاب من أهم الوسائل في تدوير الاقتصاد العالمي، فضلاً عمَّا قامت به العولمة التي حوّلت العالم إلى قرية صغيرة، إذ تضاعف حجم الأموال المغسولة في فترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٩، عمّا كانت عليه في فترة ١٩٩٦-٢٠٠٢، بسبب توافر البيئة الحاضنة لظاهرة غسيل الأموال، والمتمثلة بالإرهاب الدولي الذي أوجد الكثير من مناطق التوتر والحروب في العالم. ومن الجدير بالذكر أن نيويورك تعد العاصمة الأولى لغسيل الأموال، تليها لندن، ثم الدول الثلاث: النمسا وسويسرا ولكسمبورغ[٢].

وبعد أحداث١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وما طرأ من تطور على مفهوم الإرهاب، وتطور أهدافه وأشكاله وطرائق تمويله، اتَّجهت الكثير من المنظمات في العالم إلى ربط جريمة الإرهاب بجرائم عدة، أهمها جريمة غسيل الأموال. واتجهت بعض الدول إلى الربط الكامل بين تمويل الإرهاب وغسيل الأموال. وأصبحت جرائم دعم

(١) علاء عبد الحسن جبر السيلاوي: **جريمة غسيل الأموال، دراسة مقارنة**، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢، المجلد ١، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩، ص٢٣٠.

(٢) بلاسم جميل خلف: **ظاهرتا الفساد وغسيل الأموال، أسبابهما ومخاطرهما، ودورهما في تمويل الإرهاب في العراق وسبل المعالجة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد ١٩، المجلد ٧، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، ٢٠١٢، ص٣٦، ٤٧.

الإرهاب جزءاً لا يتجزأ من جرائم غسيل الأموال[١]، إذ تكمن علاقة وثيقة بينهما، عبر توفير الدعم المالي للتنظيمات الإرهابية، مما يسهم في تصاعد أنشطة العمليات الإرهابية، وضرب مصالح الاقتصاد للبلدان التي يحدث فيها غسيل الأموال. وبما أن هذه الظاهرة تدخل ضمن إطار الجريمة المنظمة، فقد شغلت حيّزاً كبيراً في وسائل الإعلام، بالنظر إلى أهميتها وخطورتها على الاقتصاد العالمي. وكما يقال فإنها دويّ يهزُّ الاقتصاد العالمي[٢]. ولم تقتصر الجريمة المنظّمة على الطابع الدولي، بل تعدّتها إلى كارتلات في مختلف أنحاء العالم، حيث سخّرت خبرتها ومواقعها الجغرافية الحيوية داخل البنية التحتية الاقتصادية، لمساعدة شركائها على اختراق السوق الأوروبية والربح منها. وتعدّ الصفة الإقليمية هي الأساس للجريمة المنظّمة، التي اتسعت مساحة انتشارها في ظل اقتصاد معولم باطراد. فالجريمة المنظمة المحلية تجد نفسها أمام فرص دولية جديدة بوتيرة شبه يومية. كما يتضح من طريق التحوّل الحديث الذي طرأ على مافيا «الكامورا»، وهي مجموعة ظهرت في مدينة نابولي الإيطالية، واكتسبت أعمالها القذرة بعداً دولياً جراء انخراطها في أعمال مشتركة مع المثلّثات الصينية الموجودة في إيطاليا؛ فبات النمط الجديد للجريمة المنظّمة المعولمة يتمحور حول الأعمال المشتركة بين العصابات الإجرامية المحلية[٣]. كما صدر قرار مجلس الأمن ذو الرقم (١٣٧٣) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي جاء فيه الآتي: «منع ووقف تمويل الإرهاب، وتجريم تلك الأعمال، واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك». وجاء في الفقرة (٤) من القرار ما يأتي: «يُلاحظ مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظّمة عبر الوطنية، والإتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال، والإتجار غير القانوني بالأسلحة، والنقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية. وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها آثار مميتة، ويؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على كلّ من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والدولي تدعيماً للاستجابة العالمية في مواجهة التحدّي

(١) فايز رابح النفعي، مصدر سابق، ص٤٢.
(٢) هيثم فالح شهاب: مصدر سابق، ص ٤٥، ٢١٧.
(٣) لوريتا نابليوني: مصدر سابق، ص٨٦.

والتهديد الخطيرين للأمن الدولي»[١]. كذلك أصدر مجلس الأمن قراره ذا الرقم (٢١٧٠) في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. وأكد نص القرار (٢٠١٤/٢١٧٠)، قرارات مجلس الأمن ذات الأرقام: (١٢٦٧/تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، و(١٣٧٣/ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١)، و(١٦٢٤/ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، و(١٦١٨/آب/أغسطس ٢٠٠٥)، و(٢٠٨٣/كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)، و(٢١٢٩/كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، و(٢١٣٣/كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، و(٢١٦١/آب/أغسطس ٢٠١٤)[٢]. وقد جاء في موضوع تمويل الإرهاب في القرار (٢١٧٠): إدانة أي تعامل تجاري مباشر أو غير مباشر، مع تنظيمَيْ داعش والنصرة، أو مع الجماعات المرتبطة بهما. ويؤكد أن هذا النوع من التعاملات يُعدّ «دعماً مالياً» للإرهاب، ويخضع بالتالي لعقوبات دولية. ويُلاحظ مع القلق أن حقول النفط والهياكل الأساسية تخضع لسيطرة التنظيمين. وهذا يدر إيرادات عن طريق التجارة غير المشروعة عبر الأسواق الدولية[٣]. ويمكن اعتبار هذا القرار قراراً سياسياً، رغم اللغة «التقنية البحتة» المسيطرة عليه، حيث كان من الممكن وببساطة أن تقوم لجنة العقوبات الخاصة بالقرار (٢٠١١/١٣٧٣)، وفق صلاحياتها الممنوحة، بإضافة أيٍّ من الكيانات أو الأفراد إلى قائمة العقوبات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب ومحاربة تنظيم القاعدة، بما في ذلك تنظيما «الدولة الإسلامية» و«جبهة النصرة» وقياداتهما. لكن من الواضح أن هذا القرار نُسِخت الغالبية العظمى من فقراته من قرارات سابقة[٤]. كذلك جاء القرار ذو الرقم (٢١٩٩)،

(١) للمزيد حول القرار المذكور أعلاه ينظر في: مجلس الأمن، على«الإنترنت»، متاح على الرابط التالي:
http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES_1373.pdf

(٢) للمزيد حول القرار المذكور أعلاه، ينظر في: مجلس الأمن، «الإنترنت»، متاح على الرابط التالي:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N14/508/47/PDF/N1450847.pdf?OpenElement

(٣) نقلاً عن مجلس الأمن، «الإنترنت»، متاح على الرابط التالي:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N14/508/47/PDF/N1450847.pdf?OpenElement

(٤) نقلاً عن مركز عمران للدراسات الإستراتيجية: قراءة تحليلية لقرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٠، تركيا، ٢٠١٤، ص٢.
https://www.omrandirasat.org/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%A9/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-2170.html

الذي اتخذه مجلس الأمن في١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، مكمّلاً للقرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي العام الماضي ذي الرقم «٢١٧٠». يهدف هذا القرار إلى تجفيف أهم مصادر تمويل العصابات الإرهابية، ويقوّض وينهي أنشطتها الإجرامية وينهيها. وقد نصَّ على منع التهريب والسرقة والإتجار غير الشرعي بالأعضاء البشرية والنفط. كما شدّد القرار على «إدانة تدمير التراث الثقافي، بما في ذلك الديني، في العراق وسورية»، داعياً إلى اتخاذ «تدابير لمنع الإتجار غير المشروع بالسلع الثقافية، بما في ذلك الأثرية». وهي المرة الأولى التي يجري فيها إدراج هذا الجانب (تهريب الآثار). وأكد المجلس إدانة الاختطاف، بما في ذلك اختطاف النساء والأطفال، واستغلالهم جنسيّاً، على وفق ما جاء في الفقرة الثالثة من القرار(١). وفي الإطار نفسه، أصدرت مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، تسع توصيات بشأن تمويل الإرهاب تعرف بالتوصيات الخاصة، وتضمّنت تجريم تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، وتسمية تلك الجرائم جرائمَ أصلية لغسيل الأموال، إلى جانب إجراءات التجميد والمصادرة للأصول الإرهابية، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة التي تتعلق بالإرهاب، والتي تجري عبر المؤسسات المالية أو المصرفية، أو عبر طرق غير مشروعة. نلاحظ من ذلك أن نظرة المجتمع الدولي لتمويل الإرهاب هي النظرة ذاتها التي تكافح غسيل الأموال، وذلك انطلاقاً من الارتباط الشديد بين الجريمتين(٢). وتعمل شبكات الإرهاب المختلفة ضمن سلسلة هياكل تنظمية ومصادر تمويلية مختلفة للغاية؛ فبعضها يتلقّى دعماً وتمويلاً من دول، وبعضها يعمل بشكل شرعي عن طريق جمع الهبات والتبرعات؛ وبعضها يعمل كشبكة دولية (تكون لها سيطرة إقليمية أو محلية، وتستمد تمويلها من تجارة المخدرات، أو الارتباط بالجريمة العالمية)، حيث تقوم شبكات لا مركزية تنتشر وتموّل نفسها جزئياً(٣).

(١) للمزيد حول القرار المذكور أعلاه ينظر في: مجلس الأمن، «الإنترنت»، متاح على الرابط التالي:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/040/26/PDF/N1504026.pdf?OpenElement

(٢) علاء عبد الحسن جبر السيلاوي: مصدر سابق، ص٢٣٠.

(٣) كين بوث، تيم ديون: **عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، ترجمة صلاح عبد الحق، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة، ٢٠٠٥، ص١٠٤.

ويظهر الشكل رقم (١)، كيف يضفي غسيل الأموال الصبغة الشرعية على العوائد المحرّمة عبر طرائق عدة، بينما يستخدم تمويل الإرهاب الأموال المشروعة أو غير المشروعة لتسهيل الأعمال الإرهابية، **وكلا النشاطين يستخدمان أساليب متشابهة، أهمها:**

١. **التوظيفات أو الإحلال:** وهو الإيداع المبدئي للأموال أو الموجودات في النظام المالي.

٢. **التغطية (الترقيد):** وهي نقل أو تحويل شكل الأموال أو الموجودات، بغرض إخفاء المصدر، أو لمقصد غير مشروع.

٣. **الإدماج:** وهو تحويل الأموال المحرّمة، أو الأموال المشروعة المخصصة لنشاط غير مشروع، إلى ما يشبه الموجودات المشروعة.

الشكل رقم (١):
غسل الأموال وتمويل الإرهاب

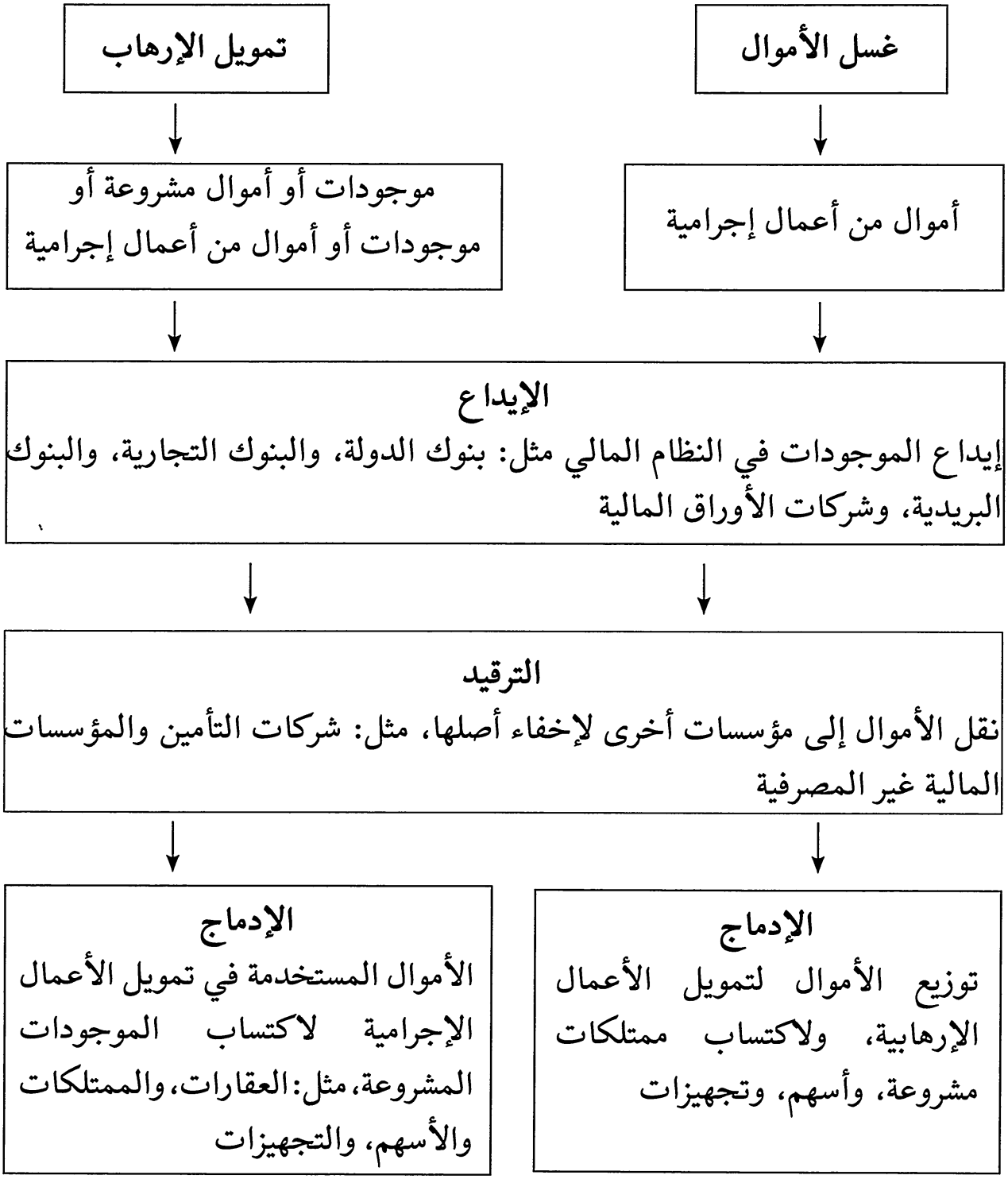

المصدر: الأمم المتحدة، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ٢٠٠٥، ص٤، اللوائح التنظيمية لمكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وآثارها على الجهات المقدمة للخدمات المعنية بأصحاب الدخل المنخفض، واشنطن.

المطلب الثالث:

أساليب تمويل الإرهاب

❖ أولاً: تجارة المخدّرات

تُعرَّف تجارة المخدرات بأنها المتاجرة بكل مادة ينتج عن تعاطيها فقدان جزئي مؤقت للعقل والجسم، وتجعل المتعاطي يعيش الوهم والخيال، إذ تؤثر في الجهاز العصبي، وتؤدّي إلى ضعف وظيفته، أو فقدان هذه الوظيفة بصفة مؤقتة. ويقدّر حجم الدخل المتحقّق من تجارة المخدّرات في العالم سنة ٢٠٠٤ بنحو ٦٨٨ مليار دولار، يبلغ نصيب الولايات المتحدة الأميركية منها ١٥٠ مليار دولار، وبريطانيا ٥ مليارات دولار، ودول أوروبا ٣٣ مليار دولار، وباقي أنحاء العالم ٥٠٠ مليار دولار[١]. ويوضّح الجدول رقم (١) حجم ذلك الدخل.

---

(١) د. محمود محمد سعيفان، مصدر سابق، ص١٠٨، ١٠٩.

الجدول رقم (١)

ت	الدولة	حجم تجارة المخدّرات
١	الولايات المتحدة الأميركية	١٥٠ مليار دولار
٢	بريطانيا	٥ مليارات دولار
٣	دول أوروبا	٣٣ مليار دولار
٤	باقي أنحاء العالم	٥٠٠ مليار دولار

المصدر: د. محمود محمد سعيفان: تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٠٨.

وتشير دراسة أعدّها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تناولت قضية تمويل الجماعات الإرهابية، إلى أن الارتباط بين الإرهاب والمخدرات مهم لأسباب عديدة. فثمة حوالى ١٩ منظّمة إرهابية أجنبية مرتبطة بتجارة المخدرات العالمية من أصل ٤٣ منظمة، وما يزيد على ٦٠٪ من التنظيمات الإرهابية مرتبطة بشكل ما بتجارة الأفيون غير الشرعية. وتُشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن تجارة المخدّرات الدولية تحقّق نحو ٣٢٢ مليار دولار، مما يجعلها أكثر نشاطٍ غير شرعي مربح في العالم. ولتوضيح الربح المحتمل من تجارة المخدرات، نذكر مثلاً أن المنطقة الحدودية بين كل من الأرجنتين والبرازيل وباراغواي، تجني أرباحاً من تجارة المخدرات تبلغ مليون دولار من بيع ٤٠ كغ من المخدرات أو ٥٠ كغ، وهي كمية يمكن نقلها في حقيبة سفر صغيرة.

وقد أصبحت المنظمات الإرهابية الأجنبية أكثر انخراطاً في تجارة المخدّرات؛ تظهر بعدها المنظمات «الهجينة»، التي تجمع بين تجارة المخدّرات والقيام بعمليات

إرهابية. تقسّم هذه المنظمات الإرهابية «الهجينة» وقتها بين الانخراط في النشاط الإرهابي، والعمل ككارتيل لتجارة المخدرات العالمية(١). وهناك الكثير من الأمثلة التي تدل على اشتراك الجماعات الإرهابية في تجارة المخدرات. فهناك جماعتان كولومبيتان هما «قوات كولومبيا الثورية» و«جيش التحرير الوطني» تحصلان على ٩٠٠ مليون دولار سنويّاً من إيرادات تجارة المخدرات في كولومبيا، أي ما يعادل ٣ مليارات دولار إلى ٥ مليارات سنوياً، تحت مسمّى فرض الضرائب لحماية زراعة المخدرات(٢). وفي شمال أفريقيا، عمد تنظيم القاعدة(*) في بلاد المغرب الإسلامي إلى تطوير علاقاته، بالتعاون مع تجّار المخدّرات والمنظمات الإجرامية والمجموعات المتمردة في المنطقة لزيادة موارده وتمويله(٣). وهناك أدلة على أن مخدّرات الإرهاب لايزال العمل بها قائماً حتى اليوم. ويُعرَّف مصطلح مخدرات الإرهاب بأنه استخدام المخدَّرات غير المشروعة لأغراض سياسية، ولتمويل الأنشطة الإرهابية. وبسبب الجشع والفساد، والتعامي المتعمد في أوساط البنوك والمؤسسات المالية وبعض المشرّعين والمسؤولين عن تنفيذ القانون في جميع أنحاء العالم، أصبحت أموال المخدّرات وأموالاً أخرى غير مشروعة سهلة الغسل. وقد ثبت ذلك من خلال التصريحات التي أدلى بها رئيس الولايات المتحدة الأسبق جورج دبليو بوش، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير حول دور المخدرات في تمويل أسامة بن لادن. ونجد أن الأمر يذهب إلى ما هو أبعد من تمويل طالبان وتنظيم القاعدة، ليصبح مشكلةً عالمية لم تعد تقتصر عليهما(٤).

---

(١) Matthew Levitt, Michael Jacobson، the Money Trail: Finding, Following، and Freezing Terrorist Finances, Washington Institute, United States of America, 2008, p10.

(٢) فايز رابح النفعي: مصدر سابق، ص٣١.

(*) شُكّل تنظيم القاعدة الإرهابي عام ١٩٨٨، شكّله أسامة بن لادن، الذي قُتل عام ٢٠١١.

(٣) Mofibo Goiter, "West Africa's Growing Terrorist Threat: Confronting AQIM's Shelia Strategy Africa Security Brief, No. 11, February 2011, p. 2.

(٤) Edited by Rajang Gupta and Mario R. Perez, Funding Terrorism: Sources and Methods, Workshop held at Los Alamos National Laboratory March, March 25-29, 2002, p396.

❖ ثانياً: الاختطاف والحصول على فدية

إن الجماعات الإرهابية، مثلها مثل أي تنظيم آخر، تحتاج إلى تمويل للحفاظ على سير عملياتها. وهناك طرائق كثيرة تسلكها لتوليد التدفق النقدي، إحداها الخطف مقابل فدية. وقد شاعت شعبية هذه الطريقة بوتيرة متزايدة بين الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. ويُعدّ الخطف للحصول على فدية: شكلاً من أشكال أخذ الرهائن، مما يجعله جريمة منخفضة المخاطر، ومنخفضة التكلفة، وذات مردودات عالية، إذ تمثّل حالات الخطف، ولاسيما لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(*)، وحركة طالبان في أفغانستان، مورداً من الموارد المالية المهمة، لأن حالة خطف واحدة تكفي لتمويل عدة أشهر من العمل. ووفقاً لمجموعة العمل المالية الدولية (FATF)، فإن القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وحدها جمعت على دفعات ما لا يقل عن ٦٥ مليون دولار، من العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١١. وكوّنت جزءاً كبيراً من ميزانيتها السنوية(١). وفي السنوات الأخيرة، ازداد عدد عمليات الخطف للحصول على فدية على الصعيد العالمي، خصوصاً ما أقدمت عليه الجماعات الإرهابية الإسلامية المتطرفة، إذ أصبح الاختطاف مصدراً مربحاً للدخل، ويقدَّر ما حصلت عليه نتيجة أعمال الخطف بـ٨٩ مليون دولار، بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠١٢، في مناطق مختلفة من أنحاء العالم، ولاسيما في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية(٢).

بالاعتماد على الشكل رقم (٢) الذي يوضّح مستويات عمليات الخطف بحسب كل القارة، يتبيّن حدوث ما بين ١٢ ألف عملية خطف و٢٠ ألفاً كل عام في جميع أنحاء العالم، مع زيادة مطّردة في عدد الأجانب المختطفين، خصوصاً. ففي النصف

(*) يشمل بلاد المغرب الإسلامي التي تقع تحت سيطرة تنظيم القاعدة، ويشمل أساساً الحيز الجغرافي المتمثل في تونس والجزائر والمغرب. بعد ذلك أصبح التمدُّد الإقليمي إستراتيجية جديدة للتنظيم الإرهابي في تنفيذ عملياته، انطلاقاً من منطقة المغرب العربي، مروراً بالساحل الأفريقي.

(١) John Rollins, Liana Sun Wyler, Terrorism and Transnational Crime: Foreign Policy Issues for Congress, CRS report for congress, 2013, p12.

(٢) Christian Nünlist, Kidnapping for Ransom as a Source of Terrorism Funding, CSS Analysis in Security Policy, Center for Security Studies (CSS), Issue: 141, ETH Zurich, 2013, p1.

الأول من العام ٢٠١٣، نُفّذت نصف حالات الاختطاف العالمية في أربع دول فقط، هي: نيجيريا (٢٦٪)، والمكسيك (١٠٪)، وباكستان (٩٪)، واليمن (٧٪).

الشكل رقم (٢) ـ مستويات عمليات الخطف بحسب كل قارة في العالم من سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠١٢

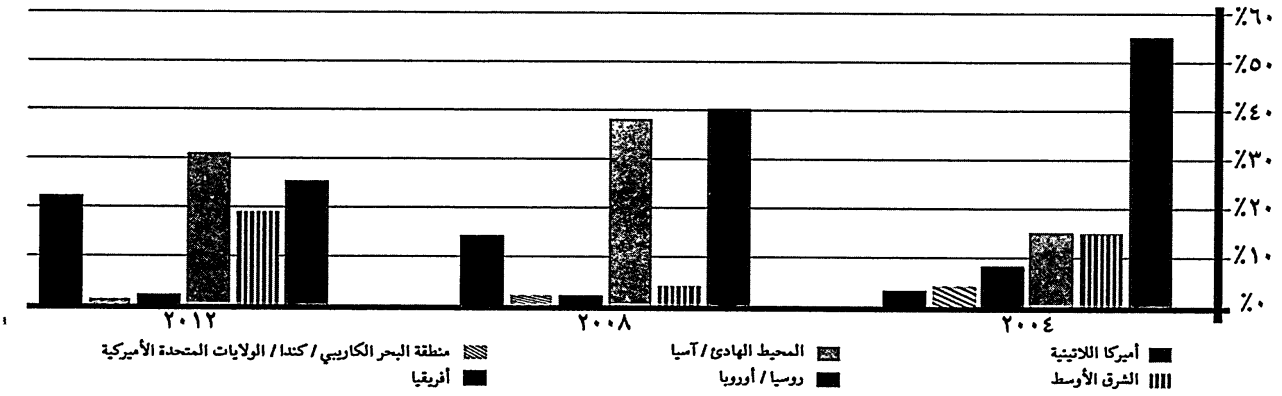

المصدر: Christian Nünlist, Kidnapping for Ransom as a Source of Terrorism Funding, CSS Analysis in Security Policy, Center for Security Studies (CSS), Issue: 141 ETH Zurich, 2013, p3.

وعلى الصعيد العالمي، تُدفع الفدية في حالات الخطف بنسبة ٦٤٪، وتنتهي ٦٪ من الحالات بقتل الرهينة أو موتها، وتحدث معظم عمليات الخطف بدافع الربح الجنائي[١]. وقد أحصت الحكومة الأميركية ١٢٨٣ حالة اختطاف بدافع الإرهاب في العام ٢٠١٢.

وبحسب الحكومة البريطانية، فقد اخُتطف ١٥٠ أجنبياً بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٢، على أيدي التنظيمات والجماعات الإسلامية، منها «بوكو حرام» في نيجيريا، و«طالبان» في باكستان، وجماعة «أبو سياف» في الفليبين. أما تنظيم «القاعدة»، فقد نفّذ أكثر من ٢٠ عملية خطف. ففي العام ٢٠١١، جنت القاعدة في بلاد المغرب العربي ٥,٤ ملايين دولار من احتجاز الرهائن. وفي العام ٢٠١٢، ادّعت سفيرة الولايات المتحدة السابق لدى مالي فيكي هدلستون (Vicki Huddleston)،

(١) Christian Nünlist

أن إجمالي المبلغ الذي حصل عليه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ العام ٢٠٠٣، قد بلغ ٨٩ مليون دولار أميركي(١). وأكدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عبر تقريرها المؤرخ في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أن حوادث الخطف واحتجاز الرهائن، التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، هي لأغراض جمع الأموال، أو الحصول على امتيازات سياسية؛ وأن دفع الفدية لتلك الجماعات سيؤثر في ديمومتها(٢).

❖ ثالثاً: الاستثمارات والأنشطة المشروعة

أ ـ التمويل الذي تحصل عليه الجماعات والمنظمات الإرهابية من دول لها الأهداف نفسها

يعدّ دعم الدولة أحد العوامل التي تساعد الجماعات الإرهابية على الديمومة في عملها. ذلك أن الموارد التي تقدّمها دولة أو عدّة دول تؤدي إلى زيادة قدرة الجماعات الإرهابية على الحفاظ على نفسها داخلياً أو خارجياً. والمجموعة التي لديها راعٍ يتوفّر لها ملاذ آمن من الخطر. ويمكن أن يكون الدعم على شكل تقديم معلوماتٍ إلى الجماعات، محفّزة إياها لتحقيق الأهداف المشتركة، وكذلك لتجنُّب التكاليف المحتملة الناجمة عن العمليات العسكرية، التي تريد أن تقوم بها الدولة الراعية للجماعات داخل أراضي الدولة المستهدفة(٣). وتشكّل بعض الحكومات الأجنبية مصدر دعم مالي لجماعات إرهابية يسهم في نجاح عملياتها الإرهابية، ويمكّنها من الاستمرار في نشاطها والمحافظة على بقائها، وتوفير الأسلحة، والتدريب، والتجنيد، في مختلف الدول؛ لتستعين بذلك عند اللزوم في تنفيذ مشروعاتها وتحقيق

(١) Christian Nünlis, p2

(٢) Organization for security and co-operation in Europe, declaration on the osce role in countering kidnapping and hostage-taking committed by terrorist groups in the context of the implementation of un security council resolution 2133 (2014), journal no. 2, agenda item 7, 5 December 2014, p1; https://www.osce.org/cio/130551?download=true

(٣) David B. Carter, A Blessing or a Curse? State Support for Terrorist Groups, Princeton University, 2011, P1.

توجهاتها[1]. وقد أدركت المنظمات الدولية والجماعات المعنية بتوفير السلم والأمن الدوليين خطورة ظاهرة الإرهاب في ميدان العلاقات الدولية. وعدّت سلوك الدول المساندة والداعمة للإرهاب جريمةً دوليةً ضد السلم والأمن الدوليين. وعلى أثر ذلك كُلفت لجنة القانون الدولي بإعداد مشروع تقنين للجرائم ضد السلم والأمن الدوليين. وأشير في هذا المشروع إلى الأفعال الجرمية، ومنها سماح سلطات الدولة لمنظمة بالنشاط من أجل تنفيذ أفعال إرهابية في دولٍ أخرى[2].

ويمكن تصنيف عوامل الدعم عبر:

أولاً- التمويل المادي: وهو توفير الأموال والدعم للجماعات الإرهابية، عبر منح المبالغ الكبيرة التي تعدّ عامل الاستمرار الرئيس للإرهابيين في العمليات الإرهابية، أو عبر شراء السلع المسروقة والمهرّبة، أو من خلال تزويد تلك الجماعات بما يلزمها لتنفيذ الأعمال الإرهابية، من معدّات متمثلة في أجهزة وأسلحة حديثة ومواد متفجرة، وذلك بصورة مباشرة، حيث يجري تهريبها إلى داخل الدولة، عن طريق منافذ حدودية، أو عن طريق مهرّبين متخصّصين.

ثانياً- الجهد الاستخباري: إذ تقوم تلك الدول عن طريق أجهزة مخابراتها برسم الخطط وتحديد أهداف العمليات الإرهابية. وتكون تلك الأجهزة مرتبطة بأعلى مصدر للقرار في بعض الدول.

ثالثاً- الجهد العسكري: تهيئة المجموعات المسلحة وإخضاعها لأعلى مستويات التدريب.

رابعاً- الإعداد النفسي: تقوم بعض المؤسسات بإعداد الانتحاريين نفسيّاً، وتغذيتهم بأفكار التطرُّف والعدوانية، وتُصدر فتاوى تبيح لهم القتل، ليتجذّر فيهم أقصى أنواع الاستعداد النفسي للقيام بعملهم الإجرامي.

ب - تمويل الجماعات الإرهابية

تتلقى الجماعات الإرهابية الأموال والدعم من الأفراد الأثرياء. ويُعدّ أسامة بن

(١) د. محمد السيد عرفة: مصدر سابق، ص٧٤.

(٢) فايز رابح النفعي: مصدر سابق، ص٣٥.

لادن أكثر الشخصيات تمويلاً للإرهاب، إذ تبلغ ثروته حوالى ٥ مليارات، وتبلغ قيمة ممتلكاته ٣٠٠ مليون دولار. وكان معاونوه قد قاموا بتسييل نحو ٨٠٠ مليون دولار في حسابه، عندما قرّر الرحيل إلى أفغانستان. وكان يُعدّ المنافس الوحيد للبنتاغون الأميركي في نقطة أساسية، هي الأسلحة في أفغانستان. فكان بن لادن يحرص على شراء صاروخ ستنجرز ـ Stinger، بينما كان البنتاغون يسعى إلى استعادة جميع أنابيب إطلاق الصواريخ التي كان يوزّعها على المقاتلين الأفغان أوائل الثمانينات. وكان العسكريون الأميركيون يعرضون صاروخ ستنجرز بحوالى ١٠٠ ألف دولار، فيشتريه أسامة بن لادن بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار[١]. كذلك قام محمد جمال خليفة، وهو نسيب أسامة بن لادن، بتقديم الدعم المالي إلى تنظيم القاعدة عبر هيئة رعوية في جدة. وقد أكد فانسانت كانيسترا (Vicente Cannestra)، المنسّق السابق لمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، أن محمد جمال خليفة مشتبهٌ به في تمويل جيش عدن الإسلامي، والجماعة اليمنية الإرهابية المقرّبة من أسامة بن لادن. وكان قد اشترك في مؤامرة هدفها قيادة عمل إرهابي؛ وحكمت عليه بالإعدام غيابياً محكمة أردنية[٢]. وذكر جيمي غورول (Jimmy Gorel)، وكيل وزارة الخزانة الأميركية للشؤون التنفيذية: «أنه سيقوم بجولة في الدول الأوروبية لتجميد أرصدة ١٢ شخصاً، معظمهم من الأثرياء، حدّدتهم أجهزة الاستخبارات الأميركية بوصفهم من الممولين الأساسيين لتنظيم القاعدة؛ ذلك أنهم قدّموا عشرات الملايين من الدولارات إلى التنظيم، عبر المنظّمات الخيرية وسواها من الأعمال المشروعة المبطّنة في مختلف أنحاء العالم»[٣].

(١) د. سعيد اللاوندي: **دولارات الإرهاب**، ط١، دار النهضة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٢، ص٣٠٨، ٣٠٩.

(٢) جان شارل بيزار، غليوم داسكييه، ترجمة علي عبود: **ابن لادن، الحقيقة الممنوعة**، ط٣، دار علاء الدين للنشر، سوريا، ٢٠٠٩، ص٩٤.

(٣) د. محمد بن عبد الله السلومي: مصدر سابق، ص٩٥.

❖ رابعاً: إساءة استخدام تبرُّعات الجمعيات الخيرية

العمل الخيري «هو عمل تشترك فيه جماعة من الناس لتحقيق مصلحة عامة، وأغراض إنسانية، أو دينية، أو علمية أو صناعية أو اقتصادية، بوسيلة جمع التبرعات وصرفها في أوجه الأعمال الخيرية، بقصد نشاط اجتماعي أو ثقافي أو إغاثي، بطرق الرعاية أو المعاونة ماديّاً أو معنويّاً داخل الدولة وخارجها، من غير قصد الربح لمؤسّسيها، سواء سُمّيَ إغاثةً أو جمعيةً أو مؤسسةً أو هيئةً أو منظمةً خاصةً أو عامةً»(١). وبالنظر إلى السمات الخاصة والفريدة المتاحة للأنشطة ذات العلاقة بالأعمال الخيرية، وإلى طبيعة الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الخيرية، نجد أنها تتمتع بالتوسُّع والحصول على الموارد المالية والدعم من مصادر مختلفة. وتمتلك كذلك سهولة جمعها ونقلها وتوزيعها على الجهات المستفيدة. وترجع هذه السهولة إلى تمتُّع العاملين في الجمعيات الخيرية بالمرونة، والتنقل عبر العالم، نتيجة انتشارها في العالم عبر فروعها الدولية. كل هذه المميّزات جعلت من الجمعيات الخيرية محط أنظار المستغلّين من أفراد ومنظمات إجرامية إرهابية في مختلف أنحاء العالم، بهدف اختراقها والاستفادة من الميزات التي تتمتع بها، ولاسيما طابعها الاجتماعي والإنساني(٢).

وتمتلك الجمعيات الخيرية خصائص تجعلها عرضة للاستغلال من أجل تمويل الإرهاب(٣):

١. تتمتع الجمعيات الخيرية عموماً بثقة الجمهور، وهو ما يمكّنها من الحصول على الموارد النقدية.

٢. انتشارها خارج حدود الدولة الواحدة يتيح للمستغلين بنية تحتية تمكّنهم من إجراء المعاملات الوطنية والدولية.

---

(١) د. محمد صالح جواد: **العمل الخيري - دراسة تأصيلية تاريخية**، مجلة سر من رأى، العدد ٣٠، المجلد ٨، جامعة سامراء، ٢٠١٣، ص٢١٢.

(٢) عبد الله عبد الكريم عبد الله: مصدر سابق، ص١٤٠.

(٣) تقرير مجموعة العمل المالي الدولي (FATF) عن غسيل الأموال، نماذج ٢٠٠٣-٢٠٠٤، باريس، ٢٠٠٤، ص٨-١٢.

٣. في بعض البلدان، يكون خضوع الجمعيات الخيرية للتنظيم القانوني، خضوعاً ضئيلاً أو معدوماً أو محدوداً، من ناحية التسجيل والمساءلة والشفافية وتدقيق الحسابات الخاصة بها.

وفي هذا السياق، قامت مجموعة العمل المالي الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب، وهي عبارة عن أطر عامة تهدف إلى مساعدة الدول لحماية مؤسساتها غير الربحية، **بتنبيه الدول للأساليب التي تتّبعها المنظمات الإرهابية لاستغلال الجمعيات الخيرية[١]، وأهمها الآتي:**

أـ تتظاهر الكيانات الإرهابية بأنها مؤسسات شرعية.

ب ـ تقوم باستغلال كيانات مشروعة كأدواتٍ لتمويل الإرهاب، من أجل التهرّب من تدابير تجميد الأصول.

ت ـ تقوم بالإخفاء أو التمويه، لتغطية تحويل الأموال المخصّصة لأغراض مشروعة، تحويلاً سريّاً إلى المنظمات الإرهابية.

وكانت إستراتيجية الجماعات الإرهابية، ولاسيما تنظيم القاعدة، قائمة على التسلل إلى الجمعيات الخيرية لتحويل الأموال من برامج الجمعيات الخيرية المشروعة الإنسانية أو الاجتماعية إلى الأنشطة غير المشروعة الخاصة بها. وكان تنظيم القاعدة قد أوجد شبكات خاصة داخل المؤسسات الخيرية، كغطاء للحصول على الأموال بصورة مباشرة. وقد نشأت بعض هذه الشبكات أثناء الجهاد ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٨٠. كذلك استخدم تنظيم القاعدة الجمعيات الخيرية، لنشر الأشكال الراديكالية المتطرِّفة في عدد من البلدان. وهذه منظمات مميزة تعمل خارج رقابة سلطات الدولة وخارج إشرافها، وقد ثبتت صعوبة إغلاقها تماماً، حتى في الحالات التي جرى التحقيق فيها بتهمة تمويل الإرهاب[٢]. وفي نهاية العام

(١) المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، توصيات مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، ٢٠١٢، ص١٣.

(٢) Juan Miguel del Cid Gómez, A Financial Profile of the Terrorism of Al-Qaeda and its Affiliates, Perspectives on Terrorism, Volume 4, Issue 4, Center for Terrorism and Security Studies, 2010, p8.

٢٠٠١، صنّفت الولايات المتحدة ١٥٨ إرهابيّاً، ومنظمات إرهابية، وشبكات تمويل، تعمل على دعم المنظمات الإرهابية. وخلال هذه الفترة جمّدت الولايات المتحدة ٣٤ مليون دولار على شكل أصول للمنظمات الإرهابية. كذلك قام حلفاء الولايات المتحدة بتجميد ٣٣ مليون دولار متعلقة بالأمر نفسه. وفضلاً عن ذلك عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها على إغلاق شبكتين ماليتين رئيستين، هما البركة، والتقوى، اللتان استخدمتهما كلتيهما القاعدة وأسامة بن لادن، في أكثر من ٤٠ دولة، كمصدر للدخل، أو كآليات لنقل الأموال وغسلها. وهذا الإجراء مكّن مكتب مراقبة الحسابات الأجنبية من تجميد ١١٠٠٠٠٠ دولار، من الأموال المتعلقة بالبركة[١].

وقد أكدت وزارة الخزانة الأميركية أن هناك ٤٣ جمعية خيرية مدرجة على قائمة مراقبة ذوي الأصول الأجنبية المصنّفين داعمين للإرهاب أو إرهابيين[٢]. وبناءً على إحصائية شبكة الجمعيات الخيرية والأمن (Charity and Security Network)، فإن الأموال المجمّدة في الولايات المتحدة وحدها، للمنظمات الخيرية ذات العلاقة بالإرهاب قد بلغت ١٧٦ ٣٨١ ٢٣ دولاراً سنة ٢٠١٠ [٣].

ونضرب مثالاً على هذه المنظمات **هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية**، ومقرُّها مدينة جدّة في السعودية. ذلك أن معظم أنشطة هذه الهيئة دينية وتربوية واجتماعية، بحسب ما ورد في البرامج الإنسانية الخاصة بالهيئة، وهي تمتلك فروعاً في جميع أنحاء العالم، رغم أن معظم الموارد المالية تأتي على شكل تبرُّعات خاصة من المملكة العربية السعودية. وقد أنشأت الهيئة صندوق الهبات (سنابل الخير)، للحصول على تدفُّق ثابت من الإيرادات لتمويل أنشطتها، كما أنها تعمل بتعاون وثيق مع بعض الأفراد والممولّين البارزين من الشرق الأوسط. وترتبط مع هذه الهيئة بعض المنظمات

(١) محمد المراغي: **سفر الموت من أفغانستان إلى العراق، وثائق الخارجية الأميركية**، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٠٠.

(٢) كاستوري سين، تيم موريس، ترجمة حازم إبراهيم: **المجتمع المدني والحرب على الإرهاب**، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص٣٤.

(٣) للمزيد ينظر في: شبكة الجمعيات الخيرية والأمن، شبكة «الإنترنت»، متاح على الرابط الآتي:
http://www.charityandsecurity.org/background/Treasury_too_much_emphasis_charities%3F%20%20

التابعة لها، والتي كانت تعمل على تمويل تنظيم القاعدة[1]. وكذلك **مؤسسة الحرمين الإسلامية** والتي جعلت مقرّها في المملكة العربية السعودية، التي قدّمت نفسها على أنها منظمة خيرية غير حكومية، مختصة بالأهداف التعليمية. عملت هذه المؤسسة في جميع أنحاء العالم، وجاء معظم تمويلها من المانحين بشكل فردي، أو عن طريق حملات خاصة قامت بها شركات تابعة لها. وقد قدمت دعماً مادياً إلى تنظيم القاعدة وإلى منظمات إرهابية أخرى، منها: **الجماعة الإسلامية، والاتحاد الإسلامي، ومنظمة الجهاد الإسلامي المصرية، وجماعة عسكر طيبة.** وفي العام ٢٠٠٨، اتّهمت وزارة الخزانة الأميركية منظمة الحرمين برمّتها، بما في ذلك مقرّها في المملكة العربية السعودية، بتمويل شبكة القاعدة بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، وقد جرى تحديد شركاتها التابعة لها في مختلف البلدان كممولّة للإرهاب، وذلك بحسب تقرير العام ٢٠٠٩، الصادر عن الشرطة الباكستانية. وقد أسهمت مؤسسة الحرمين بحوالى ١٥ مليون دولار، قُدّمت إلى الجماعات الجهادية في باكستان[2].

❖ خامساً: الشركات ورجال الأعمال

بعد أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قرّر أسامة بن لادن اللجوء إلى أسلوب جديد في مجال التمويل، يمكن أن نطلق عليه اسم «المشروعات المستقلة». يقوم هذا الأسلوب على إنشاء عدد من المشروعات التي لا ترتبط بأي نشاط اقتصادي إسلامي، وتمليكها لعناصر الخلايا النائمة[*] في أوروبا والولايات المتحدة والدول العربية، أو الدخول عن طريق الشراكة بمشروعات قائمة بالفعل على تمويل العمليات

(١) Juan Miguel، مصدر سابق، ص٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٩.

(*) الخلايا النائمة: مصطلح استخباري، استحدث على خلفية زرع أجهزة المخابرات السوفيتية أيام الحرب الباردة، جماعات تجسسية صغيرة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. والمقصود بها أعضاء الشبكات الإرهابية المجهرية الضئيلة، أو الذين يكونون في حالة سبات مؤقت، ولا ينتهج هؤلاء الطرائق التقليدية في التنظيم والإدارة والعمل للجماعات الإرهابية. ذلك أن هذه الخلايا قد تظهر بأشكال وأماكن غير متوقعة، كما أنها تلجأ إلى وسائل مبتكرة لتنفيذ عمليات استخبارية معلوماتية، أو قتالية عشوائية، أو ما يسمى «الأرض المحروقة»، التي تستهدف الأبرياء عادةً، أو الذين ليس لهم دور ملموس في السياسة، أو إدارة الحياة العامة، وليسوا من المسؤولين الرئيسيين في بلدانهم، وذلك لغرض تحقيق =

الإرهابية من دون ملاحظة أحد. وقد تطوّر الإرهاب على يد بن لادن الذي ربط الإرهاب بقانون السوق[1]، عن طريق الاختراق، الذي يعدّ شكلاً من أشكال العمل الذي يقوم به تنظيم القاعدة، وربّما كان الشكل المثالي للمنظمة، التي تعمل تحت مظلة الكيانات التجارية. وقد نجح التنظيم في هذا الاختراق، وكانت له القدرة على اختراق قطاع رجال الأعمال، لأنه من العوامل الرئيسة لنقل الأموال واستقبالها، أو عن طريق الصكوك القانونية. جرى بعد ذلك اللجوء إلى بناء مجموعة كبيرة من البنوك والشركات، لتشمل الأنشطة غير القانونية في كثير من البلدان، متنعّمة بشبكة حماية توفّرها الدولة التي توجد فيها. وهذا هو عامل دائم في تاريخ تنظيم القاعدة، وهو ما يفسّر القدرة على بقاء المنظمة هجومية لا دفاعية. وقد استثمر أسامة بن لادن في عدد من الشركات والبنوك على النحو الآتي[2]:

١. بنك الشمال الإسلامي: الذي يسيطر عليه رجال أعمالٍ ومصرفيون، بينهم صالح عبد اللّه كامل، ومحمد الفيصل، وعادل عبد الجليل بترجي.

٢. شركة استيراد وتصدير، وعدد من الشركات الزراعية.

٣. مجموعة بن لادن السعودية لبناء الطرق والمطارات والمرافق في السودان، التي استمرت على اتصال مع عائلته السعودية.

عمل تنظيم القاعدة عبر شركات وهمية عدة، وَصَفَها القاضي الإسباني بالتازار غارثون (Baltasar Garzon)، بأنها قادرة على تمويل التنظيم بأكثر من مليون دولار شهريًّا. وتعمل هذه الشركات بصورة رئيسية في مجال البناء والعقارات. وقد أُدينت

= غايات مختلفة، منها إثارة الرعب لدى الناس، وإضعاف ثقتهم بحكوماتهم، فضلاً عن قيامهم بدعاية ذات أثر نفسي كبير حول فاعليتهم وقوتهم وقدراتهم على التغيير، أو أداء الأدوار المختلفة. للمزيد ينظر في: محمد نعمة السماوي: **الخلايا النائمة والتقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب**، ط١، دار الكتب التاريخية ناشرون، ٢٠١٥، ص٢١-٢٢.

(١) عبد الرحيم علي: **القاعدة من التنظيم إلى الشبكة، كراسات إستراتيجية**، العدد ١٥٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ٢٠٠٥، ص٥.

(٢) jean-Charles brisard, terrorism financing roots and trends of Saudi terrorism financing, report prepared for the president of the security council united nations, new-York, usa, 2002, p22-23.

بتهريب الأسلحة وتزوير بطاقات الائتمان والوثائق، جنباً إلى جنب مع أنشطة غير مشروعة. وقد قدمت هذه الكيانات المساعدة المالية إلى تنظيم القاعدة، وجرى غسل أموال تفوق مليونَي دولار ونصف المليون خلال ٥ سنوات. واستخدمت القاعدة الكثير من الشركات المظلة لتسهيل تمويلها أثناء عملياتها في أوروبا، عن طريق العقود غير الشرعية التي وقّعتها شركة ذات واجهة عربية، وهي تعدّ الممول الأوروبي لتنظيم القاعدة، حيث عملت على إيجاد كثير من الشركات المناظرة لها في إسبانيا، مع كثير من مقاتلي القاعدة. وحافظت هذه الشبكات الاقتصادية على دورها في تمويل التنظيم، وتوفير دخل منتظم للخلايا في أوروبا أو في الشرق الأوسط (ألمانيا، وإيطاليا، واليمن، وسورية، والمملكة العربية السعودية). وعملت على ضخ الأموال إلى خلية هامبورغ، عن طريق مصرف الراجحي السعودي عبر رجلي الأعمال محمود الدركزنلي وعبد الفتاح زمار، حيث قدما الدعم المالي واللوجستي إلى أسامة بن لادن. وكذلك قدّمت شبكة من هذه الشركات سنة ١٩٩٧ مخططاً هيكليًّا أولياً لمركز التجارة العالمي إلى مساعدي أسامة بن لادن في أوروبا[١].

(١) Written Testimony, of Jean-Charles Brisard, International Expert on Terrorism Financing, Lead Investigator, 9/11 Lawsuit, CEO, JCB Consulting International; before The Committee on Banking, Housing and Urban Affairs, United States Senate, October, 22, 2003, p 13-14.

المبحث الثاني

تمويل الإرهاب في العراق بعد العام ٢٠٠٣

منذ الاحتلال الأميركي، بات الإرهاب سمةً ملازمةً للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبح العراق ملاذاً آمناً لبعض التنظيمات، التي تحرّكها أيديولوجيات دينية (ولا سيما تنظيم القاعدة سابقاً، وتنظيم داعش حاليّاً). وقد وسّعت هذه التنظيمات نطاق عملها الميداني لغايات جهادية، هي محاربة الاحتلال الأميركي، ورفض العملية السياسية برمّتها، والعمل على إقامة نظام إسلامي في العراق، على نهج الخلافة الراشدة. وكانت عمليات التنظيمات الإرهابية تستهدف المجتمع بأعنف الطرق والأساليب، وهو ما أكد فعلياً أن هذه الجماعات تسعى إلى تحقيق غايات وإستراتيجيات مدعومة ومسيَّرة، عن طريق إثارة الرعب والرهبة في أوساط المجتمع العراقي[١]. وهذه التنظيمات المختلفة، المتخذة من الإسلام غطاءً، قائمة على أسس اقتصادية تضمن استمرار ديمومتها، وزيادة مدة صمودها وتمدُّدها. لذلك يجب أن تتمتع بقدرات مالية مدُرّة لتحقيق الديمومة الوجودية العاملة على توفير المستلزمات الأساسية، ولاسيما الأسلحة، ورفع مستويات تجنيد رأس المال البشري، لتحقيق الأهداف والغايات التي وجدت من أجلها.

---

(١) مجموعة باحثين: **بصمات الفوضى: إرث الاحتلال الأميركي للعراق**، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، العراق ٢٠١٣، ص٤٢.

المطلب الأول:

تمويل تنظيم القاعدة في العراق

تواجه الجماعات الإرهابية أنواعاً كثيرةً من المخاطر أثناء تمويل عمليتها وعناصرها، وذلك وفقاً للطريقة المتَّبعة في نقل الأموال. ومن بين أهم المخاطر وضوحاً أن عملية نقل الأموال بحد ذاتها تكشفها السلطات المتابعة لعملية لتمويل الإرهاب. ومن الأمثلة على ذلك أن عملية النقل بين بنكين سواء أكانا بنكين أهليين أم حكوميين، يرجَّح أن يجري رصدها وتسجيلها ومتابعتها. وهناك خطر يشوب تلك العمليات جرّاء عدم الكشف عن هوية المرتبط بنقل الأموال، ولاسيما المصارف الرسمية التي تتطلب سياسة «اعرف عميلك» Know Your Customer - KYC. وبالمقابل، توجد طرق أخرى، مثل الحوالات أو النقل النقدي، تتيح عدم الكشف عن هوية الناقل للأموال(١). لذلك يفضّل الإرهابيون الأساليب التي تتطلب أقل عدد من الخطوات، وأدنى مستوى من التكنولوجيا، وأقلّ قدرٍ من المهارة. وبالنظر إلى هذه المعايير، فإن الإرهابيين يكونون أقلّ عرضة للانخراط في مخططات غسيل الأموال المدروسة، التي تنطوي على كثير من الأنشطة، وتتطلب عشرات الخطوات المعقدة لحجب طرق الأموال غير المشروعة. وقد لجأ تنظيم القاعدة إلى استخدام ناقلي

(١) Michael Freeman, Moyara Ruehsen, Terrorism Financing Methods: An Overview, journal Perspectives on Terrorism, Center for Terrorism and Security Studies, Vol 7, No 4, Center for Terrorism and Security Studies,2013, p6.

الأموال النقدية[1]، وهم المقاتلون الأجانب المسافرون «المهاجرون» للانضمام إلى تنظيم «القاعدة» في العراق. ففي كثير من الأحيان كانوا يجلبون النقود معهم. ووفق السجلات التي استوليَ عليها عام ٢٠٠٧ في منطقة سنجار العراقية التي تقع على الحدود السورية في شمال غرب العراق، كان بين ٥٩٠ سجلّاً لمقاتلين أجانب ١٤٩ شخصاً مهمتهم جلب المال لتنظيم القاعدة في العراق، وأغلبهم من جنسيات مختلفة. وكانت نسبة مقاتلي جلب الأموال أو المساهمين تراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪. لكن إسهام المقاتلين السعوديين كان الأكبر، إذ كانت نسبتهم تراوح بين ٢٢٪ و٢٣٪ من مقاتلي جلب الأموال. وقد قام كل منهم بجلب أكثر من ١,٠٠٠ دولار، وهذا ما يعوّض القدرات النقدية ويرفعها إلى أكثر من ٧٠٪ من ميزانية تنظيم القاعدة في العراق[2]. وفي الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو ٢٠٠٥ وأيار/مايو ٢٠٠٦، رفعت إدارة تنظيم القاعدة في الأنبار في العراق مكاسبها إلى ما يقرب ٤٥٠ ٠٠٠ دولار، أو ما يقرب من ٥٠٠ ٣٧ دولار شهريّاً. الأمر الذي جعل تنظيم القاعدة في العراق يعتمد على الاكتفاء الذاتي ماليّاً.

وهذا يتفق مع مفهوم إستراتيجية الامتياز لتنظيم القاعدة، كما هو موضّح في أطروحة ستيف كايزر (Steve Kiser)، الذي جادل حول القاعدة المركزية، التي رأت أنها توفر رأس المال المبدئي لامتيازاتها، ولكن سرعان ما تصل إلى الاكتفاء المالي الذاتي. فقد حصل تنظيم القاعدة على أكثر من ٥٠٪ من عائداته من بيع السلع المسروقة، ومعظمها ذو قيمة عالية، مكوّنًا بذلك رأس مال التنظيم. وقد شملت السلع معدات البناء، والمولدات الكهربائية، والكبلات العملاقة[3]، وكانت الإدارات الإقليمية لتنظيم القاعدة في العراق تضيف مبلغ إيرادات هائلًا من لدن قطاعات مختلفة، في حين شكّلت ٢١٪ من إجمالي الإيرادات تلك العائدة إلى مختلف أماكن وجود التنظيم في العالم. وتشكّل مبيعات السيارات والغنائم ما يزيد على ١٠٪ من عائدات البضائع التي أُخذت على شكل غنائم لتنظيم القاعدة في العراق،

(١) Michael Freeman، مصدر سابق، ص٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٨.

(٣) Steve Kiser, Financing Terror: An Analysis and Simulation to Affect Al Qaeda Financial Infrastructures, RAND Corporation, Santa Monica, RGSD-185, 2005, p185.

ووصفت بأنها تعود إلى «المرتدّين» بناءً على ما حدّده قسم الشريعة الإسلامية في التنظيم. وهؤلاء الأشخاص كانوا إما من المؤيدين للحكومة، وإما من طوائف إسلامية يختلفون معها، أو من أديان مختلفة تماماً عنهم. أما التبرُّعات الصريحة، فتمثل ٥٪ فقط من إجمالي الإيرادات[١]. كذلك كان التنظيم يعتمد على بيع النفط المسروق، ولكنه يدخل ضمن جزء صغير من دخول البضائع المسروقة، على عكس ما كان قد طُرح في الكثير من التقارير والبيانات التي تدعم الادّعاء بأن المجموعة كانت إلى حد بعيد تموَّل من بيع النفط المسروق. وبطبيعة الحال لا تُذكر عائدات النفط في إجمالي إيرادات المجموعة في هذا المستوى من الإدارة (لاحظ أنها لا تظهر بشكل منفصل في الشكل رقم (٣)، ولكنها بدلاً من ذلك تشغل حيّزاً صغيراً من دخول البضائع المسروقة في الشكل). ومع ذلك، فإن من الممكن أيضاً أن تدخل عائدات النفط ضمن القطاعات التمويلية لتنظيم القاعدة في العراق التي لم نحصل

الشكل رقم (٣)ـ إيرادات تنظيم القاعدة في محافظة الأنبار، حزيران/يونيو ٢٠٠٥ ـ أيار/مايو ٢٠٠٦

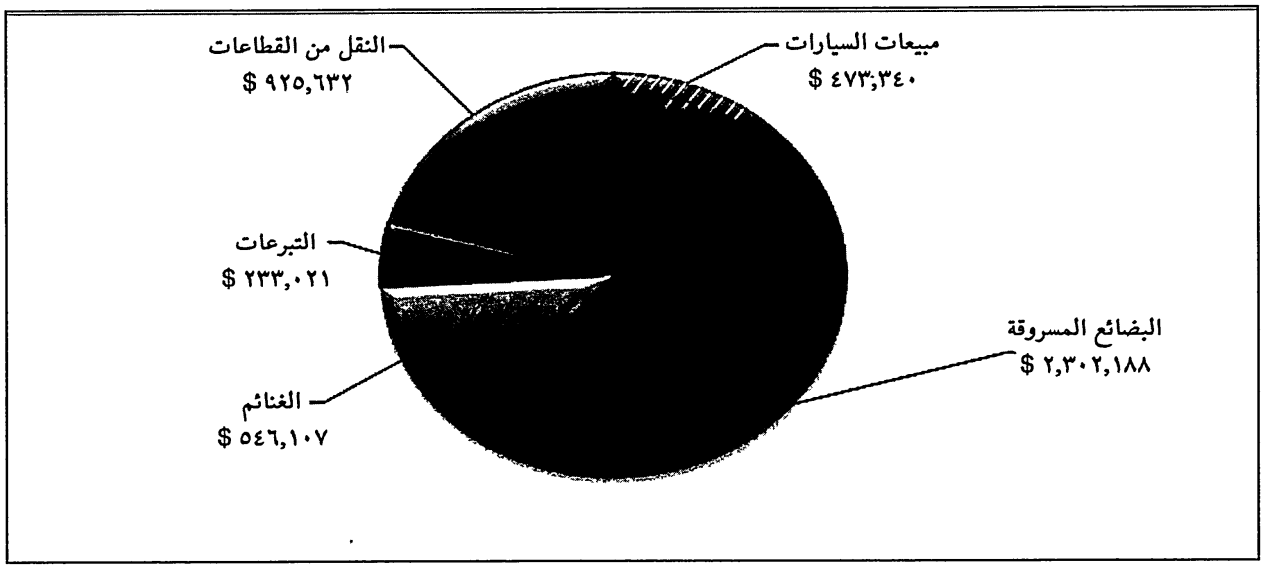

المصدر: Bahney, Benjamin and et. Al, An Economic Analysis of the Financial Records of al-Qaida in Iraq, RAND Corporation, Santa Monica, MG-1026-OSD, 2010, p36.

(١) Bahney, Benjamin and et. Al, An Economic Analysis of the Financial Records of al-Qaida in Iraq, RAND Corporation, Santa Monica, MG-1026-OSD, 2010, p37.

على بيانات عنها. وثمة إيرادات من إدارة تنظيم القاعدة في العراق، التي كان لها عدد من الوزارات المزعومة، وادُّعي أن هناك «وزير نفط» فيها[1]. وبذلك يمكن إضافة نسبة ١٤٪ من البضائع المسروقة، ولاسيما النفط، وهي بضائع مجلوبة من جميع قطاعات تمويل التنظيم.

يتضح من الشكل السابق أن إيرادات تنظيم القاعدة تتكوّن من مجموعة مختلفة من القطاعات المدرّة للأموال. فقد بلغت نسبة مبيعات السيارات المسروقة ٣٤٠ ٤٧٣ دولاراً. أما النقل من القطاعات المختلفة، في جميع المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، فقد بلغ ٦٣٢ ٩٢٥ دولاراً، بينما بلغت قيمة التبرُّعات التي يحصل عليها التنظيم من هبات خارجية، أو عن طريق الضغط والابتزاز، ٢١٠ ٢٣٣ دولارات. أما الغنائم التي يحصل عليها التنظيم عن طريق قطع الطرق والسلب والضرائب التي كان يفرضها على البضائع الوافدة على الطريق الدولي، فكانت حصيلتها ١٠٧ ٥٤٦ دولارات. وقد بلغت أموال التنظيم التي حصل عليها من البضائع المسروقة ١٨٨ ٣٠٢ ٢ دولاراً. وبلغت قيمة الأموال التي حصل عليها التنظيم خلال الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو ٢٠٠٥ وأيار/مايو ٢٠٠٦ ما مجموعه ٢٨٨ ٤٨٠ ٤ دولار. ومن حزيران/يونيو إلى تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٦، زادت المقاطعات الإدارية الخاضعة لتنظيم القاعدة إيراداتها زيادة كبيرة؛ حيث ارتفعت من ٢٨٨ ٤٨٠ ٤ دولاراً إلى ٨٩٨ ٥٩٥ ٨ دولاراً؛ إذ حقّق التنظيم تنامياً هائلاً في الإيرادات، عن طريق زيادة مصادر الدخل، باستثناء النقل من القطاعات، حيث انخفض إلى حد بعيد، وبلغ ٠٠٠ ٣٨٠ دولار. ويعود سبب الانخفاض إلى المركزية المتزايدة لتنظيم القاعدة في الأنبار ذلك الوقت. كذلك انخفضت التبرعات من إجمالي الإيرادات، لتبلغ ٩٥٨ ٢٢٨ دولاراً. كذلك ارتفعت إيرادات الغنائم، والمبيعات (ما يمثّل على حد سواء زيادة السيارات والبضائع المسروقة) بطريقة غير متناسبة، حيث بلغت إيرادات الغنائم ٩٤٠ ٩٨٦ ٧ دولار. ففي حين كانت تمثل ٧٤٪ من الإيرادات في الحقبة السابقة، أصبحت ٩٣٪ في حقبة لاحقة[2]، كما يوضح الشكل رقم (٤).

(١) Bahney, Benjamin، مصدر سابق، ص٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٨.

وقد مهّد التحوُّل المتزايد والسريع في مصادر الدخل لتنظيم القاعدة في العراق، لعدوانية وشراسة أكثر من ذي قبل، تمثّلت في طلب المقاتلين للغنائم، والإفادة من الاقتصاد التجاري للأنبار، كونها محافظة حدودية تمر عبرها البضائع، كي يحقّق مزيداً من المكاسب، ويزيد قدراته الهجومية في عملياته الإرهابية. الأمر الذي أدى إلى تزايد مخاوف بعض شيوخ العشائر، ليُسهم على الأرجح في تجمُّع الصحوة خريف العام ٢٠٠٦ (١).

وأشارت بعض البحوث الحديثة إلى أن هجمات الجماعات الإرهابية تختلف في سلوكها وأنماطها وشدّتها، بسبب اعتمادها بصورة أساسية على العلاقات بين رأسمالها المالي والدخل المستمر. ذلك أن الهجمات الصغيرة تكون ذات نطاق ضيق عندما تكون الجماعات الإرهابية عند مستويات منخفضة من رأس المال. وغالباً ما تموَّل هذه العمليات من دخل مستمر. لكن عندما تمتلك موارد أكبر، تكون مخاطر

الشكل رقم (٤)ـ تكوين إيرادات تنظيم القاعدة، حزيران/يونيو ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦

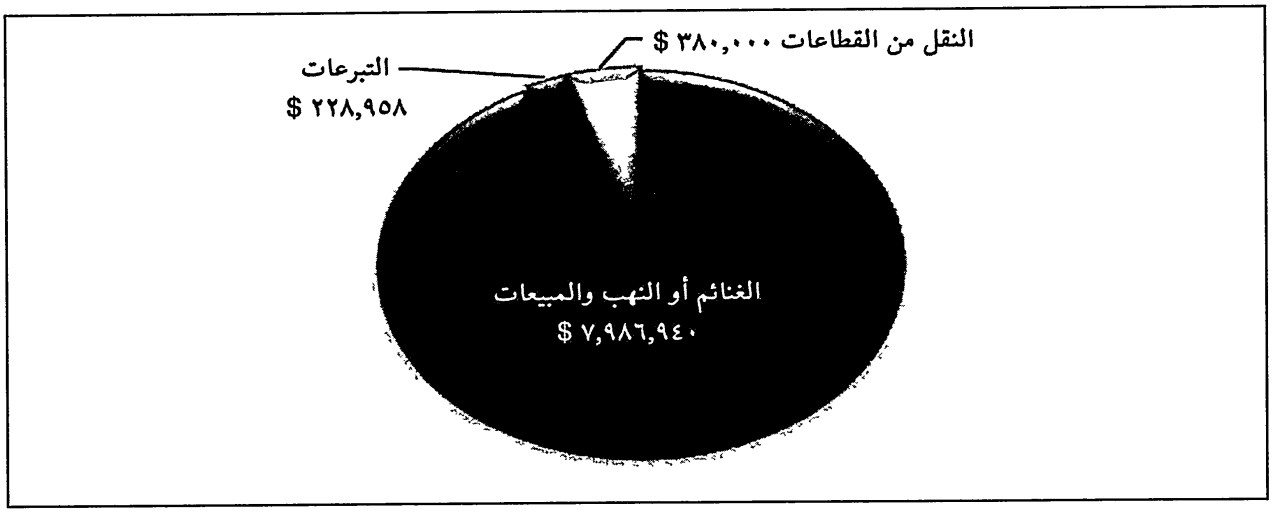

المصدر: Bahney, Benjamin and et. Al, An Economic Analysis of the Financial Records of al-Qaida in Iraq, RAND Corporation, Santa Monic MG-1026-OSD a, 2010, p38.

(١) Bahney, Benjamin، مصدر سابق، ص٣٨.

الهجمات على نطاق واسع. والمعنى الرئيس هو أن أموال الجماعات تؤثر في أنواع الهجمات التي تجري بطرائق خفية[١].

وهذا ما أكّدته وزارة الخزانة الأميركية في قضية فوزي الراوي، زعيم الجناح العراقي في حزب البعث السوري، الذي عُيّن في منصبه عام ٢٠٠٣، وقدم إلى تنظيم القاعدة في العراق تمويلاً كبيراً منذ ذلك الحين. وفي العام ٢٠٠٥، قام الراوي بتأمين ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لأعضاء تنظيم القاعدة في العراق، فضلاً عن توفير ما يسمّى المرتجلة (من سيارات مفخخة، وعبوات ناسفة، وبنادق، وانتحاريين). وبحسب وزارة الخزانة الأميركية، فإن الراوي عقد لقاءات عدة مع كبار ممثلي تنظيم القاعدة في العراق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ناقش فيها المسائل التشغيلية، بما في ذلك شن هجمات على السفارة الأميركية[٢]. وعند الرجوع إلى سجلات القاعدة التي ضبطت في مدينة سنجار شمال العراق، في السياق البحثي الذي أجراه مركز مكافحة الإرهاب في وست بوينت (Combating Terrorism Center at West Point)، تبيّن أن شبكة تسهيل قوية في سورية ساعدت المقاتلين الأجانب على السفر إلى العراق. وفي شباط/فبراير من العام ٢٠٠٨، أكدت وزارة الخزانة الأميركية من خلال وثائق سنجار، تعيين أربعة أعضاء لتمويل الشبكة الرئيسة التي تعمل انطلاقاً من سورية لدعم تنظيم القاعدة في العراق. وذكرت وزارة الخزانة أن شبكة أبو غادية، التي سُمّيت باسم رئيسها، تتحكّم بتدفق الكثير من المال والأسلحة، والجهاديين التكفيرين، وموادّ أخرى، عبر سورية إلى تنظيم القاعدة في العراق. كما تبيّن أن هذه الشبكة هي المسؤولة عن توفير جوازات سفر مزوّرة، فضلاً عن الأسلحة والبيوت الآمنة، والألبسة الجاهزة للإرهابيين الأجانب في سورية الذين يستعدّون لعبور الحدود السورية إلى العراق[٣].

(١) Jacob N. Shapiro, Terrorist Decision-Making: Insights from Economics and Political Science, journal Perspectives on Terrorism, Center for Terrorism and Security Studies Vol 6, No 4-5, 2012, p10.

(٢) Matthew Levitt, Foreign Fighters and Their Economic Impact: a Case Study of Syria and al-Qaeda in Iraq (AQI), journal Perspectives on Terrorism, Center for Terrorism and Security Studies, Vol 3, No 3, 2009k p15k p16.

(٣) Matthew Levitt, p17

وقد لجأ تنظيم القاعدة إلى استخدام أساليب مختلفة، منها أساليب غير رسمية لتحويل الأموال، كحوالات، لتجنُّب رصد السلطات للأموال المنقولة، وهي وسيلة رخيصة وسريعة لإرسال الأموال، وجعل المعاملات أكثر أماناً، وعدم الكشف عن هوية أصحابها. والحوالة أيضاً جاذبة للمجرمين والإرهابيين الذين يرغبون في نقل الأموال التي حصلوا عليها بوسائل غير شرعية، كغسيل الأموال. وتُعدّ دبي واليمن منشأ عدد من الحوالات، أو أنّهما يتلقيان تلك الحوالات، أو يشكّلان معبراً لها. ومع ذلك، فإن تنظيم القاعدة استخدمها لإخفاء وإدارة الكثير من المعاملات المالية الشرعية وغير الشرعية الخاصة به، وهي كثيراً ما تُستخدم لنقل أموال جرى الحصول عليها من الجمعيات الخيرية وعصابات الجريمة المنظمة، أو من الإتجار بالمخدرات، أو الجهات المانحة الغنية(١).

وقد استمر التنظيم في العمل بنظام الحوالة بشكل غير قانوني جرّاء انخفاض رسوم التسجيل. وخلال التحقيق مع شبكات الحوالة، ولاسيما بعد هجمات ٢٠٠١/٩/١١، اكتُشف أن هناك أدلة على أن تنظيم القاعدة وحركة طالبان في العراق استخدماها. وفي السياق نفسه، ألقي القبض على مجموعة من الإرهابيين منهم اثنان من الأكراد العراقيين، لجؤوا إلى استخدام الحوالات لنقل جزء من ١٤٨ ٠٠٠ دولار لتمويل «أنصار السنّة»(*)، و«أنصار الإسلام»(**)(٢). وكذلك يرجع تمويل تنظيم القاعدة

(١) Juan Miguel Del Cid Gómez, p15

(٢) Matteo Vaccani, "Alternative Remittance Systems and Terrorism Financing, "World Bank Working Paper, No. 180, 2010, p 7.

(*) جماعة أنصار السنة: جماعة سلفية تشكّلت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وتضم في صفوفها أعضاء سابقين من جماعة أنصار الإسلام الكردية ومقاتلين عراقيين وعرباً. ولهذه الجماعة خطوات متوازية مع خطوات القاعدة الفكرية والسياسية والعسكرية، وتعد حليفاً رئيساً لها. تنشط هذه الجماعة في شمال العراق في مناطق كردستان، ومسؤولها الرئيس هو أبو عبد الله الحسن بن محمود. وتصدر الجماعة بيانات شهرية تحت اسم «حصاد المجاهدين»، ومجلة بعنوان «الأنصار». للمزيد ينظر في: محمد أبو رمان: **جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق**، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٦٩، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مصر، ٢٠٠٧، ص١٦٢.

(**) أنصار الإسلام: جماعة كردية أُسّست في منتصف الثمانينات، ذات تعاون مع تنظيم القاعدة، دخلت في القتال ضد الاتحاد الكردستاني منذ العام ٢٠٠١، ويتزعّمها نجم الدين فرج (الملا كريكار). =

برأس المال البشري، الذي يعد أحد مكوّنات رأس المال غير المادي، إلى الإسناد المعنوي والفكري، الذي يصدر عن بعض الذين يسمون بالمشايخ والمفكرين من فتاوى وإرشادات تحت مسمّيات عدة، مثل «الجهاد»، و«مقاتلة المحتل»، «ومقاتلة المرتدين»، و«العملاء». وكان هذا الدعم يُديم إرسال الإرهابيين من مختلف الدول، مثل «السعودية وأفغانستان والجزائر وفلسطين.. إلخ»، وبعض الملتحقين من دول أوروبية للمشاركة في العمليات الإرهابية ضد الشعب العراقي. وقدّم أولئك الدعم الأكبر إلى تنظيم القاعدة في العراق، لقيامهم بالعمليات النوعية، واستخدامهم في أغلب الأحيان كانتحاريين[1].

لتنظيم القاعدة تقليد طويل في تعزيز دورات التعليم عن بعد، عبر إستراتيجية «الجهاد الفردي»[*]. وبحسب أحد كبار أعضاء تنظيم القاعدة، وهو فاضل هارون، فإن تنظيم القاعدة قد بدأ بتقديم دورات التعلم عن بعد للكوادر الجديدة في أفغانستان. وكانت الدورات جزءاً من برامج شاملة عُقدت لتثقيف من سيصبحون قادة للقاعدة. وبعد العام ٢٠٠١، بدأت الدورات التدريبية تظهر على الإنترنت، وكذلك في جريدة «البتار»، وهي سلسلة تابعة لتنظيم القاعدة (صدرت لأول مرة

= للمزيد ينظر مجموعة باحثين: **الإرهاب في العراق**، مجلة حوار الفكر، العدد ٢، مركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، ٢٠٠٦، ص٧٣.

- وهذه الفصائل انضمت إلى تنظيم التوحيد والجهاد بقيادة أبي مصعب الزرقاوي، في أيار/مايو من العام ٢٠٠٤. للمزيد ينظر في: جان - شارل بريزر: مصدر سابق، ص١٧٦، ص١٧٤.

(١) د. سرمد زكي الجادر: **دور القوى الإقليمية في تمدد تنظيم القاعدة في العراق وأثره في العملية السياسية، تمدُّد القاعدة وأفراخها: الحواضن المأزومة**، حواريات حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١، ٢٠١٣، ص٣٥، ٣٦.

(*) ترجع فكرة إستراتيجية الجهاد الفردي إلى أفكار أبي مصعب السوري، أحد كبار منظري التيار الجهادي العالمي، وهي واحدة من الإستراتيجيات التي اتبعها التيار السلفي الجهادي في مواجهة التضييق الأمني بعد ١١أيلول/سبتمبر. إذ يقول «إن طريقتنا تعتمد إرشاد المسلم الذي يريد المساهمة والمقاومة إلى العمل حيث هو، أو حيث يستطيع أن يكون بشكل طبيعي ويمارس حياته الطبيعية، ويمارس الجهاد والمقاومة سرّاً، بنفسه أو عن طريق خلية صغيرة تشكل من الموثوقين». ويطرح أربعة أسباب للتحول إلى هذه الإستراتيجية وهي: ١- إخفاق أسلوب عمل التنظيمات السرية الهرمية في ظل الهجمات الأمنية الدولية والتنسيق الإقليمي، ٢- عجز التنظيمات عن استيعاب شباب الأمة الذين يريدون الالتحاق بالجهاد، ٣- اتساع وجود العدو وتنوع أهدافه، ٤- وجوده في بقاع كثيرة يصعب فيها تشكيل جبهة للقتال. للمزيد ينظر في: مراد بطل الشيشاني، مصدر سابق، ص١٦٥.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤). تتكوّن تلك المواد التدريبية السمعية والبصرية، التي تظهر على المواقع الجهادية، من تعليمات مفصّلة عن كيفية تصنيع المتفجرات. ورغم ذلك فإن هذه الأشرطة لم تنتجها الشركات ووسائط الإعلام الرسمية لتنظيم القاعدة، بل أنتجها متعاطفون جهاديون أفراداً وجماعات. ومنذ العام ٢٠٠٨، زادت أشرطة الفيديو التعليمية على صفحات الويب الجهادية، وأهمها فِلم «حزب الشيطان»[١]، الذي يُعدّ أهم الأفلام السلفية الجهادية. وقد عدّله أعضاء «منتدى الفلوجة»[*] التابع لتنظيم القاعدة. وقد شاهده الباحثون لأول مرة في شباط/فبراير ٢٠١١. وهذا ما يؤكد أن الإنترنت يؤدّي دوراً مهماً في نقل التكتيكات والتقنيات الخاصة بالتمرّد بين ساحات المعارك على الأقل حتى الآن. ولكن ذلك يمكن أن يتغير سريعاً في المستقبل، من حيث البنية التحتية والمكان. وقد أثبتت معظم الجماعات المتمردة الجهادية اليوم أنها قادرة على تحرير الفيديو أكان «تعليمياً لصناعة المتفجرات، أم فتاوى وأناشيد للإثارة ولجذب الإرهابيين»؛ مترافقاً مع التوزيع السريع عبر الإنترنت، وهذا يوفر دراما جهادية مثيرة قادرة على جذب الإرهابيين[٢]. وبحلول منتصف العام ٢٠١٠، كان تنظيم القاعدة في العراق شبه «مفكّك»، ومتوقّفاً عن العمل، إذ مر بحقبة حرجة من الانتكاسات أواخر العام ٢٠٠٦ وأوائل العام ٢٠٠٧. كما كان لتشكيل الصحوات أثرٌ كبيرٌ في القتال ضد القاعدة، وذلك بالقضاء على البطالة والمعاناة في تلك المناطق.

بدأت خلايا تنظيم القاعدة بعملية التفكك والتخلي عن الامتيازات الإجرامية التي كان يجري إغراء المجندين بها للانضمام إلى التنظيم. وفي نيسان/ إبريل٢٠١٠

(١) Anne Stenersen, Bomb-Making for Beginners Inside al Al-Qaeda E-Learning Course, journal Perspectives on Terrorism, Center for Terrorism and Security Studies, Vol 7, No 1 2013, p32, p33.

(*) باتت المنتديات الإسلامية التابعة لتنظيم القاعدة في العراق عاملاً أساسياً في رسم الخطط الإستراتيجية والعمل على توفير المساحة الإعلامية. وباتت عاملاً أساسياً في توفير المعلومات عن المقاتلين المتجهين إلى العراق، وذلك من خلال نشرها معلومات عن الذين قضوا في المعارك في العراق من المقاتلين العرب، إما للإبلاغ عن تقديم واجب العزاء، أو التهنئة، وهي الكلمة التي يفضّل الجهاديون استخدامها حين ينعون شهداءهم. للمزيد ينظر في: مراد بطل الشيشاني، مصدر سابق، ص٦٢.

(٢) Anne Stenersen، مصدر سابق، ص٣٣.

خسر تنظيم القاعدة في العراق اثنين من كبار قادته، وهما أمير تنظيم القاعدة في العراق أبو عمر البغدادي، ووزير الحرب أبو حمزة المهاجر؛ فأصبح على وشك «التفكك»(*)(١).

وفي صيف العام ٢٠١٠، أُعلن عن قيادة جديدة في العراق، وأُطلق عليها «دولة العراق الإسلامية» (Daesh ISIL)، وهي من الحركات التي يقودها تنظيم القاعدة في العراق. وجرى تعيين أمير جديد هو إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي، المُكنّى بأبي بكر البغدادي الحسيني القرشي. وفي أوائل العام ٢٠١٢، توفي أحد كبار قادة تنظيم القاعدة في العراق، ما شكّل حدثاً فاصلاً في عملها. كما سعت الحركة إلى إيجاد وسيلة جديدة للعمل في العراق، تكشّفت منذ هزيمة تنظيم القاعدة بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، حيث جرى الإفراج عن أعداد كبيرة من المتشددين ذوي الخبرة من المعتقلات الأميركية، وطرأت تغيُّرات على ميزان المقاتلين الأجانب والعراقيين داخل الحركة، وانسحبت القوات الأميركية، فقام التنظيم بمحاولات حثيثة للتعلم من أخطائه. هذه التغييرات ظهرت بوضوح بعد مقتل أبي عمر البغدادي وأبي أيوب المصري، وبلغت ذروتها بعد نجاح إعادة إطلاق الحركة في نيسان/ إبريل ٢٠١١ (٢).

وأبرز العمليات التي قام بها التنظيم، منذ تولّي أبي بكر البغدادي قيادة التنظيم(٣)، هي:

(*) يشير الجنرال راي أوديرنو، رئيس أركان الجيش الأميركي في العراق، خلال مؤتمر صحفي عقده يوم ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٠، إلى الآتي: على مدى ٩٠ يوماً الماضية أو نحو ذلك، قُتل ٣٤ شخصاً، بل ما يزيد على ٤٢، من كبار القادة في تنظيم القاعدة في العراق.

(١) Dr Michael Knights, Resurgence of Al-Qaeda in Iraq, Washington Institute for Near East Policy, Testimony Submitted to the House Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on Terrorism, Nonproliferation and Trade, and Subcommittee on the Middle East and North Africa December 12, 2013, p2.
https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/testimony/KnightsTestimony20131212.pdf

(٢) Dr, Michael Knights، مصدر سابق، ص٢.

(٣) نقلاً عن محمد علوش: **داعش وأخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية**، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص١٦٦، ١٦٥.

١. اقتحام مسلحين من التنظيم يرتدون زي الجيش العراقي مبنى البنك المركزي العراقي في بغداد يوم ١٨ حزيران/يونيو٢٠١٠. وأسفر هذا الهجوم الذي نُفّذ في وضح النهار عن مقتل (١٨) شخصاً وجرح (٥٥)، وحرق أربعة طوابق من المبنى.

٢. تفجير مجموعة من «ولاية بغداد» التابعة للتنظيم ثلاث سيارات مفخخة في مبنى وزارة العدل يوم ٦ آب/ أغسطس ٢٠١٣، مما أدى إلى قتل ٢٥ شخصاً.

٣. اقتحام سجنَيْ أبي غريب والحوت، في ضواحي بغداد يوم ١٣حزيران/يونيو ٢٠١٣، وإطلاق سراح مجموعة من المعتقلين، في إطار عملية أُطلق عليها تسمية «هدم الأسوار».

٤. المشاركة مع مجموعة من المسلحين في السيطرة جزئياً على مدينة الرمادي في غرب العراق، وكلياً على مدينة الفلوجة، مع البدء بمواجهة القوات الحكومية.

٥. استهداف تنظيم الدولة يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ مقر الأمن العام «الأسايش» في محافظة أربيل بسيارة مفخخة وعناصر يرتدون أحزمة ناسفة.

٦. قيام مقاتلي داعش مع مجموعات أخرى يوم١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤، بهجوم انتهى بالسيطرة على محافظة الموصل، فضلاً عن محافظة صلاح الدين، ومواصلة تقدّمهم إلى محافظة ديالى.

٧. دخول مسلّحي داعش، ليلة ١٥ أيار/مايو، مدينة الرمادي، عاصمة محافظة الأنبار، باستخدام ست سياراتٍ ملغومة شبه متزامنة. وإصدار التنظيم رسالة صوتية مسجلة لأبي بكر البغدادي يدعو فيها جميع المسلمين للقتال ضد الحكومة العراقية في صلاح الدين والأنبار، مدعياً أن هذا واجبهم كمسلمين. كما دعا البغدادي المسلمين للهجرة إلى «أرض الخلافة»، وهي الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم في سورية والعراق. وقال أيضاً إن هذه الحرب ليست حرب تنظيم الدولة الإسلامية، بل حرب جميع المسلمين التي يتولّى التنظيم قيادتها، مشيراً إلى أنها «حرب المسلمين ضد الكفار». وبهذه الرسالة انتهت الشائعات حول وفاته[١].

(١) RT-Arabic, ISIS captures capital of Iraqi Anbar, raises black flag over Ramadi govt HQ, Available at the following link, https://www.rt.com/news/259173-isis-ramadi-control-iraq/

- وفي ٢٢ أيار/مايو، سقط معبر «الوليد» آخر معبر حدودي بين سورية والعراق بيد «داعش»، وكان تحت سيطرة النظام السوري[١].
- وفي ٢٢أيار/ مايو عام ٢٠١٥، عزّز تنظيم داعش «خلافته» المُعلنة من جانبه بالاستيلاء على معبر « التنف» الحدودي والمعروف باسم معبر « الوليد» الذي كان تحت سيطرة النظام السوري آنذاك، والذي يربط الطريق السريع بين دمشق وبغداد.
- تبنَّى تنظيم «داعش» تفجير مسجد القطيف الذي أدى إلى مقتل أكثر من عشرين شخصًا وإصابة أكثر من مئة. وهذه أول عملية لداعش في السعودية عام ٢٠١٥ [٢].
- منذ إعلان الخلافة عام ٢٠١٤ حتى بدايات العام ٢٠١٦، وقع نحو ٧٠ هجومًا إرهابيًا نفّذها مسلحو تنظيم «داعش» أو متعاطفون معه في ٢٠ دولة حول العالم، من كاليفورنيا إلى سيدني. وقدِّر عدد القتلى بنحو ١٢٠٠ قتيلاً. وحملت الهجمات الرسالة نفسها، رسالة العقاب والردع والاستفزاز بقطع رؤوس الرهائن، مع البرهنة على امتداد نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية عالميًا.

(١) Al Jazeera, Key Syria-Iraq border crossing falls to ISIL, Available at the following link http:// www.aljazeera.com/news/2015/05/key-syria-iraq-border-crossing-falls-isil-150522130256701.html

(٢) تبنّي تنظيم «داعش» لمسؤولية الهجوم على المسجد السعودي متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/L8TV8c

المطلب الثاني:

تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

منذ تولّي أبي بكر البغدادي قيادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق عام ٢٠١٠، وتصاعد نشاط هذا التنظيم الذي يتخذ من التكفير والإرهاب وسيلةً لتحقيق أهدافه، وتمدُّده في سورية، وتحوُّل اسمه إلى تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، المعروف باختصار باسم «داعش» عام ٢٠١٣، أصبح أحد أهم محرّك للتفاعلات الإقليمية والدولية في العالم العربي، إلى درجة يمكن القول معها إن خطره الداهم وضع حداً لسياسة الحذر والانكفاء التي اعتمدتها دول كثيرة في تعاملها معه؛ لذلك فإن تعاظم خطر «داعش»، واحتلاله ٤٠٪ من مساحة العراق، فضلاً عن تمدُّده في المحافظات السورية، وفرض سيطرته الكاملة على الحدود العراقية ـ السورية، وارتكابه مجازر بحق المدنيين العُزّل وتهجير الأقليات[1]، قد مكّنت الجماعات الإرهابية هنا من خلق فراغ في منطقة العلاقات الدولية، لتشكّل بذلك قوة ثالثة في النظام العالمي، نتيجة المزاحمة بين القيادات الإقليمية (إيران ودول الخليج) وكذلك الدولية (روسيا والولايات المتحدة). ويبدو هذا التطور إرهاصاً لحالة جديدة تنطوي على بعدين: أولهما يتعلق بنمط الصراع الذي يمتدّ إلى سنوات عدة قادمة على الأقل، لأنه يتخذ طابعاً ثلاثياً. أما البعد الثاني، فهو القوة الثالثة الصاعدة التي

(١) د. عماد علو: **الإستراتيجية القتالية لتنظيم داعش**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، المجلد ٥٠، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ٢٠١٥، ص١٢.

تهدف إلى تقويض أركان النظام العالمي وقواعده كافة، وإحلال منظومة مختلفة تماماً محله، تمتلك من القدرة والتأثير ما يجعلها إحدى القوى المركزية فيه، بعد أن كان هذا النوع من القوى هامشياً أو ثانوياً[1].

اعتمد تنظيم «داعش» على مصادر مختلفة في ديمومة عمله ومنها:

المصدر الأول: تجارة الطاقة

إدراكاً لأهمية مصادر الطاقة كمصدر دخل موثوق ومستدام، سعى تنظيم داعش إلى تشغيل البنية التحتية النفطية المحلية المسيطر عليها، مؤكداً رغبته في استخدام الأصول والخبرات الموجودة بدلاً من تدميرها. ومع ذلك لم يكن ممكناً لتنظيم داعش تكوين إدارة فعّالة لهذه الأصول؛ بسبب نقص الموارد والقدرات التقنية العاملة على مساحاتٍ واسعة من الأراضي المحتلة (في شرق سورية وغرب العراق وشمالها) تتضمّن الكثير من حقول النفط. وغالباً ما استفاد التنظيم من استخدام النفط والمنتجات النفطية التي يسيطر عليها لكسب العائدات من بيعها للعملاء المحليين، عن طريق الوسطاء والمهرّبين الذين يتاجرون بنقل النفط والمنتجات النفطية غير المشروعة لبيعهما داخل الأراضي التي يعمل فيها التنظيم، أو في المناطق القريبة منها منذ العام ٢٠١١، حيث يباع البرميل الواحد بسعر يراوح بين ١٠ دولارات و٢٠ للوسطاء المهربين، الذن يعمدون بدورهم إلى بيع البرميل بسعر يراوح بين ٦٠ دولار و١٠٠، في الأسواق المحلية والمجاورة[2]. وعمل تنظيم «داعش» على تحقيق مكاسب إستراتيجية رئيسة في الجهود الرامية إلى تسخير قدرات إنتاج النفط الإقليمية، عن طريق إطلاق عملية عسكرية استمرت يومين لاجتياح المناطق الرئيسة في شمال العراق. بعد وقت قصير من سقوط الموصل في١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤، احتل التنظيم سبعة حقول للنفط، ومصافيَ عدة صغيرة في شمال العراق. وكان يحاصر أكبر مصفاة عراقية في «بيجي». وفي منتصف حزيران/يونيو، عمل

(١) د. وحيد عبد المجيد: **أزمة النظام العالمي وأغرب حروب التاريخ**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، المجلد ٥٠، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ٢٠١٥، ص٦.

(٢) see, for example, Financial Action Task Force, Financing of the Terrorist Organization of Islamic State in Iraq and the Levant, Paris: Financial Action Task Force, February 2015, p13, p14, p15.

تنظيم داعش على اجتياح حقلَيْ نجمة والقيارة القريبَيْن من الموصل. وتقدّم جنوباً نحو تكريت، للاستيلاء على حقلَيْ حمرين وعجيل. وكان النفط يُشحن إلى مصفاة (كركوك)، أو تعالجه مصافي النفط المتنقّلة في سورية داخل المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش؛ ويُعاد، من ثم، إلى الموصل للبيع(١).

وقد سيطر التنظيم على ٦ حقول نفطية مهمة في العراق، هي: نجمة، والقيارة، وبطمة، وعين زالة، وعجيل، وحمرين، أي ما يقارب ٤٠ ألف برميل من النفط الخام. وتحتوي هذه الحقول تقريباً على ٨٠ بئراً نفطية. وينتج حقل عجيل بمفرده غازاً مصاحباً بمقدار ١٥٠ ألف قدم مكعّبة. أما مصفاة القيارة، فتنتج ١٦ألف برميل مكعب من المشتقات النفطية. كذلك سيطر التنظيم على أنابيب النفط وتصدير النفط الخام العراقي(٢). وتشير التقديرات إلى أن الدخل اليومي لتنظيم «داعش» يبلغ ٣ ملايين دولار. وتبلغ القيمة الإجمالية للأصول بين ١,٣ مليار دولار ومليارَيْ دولار. الأمر الذي جعل منه الجماعة الإرهابية الأفضل تمويلاً في العالم، وبهذا المعيار يكون دخل التنظيم أعلى من دخول كثيرٍ من الدول الصغيرة مثل تونغا، وناورو، وجزر مارشال. وقبل الحملة الجوية التي قادها التحالف الدولي ضد تنظيم داعش التي بدأت في آب/أغسطس عام ٢٠١٤، كان التنظيم يعمل في نحو ٣٥٠ بئراً نفطية، ٦٠٪ منها في سورية. وقد بلغ إنتاج النفط من الآبار التي يسيطر عليها نحو ٨٠ ٠٠٠ برميل يومياً. وهو يبيع يومياً ٣٠ ٠٠٠ برميل من نفط العراق، و٥٠ ٠٠٠ في سورية(٣). وقد عمل التنظيم على تصدير النفط بوسائل مختلفة للبيع، يعود تاريخها إلى العام

(١) john c. k. Daly, the Islamic state's oil network, terrorism monitor, publication of the Jamestown foundation, volume xii u issue 19 u October 10, 2014, p7.

(٢) د. حسين علاوي خليفة: **إدارة التوحش لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وخطورته على الأمن الوطني العراقي**، مجلة قضايا سياسية، العددان ٣٧، ٣٨، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤، ص٣٤٠.

(٣) Matthew Levitt, Terrorist Financing and the Islamic State, The Washington Institute for Near East Policy, Testimony submitted to the House Committee on Financial Services, November 13, 2014, p1, p2. http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/testimony/LevittTestimony20141113.pdf

١٩٩٠، مستخدماً شبكات التهريب التي برزت في عهد النظام قبل العام ٢٠٠٣ في العراق، متّبعاً برنامج «النفط مقابل الغذاء». فقد استخدم هؤلاء المهربون لنقل النفط خارج مناطق النزاع مجموعة متنوعة من الوسائل مثل: الشاحنات الناقلة، والشاحنات الصغيرة، والصفائح البلاستيكية التي تحملها البغال، والأنابيب المؤقتة، وحتى الطوافات عند عبور الأنهار(١). في حين أن أغلب المشترين للنفط هم أصحاب الشركات الصغيرة وأصحاب أساطيل النقل، والمزارعون من دول الجوار، ولاسيما تركيا، حيث يجتمعون في المثلث العراقي ـ السوري ـ التركي، ويشترون النفط الخام، لينقل من ثم إلى الأراضي التركية(٢)، فيجري شحنه من حقل النجمة في الموصل إلى سورية، لتهريبه إلى تركيا؛ حيث يُقبل الوسطاء الأتراك على شرائه بسعرٍ منخفض جداً يصل إلى ما يقرب من ٢٠ دولاراً للبرميل الواحد في محافظة «لهاتاي»(*). ويقوم تنظيم «داعش» بتهريب النفط إلى تركيا عبر خطوط الأنابيب السرية على طول الحدود السورية ـ التركية في هاتاي، وأورفة، وأنتيب، وغازي وعنتاب وكيليس، ليبلغ إجمالي المبيعات منذ بداية العام ٨٠٠ مليون دولار(٣).

ويعدّ الغاز الطبيعي من المصادر الحسّاسة الأخرى في قطاع الطاقة. وقد سيطر التنظيم على عدد من حقول الغاز الطبيعي في سورية والعراق، بما في ذلك أكبر احتياطي للعراق من الغاز الطبيعي في حقل عكاس، الذي يقع في محافظة الأنبار، إضافة إلى السيطرة على محطة مدينة القائم القريبة لتصنيع وإنتاج كل من حمض الكبريتيك (١,٥ مليون طن) وحمض الفوسفوريك (٤٠٠ ٠٠٠ طن). حيث كانت هذه المنتجات تباع بسعر وسطي ٢٠٠ دولار للطن من حمض الكبريتيك، و٨٠٠

(١) Matthew Levitt, Terrorist Financing and the Islamic State, The Washington Institute for Near East Policy, Testimony submitted to the House Committee on Financial Services, November 13, 2014, p1, p2. http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/testimony/LevittTestimo-.ny20141113.pdf

(٢) د. حسين علاوي خليفة: مصدر سابق، ص٣٤١.

(*) محافظة لهاتاي هي إحدى المحافظات التركية، تقع قرب الحدود التركية - السورية.

(٣) Matthew Levitt، مصدر سابق، ص٨.

دولار للطن من حمض الفوسفوريك، بدخل سنوي يبلغ ٦٢٠ مليون دولار. إذ يجري البيع بتخفيض يبلغ ٥٠٪. وقد سيطر التنظيم أيضاً على مصانع الإسمنت الكبرى في العراق وهي: الفلوجة، وكبيسة، والقائم، وسواها من مرافق الاستخراج والإنتاج[١].

المصدر الثاني: تجارة الآثار

يُعدُّ مصدر تجارة الآثار المنهوبة من المصادر المالية الرئيسة لتنظيم داعش، حيث يقوم بنهب الآثار والمقتنيات والإتجار بها، وأحياناً يعمل وفق نظام «الطلبية». فيقوم بتأمين طلبات تجار الآثار. ويتضمّن كلٌّ من العراق وسورية مواقع أثرية كثيرة، يرجع تاريخها إلى ستة آلاف سنة، وكانت تحظى برعاية حكومتي البلدين للحفاظ على إرث حضارتهما ولجذب السيّاح.

وقد عمد تنظيم داعش إلى عملية التطهير، التي تدخل ضمن أفكار التنظيم القائمة على أن التخلص من الآثار عن طريق بيعها يؤدّي إلى تخليص البلدان الإسلامية من الآثار الوثنية[٢]. ووفقاً للمعلومات المُدرجة في أقراص الذاكرة (الفلاش) التي استولت عليها القوات الأمنية العراقية من تنظيم داعش والجماعات غير المشروعة الأخرى العاملة في سورية، تبيَّن أن هذه التنظيمات قد حصلت على مبالغ تصل إلى عشرات ملايين الدولارات من تجارة الآثار المسروقة[٣].

ويدّعي بعض المحللين أن ثاني أكبر مصدر لدخل تنظيم داعش هو بيع القطع الأثرية التي نُهبت من المناطق الخاضعة لسيطرته، والتي تشمل المواد المسروقة من المتاحف الوطنية، ومستودعات التخزين، أو مجموعات خاصة، فضلاً عن تلك المحفورة حديثاً في مئات المواقع الأثرية في المنطقة.

وذكر أحد علماء الآثار التابعين للحكومة العراقية أن ثلث المواقع الأثرية في

---

(١) See, Jean-Charles Brisard and Damian Martinez, ISLAMIC STATE: THE ECONOMY-BASED TERRORIST FUNDING, center Thomson Reuters, OCTOBER 2014, p8. https://risk.thomson-reuters.com/sites/default/files/GRC01815.pdf

(٢) عبد الباري عطوان: مصدر سابق، ص٣٣.

(٣) FATF report، مصدر سابق، ص١٧.

العراق الآن تحت سيطرة تنظيم «داعش»، الذي يعمد إلى بيع قطعها الأثرية في الدول المجاورة، ويقوم بتهريبها إلى أوروبا(١). حيث يجري شراء السلع والمقتنيات الأثرية من التنظيم، لتُهرّب عبر الوسطاء إلى الدول المجاورة للعراق، باستخدام طرق التهريب التقليدية. وهناك تُباع للسياح، أو تُخزَّن في أماكن مخصصة وآمنة، إلى أن يرتفع سعرها في المستقبل. ولا يقتصر بيع تجار الآثار للقطع الأثرية المسروقة من بلاد ما بين النهرين القديمة على القنوات التقليدية فحسب، بل عن طريق الإنترنت، مستغلّين إمكانيات هذه السوق غير المشروعة، فضلاً عن فتح بعض البيوت كمزادات في أوروبا والولايات المتحدة، وكذلك في دول الخليج والصين(٢).

المصدر الثالث: الفدية والإتجار بالبشر

بعد أن سيطر تنظيم داعش على مساحات شاسعة من الأراضي، قام بممارسات مهينة وقاسية ولاإنسانية، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للفتيات والنساء، والجهاد الجنسي (جهاد النكاح). كذلك قام بإنشاء «كتائب الخنساء»، التي تتكوّن من فتيات تراوح أعمارهن بين ١٨ سنة و٢٥. ولم يتوانَ الأعضاء الذكور في أُسَر الفتيات المنضّمات أنفسهن عن إجبار أخواتهم وبناتهم على الزواج بمقاتلي التنظيم، كي يكسبوا ثقة أعضاء رفيعي المستوى في التنظيم، ويحصلوا، من ثَمّ، على ترقية في المناصب داخل التنظيم.

وكانت أسوأ الأعمال الهمجية التي قام بها التنظيم، اختطاف مئات الفتيات الأيزيديات والمسيحيّات والشبكيات والتركمانيات والكرديات، واغتصابهن

(١) Carla E. Humud, And others, Islamic State Financing and U.S. Policy Approaches, US Congress Research Service, April 10, 2015, p7. https://www.fas.org/sgp/crs/terror/R43980.pdf

(٢) Annelies Pauwels, ISIS and illicit trafficking in cultural property: Funding terrorism through art, journal Freedom from Fear Magazine, issue11, UNICRI - United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute, Turin, Italy, 2015, p 69.

كإماء في «سوق النخاسة» بالموصل؛ وقد وبلغ سعر الفتاة الواحدة ٨٠ دولاراً[١]. وبذلك يكون الإتجار بالبشر مصدراً آخر لدخل التنظيم، ومَن ضحاياه سوى النساء والأطفال؟

وفي مقابلة لقناة BBC مع امرأة أيزيدية من شمال العراق أُجريت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، وصفت تلك المرأة كيف قام مقاتلو التنظيم بشرائها وبيعها في «مزاد الرقيق»، وكان الثمن منخفضاً نسبيّاً، ولم يتجاوز ١٣ دولاراً، عندما بيعت لمقاتلين داخل التنظيم. لكن حين قبل أهلها دفع الفدية مقابل تحريرها، وصلت قيمة الفدية إلى ٣٠٠٠ دولار[٢].

وقد بلغت عائدات التنظيم من الأموال التي يدفعها أهالي المختطفين كفدية، ٢٠٪ من عائداته الكلية. وقدّرت وزارة الخزانة الأميركية أن التنظيم قد حصّل ٢٠ مليون دولار، من عمليات الخطف ودفع الفدية في عام واحد. وقد دفعت فرنسا ١٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لافتداء أربعة من صحافييها كان تنظيم «داعش»[٣] قد اعتقلهم. كذلك طلب التنظيم فدية مقدارها ١٣٢ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار مقابل الإفراج عن الصحفي الأميركي جيمس فولي (James Wright Foley)، وهو أمر ترفضه واشنطن، لأن دفع الفدية يشجّع على القيام بعمليات خطف جديدة[٤].

المصدر الرابع: رأس المال البشري

يمتلك تنظيم داعش عدداً وافراً من معسكرات التدريب في العراق المخصَّصة لاستيعاب المجنَّدين. ويُعتقد أن أكثر من ٧٠٪ منهم قد التحقوا بالتنظيم خوفاً من بطشه، أو لأسباب اقتصادية أو سياسية أو طائفية مذهبية، فضلاً عن الموقف السلبي

(١) by Various Authors, Barbarians: ISIS's Mortal Threat to Women, Viewpoints Woodrow Wilson International Center for Scholar, Middle East Program, No. 60, 2014, p3.

(٢) fatf report، مصدر سابق، ص١٣.

(٣) Matthew Levitt، مصدر سابق، ص١١.

(٤) عبد الباري عطوان: مصدر سابق، ص٣٤.

للأنظمة العربية تجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣ [١]. **وقد عمل تنظيم داعش على التجنيد وفق الآليات الآتية**[٢]:

ـ **القيادات الدينية:** يؤدّي الدعاة وظيفة محورية في الدفع بالمتعاطفين إلى التطوع في التنظيم، والترويج لإقامة دولة الخلافة في العراق والشام، فضلاً عن قيام القيادات الدينية بجمع التبرُّعات وإصدار فتاوى تساند التنظيم في التمويل المالي والبشري.

ـ **التواصل المباشر:** يقوم العائدون من مناطق القتال، سواء في سورية أو في العراق، بدور مركزي في تحفيز مزيد من المتطوعين إلى التوجه نحو ساحات القتال في سورية وكلا البلدين.

ـ **الخلايا المحلّية:** زرع التنظيم خلايا وشبكات للاستقطاب المحلّي للمقاتلين الأجانب، على غرار جماعة «المهاجرون» في بريطانيا، والخلية المتطرفة المسماة «شريعة في بلجيكا» في مملكة بلجيكا، ومجموعة «فرسان العزة» في فرنسا، وجماعة «ملة إبراهيم» في ألمانيا.

ـ **الإعلام الرمزي**(*) **وشبكات التواصل الاجتماعية:** منذ نهاية الحرب الباردة،

(١) د. عماد علو: مصدر سابق، ص١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧.

(*) تبدو الفضائيات العربية كأدوات لتحقيق المكاسب في صراع على النفوذ السياسي والمالي لهذه الدولة أو تلك، لهذه الفئة أو تلك. وعلى الرغم من التزايد الكمّي للقنوات الفضائية العربية، فإنها لم تسجل تطوراً مماثلاً في نوعية المادة الاتصالية المقدمة. وفي الجلسة التي أعدّتها قناة «العربية» ضمن جلسات منتدى الإعلام العربي، الذي استضافته مدينة دبي في نيسان/إبريل ٢٠٠٨ لمناقشة «وثيقة تنظيم البث الفضائي العربي» التي أقرّها وزراء الإعلام العرب، تحدّث مدير أخبار قناة العربية نخلة الحاج بصراحة لافتة عن «دور المال السياسي في فرض أجندته الخاصة على الخطاب الإعلامي للمحطات الفضائية الإخبارية العربية عموماً». وشدّد على أن تحرّر هذا الخطاب بشكل حقيقي وفعال يكمن في التخلص من هذا التمويل، والعمل على تأمين مصادر أخرى. وبدا كلام نخلة الحاج حول ضرورة التخلص من المال السياسي مستغرباً لدى الحضور، على اعتبار أن القناة التي يدير أخبارها تمثّل أكثر المحطات المتهمة بالتحيز تبعاً لرأسمالها السعودي. إذ يتعلق أمر الرأسمال الرمزي بالإعلام عامة، والفضائيات على وجه التحديد، لرمزيتها «أي الحديث عن الواقع»، ونفوذها «المؤثر الأساس في حال تفكك البنية الاجتماعية في العصر الحديث». وينتمي الرأسمال الرمزي إلى مجال الاستقطاب، أي إنه فضاء واسع =

ازداد الاهتمام باستخدام تقنية المعلومات داخل المجتمع العسكري والمدني. واتخذ تنظيم داعش هذا الانصهار بين الجوانب الإعلامية والمادية نهجاً للصراع الذي أصبح عقيدةً إستراتيجيةً اتصاليةً بين ساحة المعركة الحقيقية والمعلوماتية أو الرقمية، في حين أن مفهوم «الحرب السيبرانية» يركّز على استخدام تكنولوجيا عصر المعلومات في صراعات داخل القوات الرسمية نفسها. وأخذ تطور هذه الحرب باعتمادها على أطراف من غير الدول في تحقيق أهداف ومكاسب إستراتيجية(١). وقد شهد استقطاب المتطوعين للقتال في سورية والعراق طفرة في توظيف وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي(٢)، وذلك عن طريق:

استخدام التقنيات (الفلم الرقمي): عبر اليوتيوب والوسائط الفلمية، استطاع التنظيم أن يسوّق الكثير من شعاراته وأدبياته وتوجهاته، بل حتى عملياته التي يقوم بها ضد القوات الأمنية، ويقوم برفعها وتصديرها عبر الإنترنت وأقراص السي.دي، كجزء من الدعاية، ورفع المعنويات، وكسب المجنّدين الجدد، وتسجيل الانتصارات، والتقدم على الأرض(٣). وقد وضع تنظيم «داعش» آلات دعاية افتراضية فعالة. وأصبحت الذراع الإعلامية بالغة الأهمية في تزويد رأس المال البشري. حيث طُرحت تسجيلات فيديو تظهر جوانب مختلفة من التنظيم، مثل سياسة قطع الرؤوس، التي يقوم بها أطفال التنظيم. كما طُرحت سياسة ودّية تفاعلية تعمل على نشر أشرطة الفيديو، وأكثرها ذات واجهات غربية؛ فمرّرت بعض الأشرطة أطعمة غريبة كشوكولاته «النوتيلا» لإظهار الألفة مع أنماط الحياة الغربية. غير أن غالبية منتجات

= برموزه، وتتداخل فيه المصالح والاعتبارات المختلفة، ويصعب تثبيته. للمزيد ينظر في: د. بشير جميل الراوي: **متطلبات الإبداع الإعلامي العربي في البرامج**، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٨، جامعة بغداد، كلية الإعلام، ٢٠١٠، ص١٩٤، ص٢٠٧.

(١) Ali Fisher, How Jihadist Networks Maintain a Persistent Online Presence, journal Perspectives on Terrorism, Vol 9، No 4،Center for Terrorism and Security Studies, 2015, p5.

(٢) د. عماد علو: مصدر سابق، ص١٧.

(٣) د. كامل القيم: **حرب الرموز وتسويق مثيرات العنف والإرهاب، رؤية في تسويق الدعاية والحرب النفسية لتنظيم داعش**، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ١٠، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ٢٠١٤، ص١٠٠.

الدعاية كانت لإثبات وجود الحكم والعدالة لدى التنظيم، وإظهار البناء الجديد لدولة الخلافة. وقد عملت هذه الدعاية وفق عدد من السمات الرئيسة، أهمها: الميل إلى استخدام الفيديو بدلاً من كتابة النص، للاستفادة الكاملة من المهارات اللغوية للأعضاء (ترجمة بيانات وأشرطة فيديو إلى اللغات الأوروبية)، واستخدام موسيقى تتقاطع مع ثقافة الشباب الغربية؛ فضلاً عن ذلك، فإن أهمية الدعوة الأيديولوجية للعمل لا يمكن الاستهانة بها، لأنها تسلّط الضوء على أخطاء العدو، وعلى العمل الصالح الذي يقوم به تنظيم «داعش»(١). ويستخدم التنظيم لتوسيع شهرته جوانب مختلفة، من أبرزها وسائل الإعلام الاجتماعي الإلكتروني، فهي أدوات مهمة في الدعوة إلى العمل في التنظيم ومعه، ولاسيما في أمور تجنيد المقاتلين الأجانب، وتشجيع ما يُسمّى بهجمات «الذئب الوحيد»(*).

تكمن فائدة وسائل الإعلام الاجتماعية في تضخيم المعتقدات وتسهيل نقلها وغرسها عن طريق ثلاث آليات رئيسة، هي(٢):

ـ **الضغط الزمني:** الاعتقاد بالقدرة على التنبُّؤ بما يخص الأحداث الجارية بالفعل، وربطها بالأحداث السابقة أو المُرافِقة. فعلى مدار الساعة، تعمل وسائل الإعلام الاجتماعية على تحقيق ذلك، عن طريق ابتكار وظائف جديدة لها وتحديثها، لتسير جنباً إلى جنب مع الأشكال القديمة لوسائل الإعلام.

ـ **الاتصال الاجتماعي:** هو التواصل الاجتماعي المكثَّف والتفاعل لمدد

(١) Scott Gates, Sukanya Podder, Social Media, Recruitment, Allegiance and the Islamic State, journal Perspectives on Terrorism, Vol 9, No 4, Center for Terrorism and Security Studies, 2015, p109.

(*) «الذئب الوحيد» هجمات مستوحاة من تنظيم «داعش» على الأراضي الأميركية، إذ يقوم الأفراد الذين لا تربطهم علاقات مباشرة بالجماعات الإرهابية، بأعمال عنف نيابة عنهم، عن طريق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. يقصد في هذا السياق التخطيط لشن هجمات إلكترونية، أي البقاء والقتال في المنزل.

(٢) J.M. Berger, The Metronome of Apocalyptic Time: Social Media as Carrier Wave for Millenarian Contagion, journal Perspectives on Terrorism, Vol 9, No 4, Center for Terrorism and Security Studies, 2015, p61, p62.

طويلة عبر نشر الحميميات(*) الشديدة التأثير بوتيرة الحياة، وقد جاء استخدامه على مساحات جغرافية واسعة، ليسهّل الاتصال بين الراغبين في استخدام العنف.

ـ **الغمر:** دمج وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي معاً، وزيادة الرغبة لدى المتلقّي في تغيير الواقع؛ وتحقيق ذلك من خلال حجم الإنتاج في وسائل إعلام التنظيم، ونقل ذلك الإنتاج على الإنترنت.

كما استطاع تنظيم داعش **كسب تعاطف بعض وسائل الإعلام** في تسيير عملياته، وإثارة أنشطته بطريقتين(١):

الأولى هي التوظيف المباشر: حيث تعمل القنوات المرئية والمسموعة على نقل أخباره العسكرية والإيحاء الدائم بانتصاره وتمدُّده، سواء في المناطق المستباحة أو في مناطق أخرى من العالم العربي الإسلامي. وقد استطاع التنظيم بتمويل بعض الصحف والقنوات والإذاعات التي تتغنّى بدولته، وتمجّد البغدادي كأمير وكضرورة إسلامية. وعمدت بعض المواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية إلى تحميل بثها أو حتى مقالاتها وتقاريرها لوغو التنظيم، أي رمزيته الدولية، إلى العالم(٢).

(*) استخدام تنظيم داعش الحميميات، أي إثارة المشاعر لدى المتتبّع أو المتلقّي والمُشاهِد، واستخدمها في عمليات التجنيد، ومحاولة كسب القلوب والعقول، والحصول على تعاطف الكثير من المشاهدين.

(١) د. كامل القيم: مصدر سابق، ص١٠٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠١.

يوضح الجدول رقم (٢) بعض الأخبار الداعمة بطرائق مختلفة.

الجدول رقم (٢): بعض أخبار جرى تناقلها خلال ٢٤ ساعة يومَيِ الأحد والاثنين (١٢-٢٠١٤/١٠/١٣)

ت	عنوان الخبر أو التقرير	مصدر النشر	التوجُّه أو الهدف
١	داعش تطرح خريطة الدول المستهدفة في قادم الأيام	موقع قناة العربية	بث الرعب
٢	إيبولا سلاح داعش في عمليات القتل الجماعية	العربية	رعب
٣	أفارقة مالي يقاتلون في صفوف داعش	موقع آرام	تمدُّد
٤	التكنولوجيا تدخل داعش ومقاتلوه يتعلمون (كل ما يخص مضادات الطائرات الأميركية الصنع)	العربية	تغيُّر التقنيات
٥	أوباما لكبار قادة الجيش: المهمة ضد داعش صعبة، وتحتاج إلى المزيد من الوقت	موقع آرام	إلصاق القوة
٦	داعش يطرق بوابة مصر الغربية	شبكة أراك الإخبارية	تمدُّد
٧	كركوك تتأهّب بعد معلومات عن تحرُّكات للسيطرة عليها	صحيفة الشرق الأوسط	رعب
٨	داعش ينعي أصغر طفل مقاتل في سوريا	العربية	استمالة عاطفية
٩	داعش يدعو أنصاره للتقدم نحو بغداد	يوتيوب أخبار الآن	رعب وتمدُّد
١٠	استعراض داعش في أبي غريب	يوتيوب	رعب وتمدُّد
١١	داعش تعدم ٩ جنود عراقيين أسَرتْهم في الأنبار	موسوعة أخبار العراق	رعب

المصدر: د. كامل القيم: مصدر سابق، ص١٠١، ص١٠٢.

الثانية هي التوظيف غير المباشر: تناهى عبر ضخ التصريحات والبيانات، التي ساقتها بعض الصحف الدولية الكبرى والفضائيات المهمة، أن التنظيم يمتلك قوة عسكرية هائلة وإستراتيجية مخططة، وأنه قادر على كذا وكذا... واستطاع التنظيم عبر هذه الفروع أن ينشر مجاناً، أو بالمال المدفوع، ما يريد إشاعته في الأوساط الإسلامية بشكل خاص والأوروبية بشكل عام، من أنه واقع قائم، وأن على العالم أن يعد العدة لاستقباله، كعدو دولي أو صديق لبعض الأنظمة خفاءً. وهذا ما ألمح إليه نائب الرئيس الأميركي جو بادين (Joe Biden) في إحدى خطبه، حين اتهم السعودية وقطر والإمارات بالمشاركة في تمويل التنظيم. لكن طبيعة الضغوط الدولية والمصالح حالت دون التحقق من هذا الأمر أميركياً. وقد اعتذر جو بايدن عبر وسائل الإعلام عن ذلك الاتهام الخطير(١).

المصدر الخامس: الدعم والتمويل الدولي

أكد إدوارد جوزيف سنودن (Edward Joseph Snowden) المتعاقد السابق لدى وكالة المخابرات الأميركية (CIA)، أن هناك مجموعة من الدول مهّدت لظهور تنظيم داعش. وكان الهدف من إنشاء هذا التنظيم استقطاب متطرفين إلى مكان واحد في عملية يرمز إليها بـ «عش الدبابير»، وذلك لرفع شعارات إسلامية متطرفة(٢). ويكشف الكاتب توني كارتالوتشي (Tony Cartalucci) أن تنظيم داعش أنشئ بمساعدة السعودية وقطر، اللتين تربطهما علاقة سرية بالتنظيم، وأنّه رأس الحربة العلنية لتوظيف الهجوم الطائفي التكفيري، وتحقيق المكاسب المادية للإدارة الأميركية، عن طريق السيطرة على الدول النفطية في الشرق الأوسط، وتحقيق الأرباح المالية، من خلال الحصول على أموال دول الخليج مقابل بيعهم السلاح،

(١) د. كامل القيم، مصدر سابق، ص١٠٢.

(٢) نقلاً عن عبد الحسين شعبان: **داعش وأخواتها وإعادة تدويل المسألة العراقية (هل أصبحت أم الربيعين رهينة المحبسين؟)** مجلة حمورابي للدراسات، العدد ١٠، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ٢٠١٤، ص٣٨.

ونشر الاقتتال الداخلي في دول مثل العراق وسورية ومصر وليبيا ولبنان[1]. ويُعزى سبب هوس السعودية في دعم التنظيمات الإرهابية إلى اعتقادها بأنها تواجه خطراً مصيرياً من إيران، ثم لاحقاً من الإخوان المسلمين. وهذا ما جعلها تقع في أخطاء استمرت لسنوات كثيرة، فيما يخص تنظيم القاعدة وتنظيم داعش. وقد صرّح السير ريتشارد ديرلوف (Richard Dearlove)، المدير السابق لجهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية "MI6"، للصحفي باتريك كوكبيرن (Patrick Cockburn)، بانتفاء أي شك ليس لديه في أن التمويل الذي جاء ولا يزال يجيء من المتبرّعين السعوديين الذين غضت السلطات الطرف عنهم، قد أدى دوراً مركزياً في زحف تنظيم داعش في العراق وسورية[2]. أما قطر، فإن دول الغرب، ودول المنطقة، تتهمانها بتسليم تبرُّعات إلى منظمات إرهابية تصل قيمتها إلى عشرات الملايين من الدولارات.

ولم تكن الجهود المبذولة ضد قطر للحد من تمويل الإرهاب كافية على الإطلاق. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نقلت مجلة تلغراف البريطانية عن دبلوماسي غربي في الدوحة أن «هناك من ٨ إلى ١٢ شخصية من الشخصيات الرئيسة في قطر، تجمع ملايين الدولارات «للجهاديين»؛ وأن كثيراً من هذه الأموال يذهب إلى جبهة النصرة أو حتى تنظيم داعش. ونقلت قناة البي بي سي نيوز BBC News عن مسؤولين أميركيين قولهم: إن قطر قد تفوّقت على المملكة العربية السعودية، لتصبح أكبر مصدر للتبرُّعات المقدَّمة إلى الجماعات المتطرّفة في سورية والعراق، وعلى رأسها داعش. وبعد زيارة وكيل وزارة الخزانة الأميركية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية ديفيد كوهين (David Cohen) للدوحة، أعلن أن دولتَيْ قطر والكويت «لا يزال لديهما المزيد من العمل للقيام به، إذا كانتا لا تريدان أن تُعدَّا ضمن الدول المتساهلة

(١) د. عادل عبد الحمزة البديوي، د. سرمد زكي الجادر: **اللاتماثل في الإستراتيجية الأميركية الشرق أوسطية، توظيف داعش**، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ١٠، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ٢٠١٤، ص٨٠.

(٢) نقلاً عن: عبد الباري عطوان، مصدر سابق، ص١٣٦، ص١٣٩.

في مجال تمويل الإرهاب»[١]. وفي قضية أخرى مهمة متعلقة بتمويل الإرهاب، رفضت الحكومة في قطر تسليم مواطن قطري في السنوات القليلة الماضية. وأشار ديفيد كوهين إلى أن المُواطن القطري عبد الرحمن بن عمير النعيمي، قد فُرِضت عليه عقوبات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، لاتهامه بتمويل تنظيم القاعدة في بلدان عدة، حتى زعم أنه كان يموّل تنظيم القاعدة في العراق من قبل، وتنظيم داعش حالياً، لأكثر من عقد من الزمن، بمبالغ تصل إلى مليوني دولار شهريّاً[٢].

أما الدور التركي، فقد اعتبر الكاتب والصحفي الكبير محمد حسنين هيكل، أنه يتمثّل في كون تركيا «الراعي الأعظم لتنظيم داعش». وأضاف أن التنظيم قد أظهر العلاقة بينه وبين الدولة التركية، عندما أصدر مجلةً بلغات عدة هي الإنجليزية والروسية والهولندية والفرنسية تودَّد فيها لتركيا. وتكشف المجلة عن العلاقة الوثيقة بين التنظيم والاستخبارات التركية، إذ صدرت المجلة في ٥٠ صفحة تحت اسم دابق Dabiq. وكان العنوان الرئيس للمجلة هو «عودة الخلافة»، مما جعل المراقبين يلحظون ميول التنظيم نحو تركيا، فضلاً عن أن اسم المجلة يُحيلنا على منطقة «مرج دابق»[*][٣]. إضافة إلى ذلك، أفرج التنظيم عن ٤٩ رهينةً كان قد خطفهم بعد اجتياحه لمدينة الموصل في١١ حزيران/يونيو ٢٠١٤. وعن تحرير الرهائن، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن ذلك جاء نتيجة عملية سرية قامت بها المخابرات التركية، وإن هذه العملية يجب أن تبقى سراً، مضيفاً أنه لا يستطيع التحدُّث في هذا الشأن،

(١) David Andrew Weinberg, Qatar and Terror Finance Part I: Negligence, FOUNDATION FOR DEFENSE OF DEMOCRACIES, December 2014, Washington, p3, p4.
http://www.defenddemocracy.org/content/uploads/publications/Qatar_Part_I.pdf

(٢) المصدر نفسه، ص٥.

(*) مرج دابق: منطقة تقع في ريف حلب الشمالي. وثمة رمزية تاريخية تمثلها المنطقة التي شهدت المعركة المعروفة باسم «معركة مرج دابق»، وهي معركة انتصر فيها الغزاة العثمانيون بقيادة السلطان سليم الأول في ١٨ آب/أغسطس ١٥١٦ على جيوش المماليك بقيادة قنصوه الغوري، واحتلوا بعدها سورية ومعظم دول العالم العربي لمدة أربعة قرون تحت عنوان «الخلافة الإسلامية ولواؤها» وهي ذات الفِكر التي تبنّاها تنظيم «داعش».

(٣) د. رفعت السيد أحمد، مصدر سابق، ص٣١٥.

لأن هناك أشياء لا يمكن التطرُّق إليها؛ وأن من الواجب صون الموضوعات الحساسة التي إذا جرى تناولها فسوف يدفع الثمن. وقد نفى ظهور الرهائن الـ٤٩ بحالة جيدة فكرة الاعتداء الجسدي عليهم، كما ذكر القنصل التركي المحرَّر أوزتورك يلماز. وهذا دليل آخر على العلاقة بين الدولة التركية والتنظيم الذي كان قد ذبح كثيراً من العراقيين لمجرّد اختلافهم في العقيدة، باتباع الطريقة الميكافيلية: «الغاية تبرّر الوسيلة»(١).

المصدر السادس: مجموعة مصادر مختلفة للتمويل يعتمدها تنظيم داعش

١- أخذ أموال عن طريق ابتزاز الأغنياء، بفرض الإتاوات على شاحنات البضائع الكبيرة، واستخدام سياسة الإتاوة تجاه موظفين كبار في قطاع الخدمات، مثل رئيس البلدية، أو مدير شركة مقاولات، أو متعهد كبير، أو أصحاب صناعات ومعامل، مثل معمل الإسمنت، ولاسيما في محافظة نينوى، حيث يقال لمن يخضع للابتزاز: نحن نعرف ابنك اسمه كذا ويذهب إلى المدرسة الفلانية الساعة كذا من طريق كذا، فإما أن نخطفه، وإما أن تمنحنا نسبة ٥٪ من العقد الفلاني، أو من دخل ما. بعد ذلك تطوّر الابتزاز، واتجه نحو المعامل والشركات. وجرى تهديد معامل الإسمنت بتفجيرها، إذا لم تدفع مبلغاً شهريّاً محدَّداً. وخضعت شركة «آسياسيل» للاتصالات، للتهديد والابتزاز، إذ وصل ما حصل عليه التنظيم من تلك الشركة في شهر واحد إلى ٦٨٠ ألف دولار، باعتراف مناف الراوي والي بغداد عام ٢٠١٠ (٢). وقد أكّد مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة تمكّن تنظيم داعش، بعد سيطرته على الموصل، من كسب ٨ ملايين دولار شهريّاً من الابتزاز النقدي(٣).

٢- ركّز تقرير الأمن الوطني الذي أعدّته مجموعة من الأكاديميين بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠، على السهولة التي تحرّك بها تنظيم داعش، وتمكّنه من السيطرة على

(١) د. رفعت السيد أحمد، مصدر سابق، ص٣١٦.

(٢) هشام الهاشمي: **عالم داعش- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٥، ص١٥٧.

(٣) د. هيثم مناع: **خلافة داعش**، ط١، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص١٠٩.

٣٠٪ من الأراضي العراقية. وكان السبب الأهم الذي ساعد على تمدُّده التحالف الذي قام بينه وبين قوى من النظام السابق في العراق[١]. وقد عمل التنظيم على تحقيق امتيازات مهمة للمتعاونين معه، إذ كان مرتَّب الجندي فيه يصل إلى ٦٠٠ دولار، في حين كان المقاتلون المتمرّسون وأصحاب الاختصاصات، كالضباط السابقين في النظام السابق، يحصلون على مرتّبات أعلى. وقد جرت مساعدتهم على توطينهم مع أفراد عائلاتهم[٢].

٣- إن اجتياح تنظيم «داعش» محافظة الموصل، وعدداً من المدن العراقية، قد أدى إلى انتعاش خزانته الخاصة، بعد الاستيلاء على مصرف الموصل المركزي ومصارف أخرى في مدينة نينوى، الأمر الذي مكّنه من الحصول على أموال طائلة قاربت ٥٠٠ مليار دينار عراقي، أي ما يعادل ٤٢٠ مليون دولار، من البنك المركزي في الموصل[٣].

٤- صادر تنظيم داعش أموال وممتلكات جميع المذاهب والأديان المخالفة له، فضلاً عن الأقليات الدينية الأخرى. وعمل على تهديد الشركات والمشروعات التجارية وابتزازها. ونصب نقاط تفتيش على الطرق البرية الطويلة، لأخذ إتاوات من الشاحنات التجارية، وصلت في بعض الأحيان إلى ٢٠٠ دولار[٤].

٥- تميّز تنظيم داعش من تنظيمه الأم «القاعدة» في التسليح والتدريب والكفاءة العسكرية. فقد تلقّى أعضاء التنظيم تدريبات عالية المستوى، ولاسيما بعد الانفتاح الغربي والعربي والعالمي على دعم بعض الجبهات السورية ضد النظام السوري. وقد صب ذلك آخر المطاف في مصلحة تنظيم «داعش»، ولاسيما من ناحية استمرار تدفق السلاح والعتاد إلى هذه الجبهات، فضلاً عن امتلاك التنظيم أسلحة متطورة

(١) للمزيد ينظر في: محمد صادق الهاشمي، السيد علي موجاني. **حزب البعث في العراق بعد ٢٠٠٣ وعلاقته بداعش**، ط١، سلسلة ٧٣ إصدار مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص١٣٠، ١٣١.

(٢) عبد الباري عطوان: مصدر سابق، ص١٨٢.

(٣) علي بكر: **العنف في العراق وصعود النمط الداعشي**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، المجلد ٤٩، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مصر، ٢٠١٤، ص٩٤.

(٤) محمد علوش: مصدر سابق، ص١٦٤، ١٦٥.

حصل عليها من الجيش السوري والجيش العراقي، وانضمام كثير من ضباط النظام السابق في العراق إليه، ما زاده خبرةً وحنكةً عسكرية[1].

٦- كان العراق ولا يزال أرضاً خصبة للزراعة وإنتاج الحبوب. ووفق منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، فإن محافظتي الموصل وصلاح الدين اللتين وقعتا تحت سيطرة تنظيم داعش، تعدّان من المحافظات الأكثر خصوبة في البلاد، إذ يمثل إنتاجهما من القمح ٣٠٪ من الإنتاج الكلي، أي مليون طن، ومن الشعير ٤٠٪. وترتفع نسبة إنتاج القمح إلى ٤٠٪ وإنتاج الشعير إلى ٥٣,٣٪، لدى الحديث عن مختلف المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم، بما في ذلك محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار، ناهيك بأن التنظيم قد سيطر على صوامع القمح الحكومية في محافظتي الموصل والأنبار، وهي تحتوي على ١,١ مليون طن من القمح، أي خُمس استهلاك القمح في العراق سنويّاً. ووفق مصادر حكومية، فإن جزءاً من القمح يُنقل من العراق إلى سورية، حيث يتحوّل إلى طحين، ويباع محلياً. وتبلغ العائدات الزراعية المختلفة ١٢٠ مليون دولار[2].

٧- يفرض تنظيم داعش مجموعة واسعة من الرسوم والضرائب التي تدرّ دخلاً له، أهمها: ضرائب الوقود والمركبات، والرسوم المدرسية على الأطفال، وضرائب السحب النقدي لدى البنوك، وإجبار الشركات على التبرُّع، ومصادرة المحاصيل وضبطها، وتأجير الآلات الزراعية، وعبور المهرّبين أراضيه (والذين يقومون عادة بتهريب الآثار)، والرسوم الجمركية على الشاحنات التي تدخل العراق من المعابر الحدودية في المناطق التي يسيطر عليها. ولعل أكبر مصدر لعائدات الضرائب التي يفرضها تنظيم «داعش» يأتي بشكل غير مباشر من الحكومتين العراقية والسورية، إذ تواصل الحكومتان دفع المرتبات للموظفين الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر

(١) د. ناجح إبراهيم، هشام النجار: **داعش السكين التي تذبح الإسلام**، ط١، دار الشروق، مصر، ٢٠١٤، ص٦٢، ٦١.

(٢) Jean-Charles Brisard، مصدر سابق، ص٩.

عليها تنظيم «داعش». ويضطر هؤلاء الموظفون عادةً إلى دفع ضرائب لدى تسلُّمهم المرتّبات وعودتهم إلى منازلهم[١].

(١) Jamie Hansen-Lewis, Jacob N. Shapiro, Understanding the Daesh Economy, journal Perspectives on Terrorism, Vol 9, No 4, Center for Terrorism and Security Studies, 2015, p145.

المبحث الثالث

تأثير الإستراتيجيات الدولية والإقليمية وتمدُّد الإرهاب في العراق

المطلب الأول:

الإستراتيجيات الدولية وتمدُّد الإرهاب في العراق

من المعروف أن «العرب الأفغان»، وبعد انتهائهم من تحرير الشعب الأفغاني من الخطر السوفيتي، هاجروا بغالبيتهم العظمى إلى أوروبا وإلى بلدان عربية، بإمرة مجموعة من الدول. وقد استخدمتهم الأجهزة الاستخبارية وسواها، كأداة ضغط سياسية ضد خصومهما، إذ قاتلوا مع الحركة الشيشانية مقابل حصولهم على أموال طائلة. يصاحب ذلك غالباً عملية «غسل دماغ» أولئك المأجورين. وتقوم الأجهزة الاستخبارية بتجنيد عملاء لها داخل العراق أو خارجه، بمن فيهم «العناصر الإرهابية المتطرفة»، مقابل حصولهم على مبالغ خيالية، إذا يُكلَّفون تفجير السيارات المفخخة، أو القيام بعمليات انتحارية وسواها من الأعمال الإجرامية. وتهدف تلك الأجهزة بذلك إلى إشاعة الرعب والقلق لدى المواطنين العراقيين. ذلك أن هذا الأسلوب الإجرامي والمدان لا يمكن القيام به وتنفيذه إلا بإشراف أجهزة متخصصة لديها خبراء مختصون. ويمكن القول إن المعادلة التي يرتكز عليها هذا الأسلوب هي: جهات عدة + عملاء مأجورون + رأسمال خيالي + جهة سياسية راعية أو صديقة. ولكل جهة أهدافها الخاصة سواء كانت أهدافاً مشتركةً أو متقاربة)[1].

(١) إنعام عبد الرضا سلطان: **تصعيد الإرهاب في العراق وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط**، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص١١٤، ١١٥.

وقد ارتبطت أكثر العمليات الإرهابية في العراق بالتنظيمات المتطرفة، وعلى رأسها «جماعة التوحيد والجهاد» بقيادة أبي مصعب الزرقاوي(*) وهذه العمليات لها أهداف إستراتيجية لمصالح خارجية، هي(١):

١- تشويه الإسلام المعتدل، ونبذ التعايش السلمي بين المكوّنات المتعددة، وضربه في كل مكان في العالم الإسلامي بحجة «إرهابية الإسلام».

٢- إثارة الفتنة الطائفية بين طوائف المسلمين ومذاهبهم لاستنزافهم من الداخل، انطلاقاً من العراق.

٣- استدراج عناصر إسلاميين من العالم إلى الساحة العراقية، بهدف تصفيتهم والتخلص منهم.

٤- إثارة الفرقة بين الطوائف والكتل السياسية العراقية، وضرب عناصر القوة بينها لتبقى ضعيفة متناحرة. وهذا الصراع وهذا التناحر يسهمان في زيادة وتيرة الإرهاب لتمرير مشروعاتهم الإرهابية.

(*) أبو مصعب الزرقاوي: واسمه أحمد فاضل نزال الخلايلة (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦- ٧ حزيران/يوليو ٢٠٠٦)؛ قاد الزرقاوي معسكرات تدريب المسلحين في أفغانستان، واشتهر بعد ذهابه إلى العراق بكونه مسؤولاً عن سلسلة من الهجمات والتفجيرات خلال حرب العراق. أسّس ما سُمّي بتنظيم «التوحيد والجهاد» المتصل بتنظيم القاعدة في أيار/مايو من العام ٢٠٠٤، وكان تحالفاً حقيقياً بين الحركات الجهادية المتطرفة الإرهابية التي واصل بعضها العمل باسمه الأصلي، ولكنها منذ ذلك الوقت عملت جميعاً بإشراف الزرقاوي. وهذا يتعلق تحديداً بأنصار الإسلام، وأنصار السنة، وجيش محمد، والجماعة السلفية، والتكفير والهجرة، وجند الشام. ولم يكن الزرقاوي مخططاً عسكرياً أو إستراتيجياً. ولم يكن هذا التحالف بين هذه الفصائل إلا من الالتحامات البربرية لكونها لا تمتلك منظوراً سياسياً. وقد كان هذا التحالف غريباً ضم عرباً وأفغاناً فروا من أفغانستان، وأردنيين محبين للثأر، ومقاتلين محبطين لعدم مقدرتهم على القتال في أفغانستان والبوسنة والشيشان. وبحسب دراسة قامت بها الاستخبارات العراقية عام ٢٠٠٤، فإن جماعة التوحيد والجهاد تألفت ذلك الوقت من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ مقاتل، أصلهم من العراق ومن بلاد إسلامية أخرى. للمزيد ينظر في: جان – شارل بريزار، داميا ماتينز، ترجمة هالة صلاح الدين لولو: **أبو مصعب الزرقاوي ١٩٦٦-٢٠٠٦ الوجه الآخر لتنظيم «القاعدة»**، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠٠٦، ص١٧٤-١٧٥.

(١) مهدي حسن الخفاجي: **أميركا مصدر الإرهاب في العراق**، ط٣، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص٦١، ٦٢.

٥- إدامة الحروب الخاصة وصناعة مناخ النزاعات والانقلابات والصراعات لإشاعة الاضطرابات الأمنية والسياسية. وهذا المناخ يحقّق ولوجاً حراً إلى الدوائر والشركات القابضة، وينعش الأسواق المتعددة ولاسيما العسكرية، ليكون علاجاً للأزمة الاقتصادية والركود والديون والعجز المالي[١].

ولتحقيق كل هذه الأهداف الإستراتيجية، كان لابد من وجود مجموعات تقوم بهذه الأدوار. وهذا ما عملت عليه أطراف دولية مختلفة، حين احتضنت ودعمت الجماعات ماليّاً ولوجستيّاً وبشريّاً. وكان كل طرف يقوم بوضع الخطط والأهداف التي تعمل على خدمة مصالحه الإستراتيجية والتكتيكية. ومن الجدير بالذكر أن تنظيم القاعدة مخترق أساساً من الموساد الإسرائيلي. وهذا ما أوضحه رئيس لجنة الشؤون الأمنية بمجلس الشورى السعودي صالح الزهراني، إذ قال: «إن تنظيم القاعدة مخترق من الصهيونية العالمية، التي تمكّنت من التغلغل في القيادات العليا للتنظيم، بوساطة الجماعات التكفيرية المصرية التي غادرت إلى أفغانستان إبّان حكم طالبان، لضرب أمن المسلمين»[٢].

ويمكن تصنيف المتطوعين العرب في العراق، بناءً على تحليل الباحث الإسرائيلي رؤبين باز الذي استقصى جنسية ١٤٧ متطوّعاً؛ فوجد أن ٩٤ منهم سعوديون (مشكّلين نسبة ٦١٪)، منهم ٦١ متطوعاً من نجد، و١٢ من القصيم وبريدة، و٧ من مكة والحجاز، ومثلهم من المنطقة الشرقية، و٥ من الجنوب، و٢ من شمال السعودية، وقد نفّذ السعوديون ٢٣ عملية انتحارية من أصل ٣٣ عملية، (أي ما نسبته ٧٧٪ من العمليات). وكان معظم المنفّذين من نجد إذ شكّلوا ٤٣٪ تقريباً. أما باقي المتطوّعين فموزعون على النحو الآتي: ١٦ متطوعاً من سورية، و١٣ من العراق، و١١ من الكويت، و٤ من الأردن، و٢ من كل من الجزائر والمغرب واليمن، ومتطوّع واحد من كل من فلسطين والإمارات العربية المتحدة والسودان. «وقد راوحت أعمارهم بين ٣٠ عاماً و٣٥، منهم المتزوجون، ومنهم من يحمل شهادات عليا، ومعظمهم نُقِل إلى العراق عبر صديق أو قريب. وجاء أغلبهم من الدول المحيطة بالعراق. وقد

(١) د. ياسين سعد البكري، د. حيدر علي: مصدر سابق، ص٦٦.
(٢) مهدي حسن الخفاجي، مصدر سابق، ص٦٣، ٦٤.

وجدت دراسة أخرى، استندت إلى سجلّات القاعدة التي عثر عليها في سنجار شمال العراق، أن السوريين يشكلون ٨٪ تقريباً من المقاتلين العرب في العراق. وقد حلّوا مع اليمنيين والجزائريين في المرتبة الثالثة، بعد السعوديين الذين يمثلون ٤١٪[١].

وبعد وضع الدلالات الجغرافية للمنضوين تحت راية التيارات الإسلامية المتطرفة في العراق، ولاسيما تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، نجد أن معظمهم، جاء من العالم العربي. ويلاحظ أن السعوديين يشكّلون النسبة الكبرى. فمن بين ٤٢٩ متطوّعاً ـ مع أن ٥٢ منهم لا تُعرف جنسيتهم ـ تبلغ نسبة السعوديين ٥٣٪، يليهم السوريون بنسبة ١٣٪، وأشخاص شمال أفريقيا بنسبة ٨٪، وبلغت نسبة الأردنيين ٦٪، ونسبة اليمنيين ٢٪، والمصريين ١٪، والفلسطينيين ١٪، والكويتيين (٤٪)، والعراقيين ٨٪، وبلغت النسبة من دول أخرى ٤٪. وتظهر كل هذه النسب في الشكل رقم (٥)[٢]، وعلى الصفحة التالية.

يلاحظ من الأرقام المذكورة أن النسب العالية تخصّ الدول المحيطة بالعراق، وذلك للأسباب الآتية[٣]:

١. سهولة التنقُّل، وقرب الحدود من العراق جغرافياً، رغم أن دول الجوار أكّدت مراراً تشديد مراقبتها للحدود.

٢. تركُّز دعوات القيادات الجهادية المتطرفة على أبناء دول الجوار للانتقال إلى المعركة، ولتشكيل جبهة لقتال الأميركيين، ونشر التيار السلفي الجهادي في العراق، مع الأخذ في الحسبان ترسيخ النزاع الطائفي، والرغبة في عدم استقرار العراق.

٣. تحوُّل العراق ساحة لتصفية الحسابات بين أطراف دولية، وحيث يقوم كل طرف بدعم جهة، سواء أكانت مسلّحة أم سياسية، معطّلة لبناء عملية الاستقرار، أم صديقة لجماعات إرهابية.

---

(١) نقلاً عن مراد بطل الشيشاني: تنظيم القاعدة - الرؤية الجيوسياسية والإستراتيجية والبنية الاجتماعية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٢، الإمارات، ص٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٣، ٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٤.

الشكل رقم (٥): نسب توزُّع المتطوعين العرب في العراق بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠١١

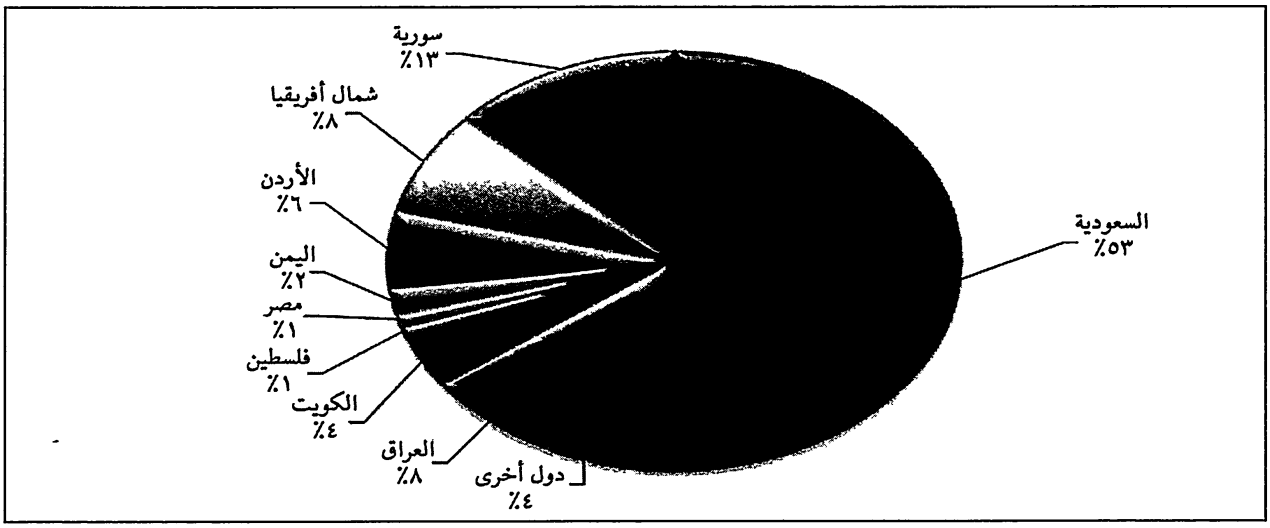

المصدر: مراد بطل الشيشاني: تنظيم القاعدة ـ الرؤية الجيوسياسية والإستراتيجية والبنية الاجتماعية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٢، الإمارات، ص٦٤.

٤. لما كان الجزء الأعظم من العمليات الإرهابية تدعمه جهات مختلفة، سواء كانت أجهزة مخابرات إقليمية أو دولية، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف إرجاع العراق إلى الصفر اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، فإن هذا الأمر سوف يساعدهم على إعادة بنائه من جديد وفق قياساتهم الخاصة ورؤاهم المتحولة، وفي سبيل ذلك يريدون تحويل العراق إلى ساحة مفتوحة لجذب الإرهابيين الإسلاميين في العالم ثم حصارهم وصيدهم؛ لهذا فإن معظم قادة الإرهابيين مثل أسامة بن لادن وأبي مصعب الزرقاوي وغيرهما، يحملون أسماء حركية يرعاها الخارج لتعمل في العراق، على تنفيذ إستراتيجيات دولية مختلفة الجهات[١]؛ وهكذا تبنّت القاعدة مختلف التيارات السلفية الإرهابية الجهادية، التي تسير على طريق الفكر التكفيري الإقصائي. الأمر الذي أسهم بشكل كبير في خلق شروخ اجتماعية وانقسامات حادة، بلغت حد اندلاع الحروب في نسيج التنظيم، هيأت لتفريخ القاعدة نماذج أكثر قساوة وضراوة، إذ ينشط تنظيم القاعدة بشكل علني عبر تنظيمي: (جبهة النصرة)، التي أعلن عن تشكيلها في مطلع العام ٢٠١٢،

(١) مهدي حسن الخفاجي، مصدر سابق، ص١٠٢.

وتنظيم (داعش)[*] وهو تنظيم جهادي مسلّح ينشط في العراق وسورية، وينتمي أفراده إلى دولٍ مختلفة، ويهدف إلى نشر فكره المتطرف، وإقامة إمارته السلفية الجهادية على أرض الشام والعراق، بمفهومها الجغرافي الواسع الذي يشمل سورية والأردن ولبنان وفلسطين والعراق[١]، ويمكن وصف إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية بأنها قد اعتمدت على جيل الحروب غير المتماثلة، وهو الجيل الرابع. فالحرب تهدف إلى الإكراه على قبول إرادة العدو، بينما تهدفُ الحروب غير المتماثلة إلى الإنهاك والتآكل ببطء لإرغام العدو على تنفيذ إرادتك، عن طريق زعزعة الاستقرار، وليس عن طريق إرسال قوات عسكرية. ويحدث ذلك باستخدام القدرات العقلية الذكية، لتنفيذ هذه الإستراتيجية عن طريق مواطني البلد المستهدف. والفكرة الأساسية من هذه الحروب هي إنشاء دولة ضعيفة، يخرج عن سيطرتها إقليم أو منطقة من مناطقها، حيث تقوم مجموعات عنيفة خارج نطاق الدولة بفرض سيطرتها على ذاك الإقليم أو تلك المنطقة. ولا تنشأ هذه الدولة الضعيفة بشكل عرضي أو طبيعي، بل نتيجة عملية تحدث بخطوات تنفّذ ببطء وهدوء تام، وباستخدام مواطني الدولة المستهدفة، وهكذا يستيقظ عدوك ميتاً[٢].

(*) نشأ هذا التنظيم أصلاً لإنشاء دولته في المنطقة التي تنطلق من العراق وتتوسع على دول الجوار، لذلك سمى التنظيم نفسه منذ نشأته بالدولة. إذ نشأ في العراق تحت مسمى «تنظيم دولة العراق الإسلامية» في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٦، كوريث لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي أسّسه أبو مصعب الزرقاوي، ثم تمدّد خارج العراق على حساب حليف له هو تنظيم جبهة النصرة السوري تحت مسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» عام ٢٠١٣. وقد حرص التنظيم في كل مرحلة على تأكيد مسمى الدولة، وهذا يؤكد رغبته في تحقيق حلم تأسيس دولة مستقلة للتنظيم منذ نشأته. وبعد سيطرته على مساحات جغرافية واسعة تمتد من مدينة الباب في ريف حلب (شمالي غرب سورية)، لتصل إلى محافظة ديالى (شرق العراق قرب الحدود الإيرانية). وبهذا أعلن التنظيم عن قيام الخلافة الإسلامية، وتنصيب أبي بكر البغدادي زعيماً له و«خليفةً للمسلمين» فيلغى مسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام، ليصبح الاسم الجديد «الدولة.الإسلامية»، بعد إعلان دولة الخلافة. للمزيد ينظر في: علي بكر: **العنف في العراق وصعود النمط الداعشي**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٨، المجلد ٤٩، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ٢٠١٤، ص٩٢.

(١) بهاء عدنان الرقماني، مصدر سابق، ص١٠٠، ١٠١.

(٢) د. محمد ياس خضير: **الإستراتيجية الأميركية والجيل الرابع من الحروب**، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٦، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ٢٠١٣، ص١٤١، ١٤٢.

المطلب الثاني:

توظيف الإستراتيجيات الشرق أوسطية للإرهاب في العراق

توظيف دولة قطر

وفّر الاحتلال الأميركي للعراق الدافع للجماهير المعادية للغرب ولبعض الأيديولوجيات المختلفة في جميع أنحاء العالم، كي تنضمّ إلى الجماعات الإرهابية، ولا سيما بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، نتيجة لانفتاح الصراع، ونشر المتطرفين رواية مقاومة الاحتلال، التي أثبتت أنها ذات جاذبية كبرى لجماهير متعددة في المنطقة الإقليمية(*) للعراق، الذي أصبح بؤرة لمعاداة الولايات المتحدة، وتصفية الحسابات مع بعض الأطراف. وبطبيعة الحال أسهمت بعض الأنظمة، وبشكل متقطع في استلاب المواطنين، ودفعهم إلى العراق للقتال(١)(**)، في محاولة لتفادي العنف في

(*) خلال لقاءات مع مجموعة من الشباب في الأردن، وجّه سؤال هو: لماذا ذهب الشباب الأردني إلى العراق، وكان هدفاً سهلاً، ولم يذهب إلى فلسطين، في حين أن غزة كان الوصول إليها أسهل؟ وكذلك أيضاً في مقابلة مع بعض الأشخاص في لبنان في مخيم (عين الحلوة) للاجئين الفلسطينيين، طرح السؤال الآتي: لماذا كان الذهاب إلى العراق للجهاد ولم يكن إلى فلسطين؟ فكانت الإجابة واحدة وهي أن الوضع في البلدان التي نقيم فيها لا تسمح لنا بالذهاب إلى فلسطين للقتال، على الرغم من أن القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية، وفلسطين هي أولى من كل الدول العربية، وبالتالي شعرنا أن العراق أقرب إلينا من فلسطين لأن الذهاب إليه أسهل، والجميع مستعد لفتح الطريق إليه، وهذه البلدان أصرت على إغلاق الطرق إلى فلسطين.

(١) by Frederic Wehrey ET al, The Iraq Affect the Middle East after the Iraq War, RAND Corporation, Document Number: MG-892-AF, Series Monographs, 2010, p109, p110.

(**) في تموز/يوليو ٢٠٠٦، برّأت المحاكم اليمنية ١٤ يمنيّاً و٥ سعوديين متّهمين بالتخطيط لمهاجمة الأميركيين في اليمن. وادعت النيابة العامة أن الرجال قد عادوا من العراق إلى اليمن بناءً على =

الجبهة الداخلية، فضلاً عن تأييد فكر القاعدة وأفراخها ودعم الإستراتيجية المخطط لها بنجاح، وتصوير العراق على أنه المتعرِّض لغزو الكفّار، وأنه بلد عربي مسلم، ويتعرض لغزو شبيهٍ بالغزو المغولي. كل ذلك جعل كثيراً من الأشخاص ينظرون إلى العراق كموقع شرعي للجهاد «الجهاد الدفاعي»، وفق تفسير المتطرفين، وفي الوقت نفسه «الهجوم الجهادي». وقد أثّرت نجاحات التنظيمات الإرهابية في العالم الإسلامي الذي اعتمد على الاتصالات الاستراتيجية(*) وفق رسالة بسيطة مفادها أن العراق يمثل الجهة المناسبة لأداء الجهاد ضد الاحتلال الأجنبي والأيديولوجي، من خلال إضفاء الطابع العالمي للجهاد الذي يتجاوز الحدود بدمج الموضوعات الآتية: الاحتلال، والشرف المدنس، والمقاومة الباسلة، والفداء. وكل هذا يكوّن رسالةً مثيرةً للعواطف، تنتشر بشكل جيّد ويجري نقلها بسهولة من خلال وسائل الإعلام(**)(١). وكان ما يميّز دولة قطر في بداية نشوئها من باقي القوى الإقليمية التقليدية، إنما هو طبيعة الأدوات التي كان توظّفها؛ لأنها دخلت ميدان السياسة الدولية والإقليمية ليس بالأدوات الصلبة، بل بدأت بالأداة الناعمة (الإعلام). وقد برزت قناة الجزيرة

= تعليمات من أبي مصعب الزرقاوي لإجراء الهجمات. واعترف بعض الرجال أنهم قاتلوا في العراق، ولكن أعلن رئيس المحكمة أن الشريعة الإسلامية لا تمنع الرجال من الذهاب إلى القتال لأداء فريضة الجهاد في العراق على غرار فلسطين.

(*) لقد عمل المشروع الأميركي وفق صيغة صناعة الفواعل من غير الدول: «التنظيمات الإسلامية المتطرفة التكفيرية». وكان لابد من الاستعانة بالدول بوصفها أدوات رئيسة في أي مشروع أميركي، تساعده على تهجين القنابل المتطرفة الموقوتة وتجنيدها وتمويلها وصناعتها، بل دعمها بصورة غير مباشرة واستخدامها. وهو يستعين بالتنظيمات الإرهابية المتطرفة الإسلامية تحت راية (الجهاد العالمي). للمزيد، ينظر في: د. محمد ياس خضير: مصدر سابق، ص١٤٣.

(**) أكد الباحث الأميركي ألفن توفلر (Alvin Toffler) في نظريته «الموجة الثالثة» أن التحول الإعلامي له تأثير واضح وصريح، إذ أضحى قنبلةً إعلاميةً تتفجر بيننا وتمطرنا بوابل من شظايا الصور ومقاطع الفيديو التي تعمل على تغيير الأسلوب الحياتي للشخص وتوجهاته، وتغيير ما يدركه في عالمه الخاص، وما يؤمن به. وهذه الصور لا تنشأ من لا شيء، بل تتشكل بدوافع وطرائق لا نستوعبها من المدلولات التي تصل إلينا من المحيط. للمزيد ينظر في: ألفن توفلر: **حضارة الموجة الثالثة**، ط١، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ١٩٩٠، ص١٧٠.

(١) Frederic Wehrey, p10

كظاهرة إعلامية في وقت أخذ فيه العالم يدرك أهمية التأثير في الرأي العام، باستخدام وسائل الاتصال[١].

جرى توظيف قناة الجزيرة سياسيّاً عن طريق الترويج لمجموعات أو فئات سياسية محظورة في مجموعة من البلدان، ولاسيما البلدان العربية، إلى حد أصبحت فيه إحدى أدواتها[*] في السياسة الخارجية[٢]. ولدى بعض الدول الغربية شكوك عميقة تجاه قناة الجزيرة. ويصفها بعضهم بالسلفية الجهادية المتطرّفة، بينما تشتهر الجزيرة بأنها أول من أظهر أسامة بن لادن على الهواء عن طريق إذاعة الأشرطة الصوتية الصادرة عن تنظيم القاعدة. وتُتَّهم هذه القناة بأنها أداة سرية[٣]، عملت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في دعم الإرهاب السيبراني (Cyber terrorism) وتسويقه في برامجها المختلفة، ولاسيما حين تبث الخطابات النارية التي كان يلقيها أسامة بن لادن، وكانت تُعرّفه بأنه رجلُ دين إسلامي وشيخ، وتحذف سمة الإرهاب منه، وقد فعلت الأمر نفسه مع قياديين آخرين في القاعدة وأفراخها. هذا هو النموذج الذي تسعى الجزيرة إلى تصديره على أنه عامل سياسي، وليس فقط رؤية في نقل حدث إعلامي. ذلك أن ثمة منفعة متبادلة بين قناة الجزيرة وبن لادن؛ فقد سوّقت له صورته الرمزية، واستفادت من نشر مقاطع الفيديو المختلفة والمقابلات واللقطات الحصرية، التي بيعت بمبلغ مقداره ٢٠ ٠٠٠ دولار للدقيقة الواحدة[٤]. وفي هذا

(١) د. عماد مؤيد المرسومي: **الدور القطري فوضى برائحة الغاز**، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ٢٠١٤، ص٨٠.

(*) كشفت مذكرات دبلوماسية أميركية سرية سُرّبت على موقع ويكيليكس ونشرتها صحيفة الغارديان البريطانية أن السفير الأميركي فيَ الدوحة أشار صراحة، في إحدى برقياته الموجهة إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٩، إلى «أن قطر تستخدم قناة الجزيرة كأداة مساومة في مفاوضاتها مع بعض الدول». ولعل المتابعة لطبيعة الخطاب الإعلامي الذي تمارسه قناة الجزيرة في معالجتها لقضايا تخص دولاً عربية معنية، تبيّن بوضوح مدى صدقية هذ الرأي، وكيف تعمل قطر على استخدام نافذتها (قناة الجزيرة) إلِى العقل العربي، في مضايقة بعض الأنظمة العربية من خلال بعض التقارير، أو من خلال طرحها لفِكر تمثل كشفاً لحقيقة دفينة، وتدفع المواطنين نحو مساحات فكرية متطرفة غير مطروقة من قبل.

(٢) د. عماد مؤيد المرسومي: مصدر سابق، ص٨٥:

(٣) Frederic Wehrey, p113

(٤) د. كامل القيم: **قناة الجزيرة هجوم بالعنف الرمزي وتصدير القوة الناعمة**، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٦، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق ٢٠١٣، ص١٣.

الصدد، قال فيليب سيب ـ (Philip Seib)، أستاذ الصحافة الدبلوماسية العامة، وهو يناقش قدرة قناة الجزيرة على جذب الجمهور إلى رسالتها وتغطيتها لحرب العراق: «إن معركة كسب العقول والقلوب في الشرق الأوسط لا تدور في شوارع بغداد، بل تدور في البرامج الحوارية التي تقدّمها قناة الجزيرة».

ومن خلال القراءة الموضوعية لمسيرة قناة الجزيرة السياسية، نجد أنها قد مارست دورها في **اتجاهين؛ الأول:** مضايقة الأنظمة السياسية العربية من خلال توجيه سهام الاتهام والنقد والتجريح، عبر استضافة الشخصيات المعارضة أو المروِّجة لأمور طائفية متطرفة. **والاتجاه الثاني:** تكثيف الحدث السياسي وتوجيهه نحو إستراتيجيات معيّنة يُمكّنها من توليد اعتقاد لدى المتلقين بالرسالة التي تريد إيصالها(١)، لتصبح القناة وسيلةً(*) وأداةً سياسيةً تستثمرها وتوظفها الدول في حراكها الخارجي الإقليمي، لتحقيق توجُّهاتها وإستراتيجياتها(٢). وفي السياق نفسه أكد

(١) د. عماد مؤيد المرسومي، مصدر سابق، ص٨٨.

(*) دراسة أعدّها مركز الأمن والإرهاب بعنوان «البناء الحاسوبي بمثابة تهديد الأمن: دراسة عالمية حول أخبار التغطية الإعلامية للفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٣، وقد تضمّنت تحليل ٥٣٥ نبأ من الأنباء التي نشرتها وسائل الإعلام المختلفة. وكانت قناة الجزيرة من ضمن القنوات التي تدخل تغطيتها في مهمة المساعدة على تشكيل الإرهاب السيبراني، بوصفها خطراً أمنياً، بالنظر إلى أن لهجتها في الغالب تخويفية مرعبة. ووصلت الدراسة إلى نتيجتين:

النتيجة الأولى أن هناك قدراً كبيراً من محتوى وسائل الإعلام الدولية يركز في تشكيل الإرهاب السيبراني؛ وأن هناك ما يثبت بجلاء اهتمام وسائل الإعلام ودورها في تكوين هذا الشكل الجديد من الإرهاب. النتيجة الأساسية الثانية، هي أن الكثير من التغطية الإعلامية يعبّر عن قلق حقيقي إزاء التهديد الحالي أو المستقبلي الذي تشكّله ظاهرة الإرهاب. وهذا القلق يتناقض مع بعض وجهات النظر لبعض القنوات التي تَدخل أنباؤها ضمن الإرهاب السيبراني، من حيث امتلاكها الوسائل، والدافع أو الفرصة للمشاركة في هذا النوع من النشاط، لأن التغطية الإخبارية بإمكانها أن تشارك في إنتاج هذا التهديد الأمني المحتمل والخطر، وهو ناتج من تأطير وتفسير خاص تابع لجهة أو فئة معينة، ويجري تصديره إلى العالم، عن طريق اللغة والصور والممارسات الخطابية الأخرى، سواء أكانت صوراً أم مقاطع صوتية أم فيديوهات، أم مناقشة سيناريوهات افتراضية، أم عناوين صحف، أم سواها. للمزيد ينظر في:
Lee Jarvis Et al, Constructing Cyber terrorism as a Security Threat: a Study of International-News Media Coverage, journal Perspectives on Terrorism, Center for Terrorism and Security Studies Vol 9, No 1, 2015, p60, p73.

(٢) د. عماد مؤيد المرسومي، مصدر سابق، ص٨٢.

الوزير الألماني غيرد مولر (Gerd Müller)، المكلف بالمساعدة الإنمائية، اعتزام ألمانيا تسليح الأكراد في العراق لمحاربة «داعش». ورأى أن وضعاً كهذا يأتي دائماً بعد مسار سابق، في إشارة إلى الأعمال التي يقوم بها «داعش» في العراق. وقال حين تحدث عن الجهة التي تموِّل هذه القوى: «إنني أفكر في قطر»[1].

توظيف المملكة العربية السعودية

تحاول بعض القوى الإقليمية إضعاف الهوية الوطنية، وتعزيز الهويات الطائفية والعرقية الفرعية، في الوقت الذي تحرص فيه الولايات المتحدة لتؤكّد أن العراق سيكون الحلقة الأولى من سلسلة حلقات التغيير المفترض تحقيقه في الشرق الأوسط، الأمر الذي انعكس سلباً على فاعلية دور المحيط الإقليمي للعراق وصدقيته، لأنه سيثير حفيظة الدول الإقليمية حول ما يخص حقيقة نيات المشروع الأميركي في إعادة تشكيل الشرق الأوسط. فقد يكون تغيير نظامها الهدف التالي بعد العراق. وبهدف انتزاع دور إقليمي واعد، قامت بعض الدول الإقليمية بمنح التسهيلات المباشرة وغير المباشرة للعناصر المتطرفة التكفيرية، عن طريق حدودها المشتركة مع العراق لاستمرار ديمومة الفوضى؛ ولاشك في أن العراق يدخل دائماً في الحسابات الإستراتيجية للمحيط الإقليمي لأنّه متأثّرٌ ومُؤثِّرٌ في الوقت نفسه[2].

كتب نواف عبيد[*]، أحد المستشارين السياسيين للعائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، مقالاً في صحيفة الواشنطن بوست عام ٢٠٠٦، عنوانه «الدخول إلى العراق»، كشف فيه عن بعض الفِكَر التي كانت تدور في بال الجناح المتشدد

(١) نقلاً عن: محمد حميد الهاشمي: **مقالات في العمق من داعش – مقالات تحدد إستراتيجيات داعش وخطره وأبعاده ودعمه**، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ٣١٨.

(٢) دنيا جواد: **الدور الإقليمي العراقي - رؤية في الثوابت الإستراتيجية والتحديات المستقبلية، دراسة استشرافية للدور الإقليمي العراقي ومقوماته الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، الفرص والتحديدات والقيود**، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص٢٣٣.

(*) كتابة نواف عبيد لهذا المقال كلّفته وظيفته الاستشارية، فضلاً عن أنّها كلّفت السفير السعودي في واشنطن آنذاك، الأمير تركي الفيصل وظيفته أيضاً.

في العائلة الحاكمة. ومن هذه الفِكَر توظيف الطائفية المنتشرة، والاستعداد للإقدام على تدخل واسع في العراق، بما في ذلك تأسيس ألوية وجماعات ودعمها بموارد الدعم المختلفة، مما يؤدي إلى إشعال لهيب حرب مستعرة في المنطقة. كذلك طرح استخدام النفط كوسيلة لإلحاق الهزيمة بالنفوذ الإيراني في العراق، والحفاظ على ما أسماه «صدقية العربية السعودية»(*) في العالم الإسلامي. وقد اعترف عبيد حينها بأن الأمراء الشباب في العائلة الحاكمة يرغبون أن تستخدم العربية السعودية عضلاتها لفرض هيبتها في المنطقة(١).

وفي مقال آخر نُشر في صحيفة الديلي تلغراف بتاريخ ٢٠١٥/٥/٥(**)، وهو يوم انعقاد القمة التشاورية لزعماء بلدان مجلس التعاون الخليجي في الرياض، بحضور الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند (François Hollande)، عكس عُبَيد حقيقة ما يفكّر فيه صاحب القرار تجاه الأوضاع في المنطقة والعالم. ويمكن تلمُّس ذلك بوضوح في سلوك السياسة الحالية للمملكة العربية السعودية وفق ما أطلق عليه عبيد «المفهوم الدفاعي الجديد للعربية السعودية»(٢). وقد رعت بعض الدول عدداً من الحركات الإسلامية التي أخذت منحىً متطرّف تكفيرياً. وتورّطت في أعمال إرهابية تجري عادة ضمن أراضٍ بعيدة نسبياً عن أرض الراعي الرسمي، ولاسيما في أفغانستان والبوسنة والشيشان والصومال والعراق ودمشق والقاهرة وصنعاء... الأمر الذي جعلها مناطق لتصفية الحسابات(***)، يمارس فيها هواة التطرف الديني

(*) ينظر أيضاً في صحيفة الواشنطن بوست، «الإنترنت»، متاحة على الرابط التالي:

http://www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2006/11/28/AR2006112801277_pf.html

(١) نقلاً عن عبد الله عبد الأمير: **خفايا السياسة السعودية، سلسلة مقالات**، مركز البيان للدراسات والتخطيط رقم ٣، العراق، ٢٠١٥، ص٤٥.

(**) ينظر أيضاً في صحيفة الديلي تلغراف، «الإنترنت»، متاحة على الرابط التالي:

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/saudiarabia/11583598/Saudi-Arabia-is-emerging-as-the-new-Arab-superpower.html

(٢) عبد الله عبد الأمير: مصدر سابق، ص٤٦.

(***) يُعدّ الإرهابيون السعوديون الذين أتوا إلى العراق منذ العام ٢٠٠٣ بالآلاف. ولكن أعدادهم تضاءلت بعد العام ٢٠٠٥، عندما قال تنظيم القاعدة عن العراق إنه يرى فيه أفغانستان جديدة. وكذلك هناك مشكلة =

ما تمليه عقائدهم وأيديولوجياتهم بعيداً عن إثارة الفوضى في بلدانهم، وجعلها من جهة أخرى محوراً لتعزيز مكانة تلك الدول لفرض رؤاها الإستراتيجية على مصالح الدول الأخرى[1].

وبالاعتماد على البيانات التي دوّنها الصحفي زيد بنيامين بخصوص الانتحاريين في العراق منذ ١١ يونيو/حزيران ٢٠١٤ وحتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، يتبيّن أن معظمهم من الدول العربية، وأن السعوديين يشكّلون غالبيتهم. فمن بين ١٠٠ اسم انتحاري هناك ٧ مجهولو الجنسية، ونسبة السعوديين ٣١٪. وتتوزّع نسبة الباقين كالآتي: ١٢٪ عراقيون، و٤٪ مغاربة، و٦٪ ليبيون، و٧٪ تونسيون، و٨٪ سوريون، ١٪ فلسطينون، و٣٪ لبنانيون، و٤٪ أوزباكستانيون، و٢٪ أذربيجانيون، و١٪ أستراليون، و٥٪ ألمان، و١٪ من تركمانستان، و١٪ روس، و١٪ كويتيون، و٣٪ أتراك، و١٪ مصريون، و١٪ أندونيسيون، و١٪ باكستانيون[2]. وهذا ما يوضّحه الشكل رقم (٦).

والعراق، بحكم موقعه الجغرافي يفصله عن السعودية حاجز حدودي مثير للقلق، حيث تسلّل الإرهابيون من الثُّغَر الممتدة عبر الحدود، مستغلين العادات القَبَلية المتأصّلة لدى سكان تلك المناطق. ومنذ العام ٢٠٠٣ والجماعات المسلحة، ولاسيما الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة، أو حتى التي خرجت عن وصايتها، تعتمد اعتماداً كبيراً على السرد نهج العالمي وثقافة الاستشهاد، وتحتضن العقيدة السلفية الوهابية والفكر التكفيري. لذلك اجتذبت دعوة حمل السلاح الكثير من المتشدّدين

= سُمّي في ما بعد بالعائدين من العراق، وما يحدث حالياً في الأزمة السورية، حيث تقدّر وزارة الداخلية السعودية أن نحو ١٢٠ سعودياً انضموا إلى المتشددين في المعارك الدائرة في سورية والعراق، من ضمن ١١ ألف مقاتل أجنبي ينتمون إلى ٧٠ دولة. وقد أنفقت السعودية مئات الملايين من الدولارات على المجاميع المتطرفة بغية عدم رجوع هؤلاء الإرهابيين إلى البلاد، وإثارة الفوضى في المملكة. للمزيد ينظر في: ياسر عبد الحسين الحرب العالمية الثالثة، **داعش والعراق وإدارة التوحش**، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠١٥، ص٣٢٩.

(١) د. خالد شوكت: **السعودية والإرهاب، الرعاية المبكرة والتجريم المتأخر**، مجلة مركز حمورابي للدراسات، العدد ١٠، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٤، ص١٨٣.

(٢) ماتييو سيستو، مصدر سابق، ص١٧.

الشكل رقم (٦)- يوضح جنسيات الانتحارين في العراق من ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٤ حتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

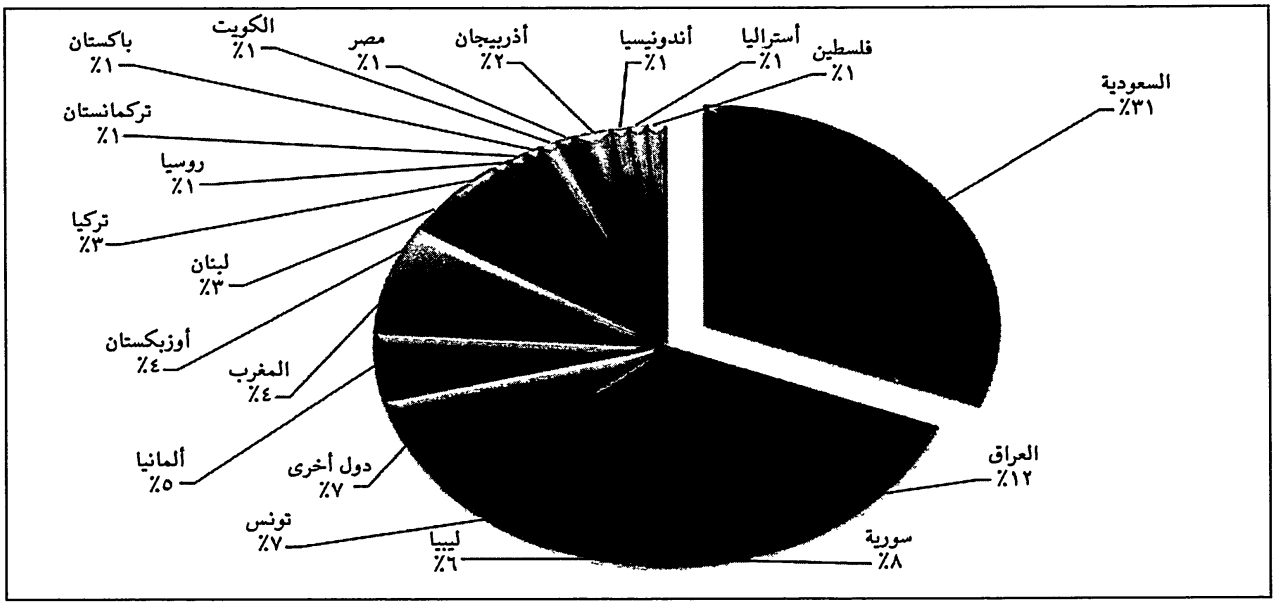

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على: ماتييو سيستو: الاتجاهات والأنماط في التفجيرات الانتحارية في العراق، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة بحوث ودراسات مركز البيان للدراسات والتخطيط رقم ٣، العراق، ٢٠١٥، ص١٧، ١٨.

كذلك أرقام جمعها زيد بنيامين من تصريحات رسمية لداعش، وتختلف بشكل بسيط عن التحليل المقترح في هذا التقرير. المعلومات الموجودة على شبكة الإنترنت العالمية متاحة على الرابطين التاليين:

https://twitter.com/zaidbenjamin/status/528381672409280512/photo/1

https://twitter.com/zaidbenjamin/status/526679410846748673

الذين ينتمون إلى دول عدة، ولا سيما المملكة العربية السعودية، حيث يكون هناك مَن يروّج للفكر الطائفي المتطرّف، وهو الإيديولوجية السائدة لدى بعض أصحاب الفتاوى المتنفّذين[١]. وكان التحرُّك سهلاً عبر تلك الحدود التي تساعد على القيام بأعمال التهريب، ولا سيما تهريب «الخمور والمخدّرات»، التي تشدّد على منعها الإدارة السعودية، لأن نظامها مستمدّ من تعاليم الإسلام. لكن في الوقت

(١) ماتييو سيستو، مصدر سابق، ص١٨.

الحالي، استغل هذه الفسحة في الحدود دعاة الإرهاب والإرهابيون. ولوحظ تدفُّقهم عبر تلك الحدود من المنطقة النشطة؛ كذلك لوحظت أعمال تهريب المجندين التي يسمّيها المتطرفون الهجرة الجهادية(١)(*).

وقد عملت بعض الجهات المسوّقة للفكر التكفيري(**) على تمويل الجماعات التابعة لها: وتثقيفها بفكر تكفيري، من خلال فتاوى تحريضية ضد الآخرين، حيث ساندت تنظيم القاعدة في أفغانستان والعراق لقتل المسلمين الآخرين وإباحة

(١) زينب عبد اللّه: **الإشكالية التي تواجه العلاقات العراقية - السعودية في ضوء المتغيّر الأميركي**، المجلة السياسية والدولية العدد١١، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص١٣٨.

(*) عمل نمط توظيف التطرُّف في العراق عن طريق ذهاب المتطرفين إلى العراق عبر طرائق عدة مختلفة، تنوّعت على مر الزمن، مع التغيُّرات الطارئة، ولاسيما عبر المعابر الحدودية عام ٢٠٠٤؛ ذلك أن الحدود العراقية - السعودية يسهل اختراقها بما يكفي للعبور. وكان هذا هو الطريق المفضّل للذين لا يملكون وثائق سفر (كثيرٌ من المتطرفين المعروفين صادرت السلطات السعودية جوازات سفرهم). ومن الجدير بالذكر أن معظم المتطوّعين التكفيريين يذهبون أينما كانت هناك فتاوى لجهات متنفّذة جهادية، ولاسيما للملتحقين بشبكة الزرقاوي (التوحيد والجهاد)، التي كانت إلى حد بعيد الأكثر تعدُّداً للجنسيات من كل الجماعات المسلحة في العراق. ومعروف أن السير الذاتية للمقاتلين تتحدث عن الاتصالات المتكررة وخطوط الهاتف المفتوحة بين السعودية والعراق، وكان بعض المتطوّعين يتواصلون مع أُسرهم بشكل منتظم من العراق. وحتى حين يقتل واحد منهم كان زملاؤه يتصلون بأهله ويهنئونهم باستشهاده. وكثيراً ما أعلن نبأ وفاة المجندين السعوديين في العراق على نطاق واسع، بل جرى في بعض الأحيان احتفال في حي الشخص المقتول، ونشر ذلك على الإنترنت، حيث يستطيع أي شخص زيارة أهله وتقديم التهنئة أو التعازي. للمزيد ينظر في:

Thomas Hegghammer, Saudi militants in Iraq: Backgrounds and recruitment patterns, Norwegian Defense Research Establishment (FFI), report 885/2006/03875, 2007, p 17.

(**) وفي مقال نشر في الديلي تلغراف البريطانية بعنوان «أشعلت قنبلة موقوتة عن طريق تمويل الانتشار العالمي للإسلام الراديكالي قطر والمملكة العربية السعودية» للجنرال جوناثان شو- Jonathan Shaw، الذي تقاعد من منصب مساعد رئيس أركان الدفاع البريطاني سنة ٢٠١٢، أقرّ «أن مجموعة من دول الخليج هي المسؤولة في المقام الأول عن صعود الإسلام المتطرف الذي ألهم المقاتلين. وهذا يعد قنبلة موقوتة، موضوعة تحت ستار التعليم المتطرف، ويموّلها أصحاب رؤوس الأموال». وقال الجنرال شو: «هذا هو مكمن الداء؛ وثمة معالجة لذلك وأنا لا أعتقد أن العنف يحل المشكلة، بل الذي يهمني الآن أن أرى مقبضة أقوى كثيراً على المعركة العقائدية بدلاً من المعركة المادية العسكرية». للمزيد ينظر في

David Blair, Qatar and Saudi Arabia 'have ignited time bomb by funding global spread of radical Islam', Telegraph Journal, 04 Oct 2014. «الإنترنت»، متاح على الرابط:

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/iraq/11140860/Qatar-and-Saudi-Arabia-/

دمائهم وعدّهم خارجين عن الدين، وذلك كذريعة لشق العرب وتجزئتهم إلى قبائل ومذاهب. وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة[١]، وتمدّه بعناصر القوة، وتحاول من أجله إيقاظ الفتن. ورغم أن الحكومة السعودية قد استحدثت في السنوات الماضية بعض التشريعات المضادة للإرهاب، وتشريعات أخرى، لإعادة تأهيل المجاهدين المتطرفين في السجون، فإن مواطنيها مايزالون يشكلون أكثرية المنضوين تحت راية الجماعات الإرهابية. ففي العام ٢٠٠٩، وجّهت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون (Hillary Rodham Clinton) مذكّرة سرية إلى كبار الديبلوماسيين الأميركيين كشفها موقع ويكيليكس، لاحظت فيها أن متبرّعين من المملكة العربية السعودية شكّلوا أكبر مصدر تمويل للقاعدة وطالبان في العالم. كذلك أقرّت بمشكلة إضافية هي أن الحكومة متردّدة في وقف سيل هذه التبرُّعات[٢]. وكشفت وثائق أخرى نشرها كذلك موقع ويكيليكس، أن الجهاديين الذين يسعون إلى جمع التبرعات يدخلون إلى السعودية للحج، ثم ينشئون شركات تعمل كواجهات، يجري عن طريقها غسل الأموال. وهناك من بين الحجاج المسافرين لأداء فريضة الحج مَن يحمل معه كميات كبيرة من الأموال النقدية ليتبرع بها للجهاد كونه هدفاً نبيلاً[٣]. وقد أقر عضو مجلس الشورى السعودي عيسى الغيث بأن إرهاب القاعدة وداعش هو من صنيعة حواضن لا تزال تفرّخ على أيدي دعاة الفتنة الذين يسرحون ويمرحون في الجامعات والمدارس والقطاع الرسمي والخيري في المملكة العربية السعودية[٤].

(١) د. محسن صالح: **الثورات العربية، السياق والتحديات، تدخل الدول الإقليمية برعاية ومتابعة أميركا (السعودية وقطر نموذجاً)**، مجلة مركز حمورابي للدراسات، العدد ٢، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ٢٠١٢، ص١٨٩.

(٢) عبد الباري عطوان: **الدولة الإسلامية، الجذور، التوحش، المستقبل**، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص١٣٦.

(٣) عبد الباري عطوان: مصدر سابق، ص١٣٧.

(٤) محمد حميد الهاشمي: مصدر سابق، ص٣٢٤.

توظيف تركيا

أما القيادة التركية، فتؤدي دوراً مربكاً ومتناقضاً في ما يخص العراق، كونها استضافت عدداً من المؤتمرات المتعلقة بالشأن العراقي، ولأنّها أيضاً مدافع عن مكوّن محدّد في العراق. ومما يدلّ على ذلك رفع صورة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في الاعتصامات(*) عام ٢٠١٢، والطلب إليه دعم المظاهرات والاعتصامات في محافظة الأنبار، التي وصلت إلى قطع الطريق الدولي الرابط بين سورية والأردن. وعلى هذا الطريق الدولي ارتكبت مجازر التكفيريين المنتمين إلى تنظيم داعش بحق عراقيين وعرب. كذلك قامت تركيا بإيواء الكثير ممن يكنّون العداء للنظام الجديد في العراق. ومن الجليّ أن كل ذلك لا يوفر مساحة لإقامة علاقات متكافئة تقوم على احترام سيادة البلدين(١).

ولم تصنّف الحكومة التركية الجماعات الإرهابية، بما فيها جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، في خانة الإرهاب إلا منذ مدة قليلة، بعد

(*) تشكل أزمة الاعتصامات في الأنبار إحدى الأزمات الكبيرة التي غيّرت مجرى الأحداث في العراق، نتيجة التعقيد الذي يلفّ أحداثها، فضلاً عن تداخل الأحداث بين الأجندات الداخلية والخارجية. وخلال هذه الأحداث من احتجاجات واعتصامات، ظهرت فئات ذات انتماءات متطرفة تكفيرية يدعمها الخارج مثل (جيش الراشدين، وكتائب ثورة العشرين.. إلخ)، فضلاً عن جيش الطريقة النقشبندية، الذي يعد إحدى الجهات التابعة لحزب البعث المنحل. وقد تصاعدت أعمال العنف في العراق بداية العام ٢٠١٣، على أيدي عدد من المجموعات التكفيرية ذات ارتباطات بتنظيم القاعدة. وانصهرت هذه الفئات مع تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، واستغلت القطيعة بين الحكومة والمناطق الغربية من العراق، من أجل إعادة إحياء أنشطتها. وبدا أن هذه المظاهرات تستقوي بالتنظيمات المتطرفة التكفيرية المنتشرة على شكل مجاميع عسكرية في الصحراء الممتدة من الحدود العراقية – السعودية مروراً بمحافظة الأنبار (الرمادي)، وانتهاءً بالموصل؛ وهو شريط جغرافي يرتبط بشكل مباشر مع الأردن وسورية، ولهذا دلالاته الإستراتيجية والسياسية من ناحية الدعم المادي واللوجستي. للمزيد ينظر في د.جواد كاظم البكري: مصدر سابق، ص٦٠. كذلك ينظر في عبد علي كاظم المعموري: التقرير الإستراتيجي العراقي، ص١٨٩، كذلك ينظر في د. عزيز جبر شيال: القاعدة والغزل السياسي رؤية في حقيقة ساحات الاعتصام، تمدّد القاعدة وأفراخها، الحواضن المأزومة، حواريات حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١، ٢٠١٣، ص٩، ص١٠.

(١) رؤى خليل سعيد: **تركيا إيقاعات مختلفة للتعامل مع العراق**، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٩، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية والعراق، ٢٠١٤، ص٩٠.

أحداث سقوط الموصل، وذلك عندما لاح خطر تلك الجماعات على الداخل التركي، وبسبب نشوء أزمة صامتة بين الإدارة الأميركية وحكومة أردوغان على خلفية دعم الأخيرة للجماعات الإرهابية، إذ اضطر الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى طرح هذا الموضوع على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال آخر لقاء عُقِد بينهما في البيت الأبيض. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: لماذا دعمت تركيا هذه الجماعات؟ في الواقع، ثمة سببان رئيسان لهذا الدعم[1]، هما:

الأول: أن تركيا، ومنذ انطلاقة الأزمة السورية سعت إلى استخدام هذه الجماعات كأداة لإسقاط النظام السوري. ولذلك جعلت من أراضيها مأوى وممراً لها. كذلك تورّطت الاستخبارات التركية في دعم هذه الجماعات بالتغاضي عن قدوم المقاتلين من مختلف مناطق العالم إلى سورية عبر الأراضي التركية، وما ترتب على ذلك من إيصال شحنات أسلحة إليها. حتى أن التقارير التركية تشير إلى وجود قُرابة ثلاثة آلاف تركي منخرطين في تنظيم داعش وحده؛ وهي تقارير استندت إلى صحيفة ملليت ـ Milliyet التركية.

الثاني: محاربة أكراد سورية عن طريق هذه الجماعات؛ ذلك أن تركيا، التي تعيش فوبيا القضية الكردية في الداخل والخارج، وجدت نفسها مع إقليم كردي في شمال شرق سورية، يديره حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي القريب من حزب العمال الكردستاني (PKK)، الذي يتزعّمه عبد اللّه أوجلان المعتقل في سجن إيمرالي ـ İmral منذ نحو ١٥ عاماً. فقد كشفت معارك رأس العين وتل أبيض بين المقاتلين الأكراد وتنظيمَيْ داعش وجبهة النصرة عن تورّط تركي مباشر في هذه المعارك، حيث قَدِمَ عدد كبير من المقاتلين من داخل الأراضي التركية، وسط قصف مدفعي تركي للقوات الكردية التي أسرت أشخاصاً كانوا يحملون الجنسية التركية ويحاربون في صفوف النصرة وداعش. وهناك من جهة أخرى، فائدة يرتجيها التجار الأتراك من تسخيرهم داعش لتكون أداة من أدواتهم في المنطقة. فقد وصف الخبير في

(١) نقلاً عن د. رفعت السيد أحمد: **داعش خلافة الدم والنار**، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١٥، ص٣١٠.

الشأن التركي الدكتور محمد نور الدين عناصر تنظيم داعش بـ «الانكشارية الجدد». فتركيا ترى في هذه الجماعات المسلحة «أداتها الوحيدة في هذه المرحلة للتأثير في تطورات المنطقة سواء في سورية أو في العراق»[1]. وهناك دلائل كثيرة تكشف تباعاً تورّط الحكومة التركية ودعمها للمجموعات الإرهابية في سورية والعراق، ومدّها بالأسلحة والذخائر.

فقد وجد خبراء عسكريون ذخائر عسكرية تحمل علامة تصنيع شركة الصناعات الكيميائية والميكانيكية التركية "MKE"، عُثر عليها بعد معارك بين جماعات من داعش وقوات البشمركة في شمال العراق[2]. وفي١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعلن رئيس الولايات المتحدة بارك أوباما ما سُمّي إستراتيجية مواجهة تنظيم الدولة «داعش»، عبر خطاب وجّهه إلى الشعب الأميركي. وتضمّنت الاستراتيجية الوسائل التي سيجري اتباعها لمواجهة تنظيم الدولة. وبعد يوم واحد جرى الإعلان عن التحالف[*] الذي سيقود عملية «العزيمة الصلبة» ضد تنظيم داعش، وذلك في اجتماع عقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية. ولكنّ الجانب التركي رفض آنذاك التوقيع على البيان الختامي للاجتماع، ولم يتعهّد بالمشاركة في العملية العسكرية[3]. ومن المهم أن نتذكر أن الدول المنضمة إلى التحالف الدولي لديها توجهات مختلفة، قد تتعارض أحياناً. والمصالح، في المحصّلة، هي التي تحكم

(١) محمد حميد الهاشمي: مصدر سابق، ص٣٥٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٥١.

(*) قامت الولايات المتحدة باستثمار وجود داعش، ولاسيما على الأراضي العراقية، سواء بالضغط على الدول وعلى رأسها إيران، أو بإرسال المتدربين أو المستشارين الأميركيين إلى العراق للمساعدة في إعادة تأهيل وتدريب الجيش العراقي. وبهذا العمل سوف يكون إرسال مستشارين ومدربين بمنزلة ضمادة جروح مؤقتة لا غير، لأن الجيش العراقي سيكون في حرب مفتوحة ضد الإرهابيين، ولاسيما تنظيم داعش صاحب الإمكانات الهائلة والمعدات التي تأتيه من الدعم الدولي الخارجي. وكان هذا التحالف بمنزلة الأرباح من استثمار الحروب ضد الإرهاب، وهو استثمارٌ رابحٌ لواشنطن الغارقة في وضع اقتصادي صعب. وهذا هو ما يدفعها إلى إطالة أمد الحرب، وابتزاز الأنظمة العربية، وتخويفها من خطر داعش، ولاسيما الدول المتورطة في إنشائها ودعمها وتمويلها. للمزيد، ينظر: محمد حميد الهاشمي: مصدر سابق، ص٥٠٨.

(٣) علي حسين باكير: **محدّدات السياسة التركية إزاء التحالف الدولي**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، المجلد ٥٠، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، ٢٠١٤، ص١١٢.

هذه الدول لتحقق أهدافها. نجد على سبيل المثال أن مصالح المملكة العربية السعودية ودول الخليج تختلف عن مصالح إيران وسورية وتركيا، اختلافات تجعل من الصعب تقويض تنظيم داعش، أو وضع إستراتيجية فعالة موحدة لتحييده. ومن المهم أيضاً أن نتذكر أن الضربات الجوية ضد تنظيم داعش لا تزال حتى الآن محدودة النطاق. وفي الوقت الحالي، نجد أن معظم أعضاء الائتلاف غير راغبين في تجريد حملة واقعية حقيقية، لأن بعض البلدان، التي هي في الظاهر جزءٌ من التحالف الدولي، ماتزال تحتفظ في الوقت نفسه بعلاقات غير رسمية، أو حتى رسمية، مع تنظيم داعش. فتركيا، على سبيل المثال، تستفيد من حقول النفط التي يسيطر عليها التنظيم، الذي[1]، يحصل على مبالغ كبيرة مقابل بيع النفط المسروق من الحقول التي يسيطر عليها في العراق وسورية. وهذا النفط يجري تهريبه إلى تركيا. من جهته علّل النائب المعارض علي أديب أوغلو، وهو من بلدة لها حدود مع تنظيم «داعش»، العلاقة التركية بالتنظيم بالفائدة التي تجنيها تركيا جرّاء تحويل كمية من النفط إلى تركيا مقابل ٨٠٠ مليون دولار! ومع التقدُّم الأخير لتنظيم «داعش» في العراق، وصل إيراده اليومي إلى مليون دولار، نتيجة بيع النفط المسروق المستولى عليه من الحقول النفطية في العراق عن طريق تركيا[2]. وجاءت استفادة تركيا من التنظيمات الإرهابية، في إطار السيطرة على مناطق النفوذ الحيوي في كل من سورية والعراق انطلاقاً من[3]:

---

(١) Boaz Ganor, Four Questions on ISIS: A "Trend" Analysis of the Islamic State, Coverage, journal Perspectives on Terrorism, Center for Terrorism and Security Studies Vol 9, No 3, 2015, p62.

(٢) محمد حميد الهاشمي: مصدر سابق، ص٣٦٢.

(٣) د. رفعت السيد أحمد: مصدر سابق، ص٣١٠، ٣١١.

(*) تعتمد القوة الناعمة التركية على فلسفة اقتصادية تتطلب الإفادة من المشكلات والتناقضات والصراعات، خصوصاً في منطقة الجوار الإقليمي. وتترجم هذه الفلسفة الاقتصادية إلى فلسفة سياسية توظيفية قائمة على ركائز جيوبوليتيكية تأثيرية بحسب الفراغ الذي يسود منطقة الجوار الإقليمي (العراق وسورية). للمزيد، ينظر في: ابتسام محمد عبد: **توجهات السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد العام ٢٠٠٣ العراق نموذجاً**، مجلة أوراق دولية، العدد ٢١٧، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٢، ص١٠.

١- إحساس تركيا بفائض من القوة جرّاء التغيُّرات الإقليمية والدولية التي طرأت عقب الغزو الأميركي للعراق، ومحاولة اتّباع سياسة الحرب الناعمة(*)، والقوة الدبلوماسية، والأبعاد الإيديولوجية لتحقيق أهدافها في المنطقة.

٢- الدور الوظيفي الذي تقوم به تركيا في الإستراتيجية الغربية الأطلسية، والذي اتضح حين جرى نشر صواريخ باتريوت؛ وحين جرى، قبل ذلك، نشر الدروع الصاروخية على أراضيها، مستمرةً بذلك في سياسة الارتباط بالغرب والتبعية له، كما كانت الحال إبّان الحرب الباردة. ويظهر في هذه السياسة، البعد الطائفي وكذلك النزعة الإمبراطورية النابعة من العهد الاستعماري العثماني، وهي نزعة محمَّلة بالتطلعات التاريخية والجغرافية والمصالح والسياسات.

٣- ممارسة الحرب الناعمة عبر الدبلوماسية والاقتصاد والأمن والثقافة، والاستفادة من عوامل التاريخ والجغرافيا... وسواها، لتقويض الدول العربية من الداخل، بغية التأثير فيها، وتشكيل مشهدها السياسي من جديد، في ضوء المصالح التركية.

يشغل العراق موقعاً جغرافياً ذا خصائص فريدة من نوعها، ويمتلك إمكانات اقتصادية مستقبلية مهمة، تجعله يتبوّأ موضعاً تنافسيّاً في المنطقة المتأججة بالصراعات المستمرة، بين دول متزاحمة المصالح. نجد، مثلاً، أن القوى الخليجية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، تريد أن تكون أوراقها رابحة في مواجهة إيران، للحفاظ على حيّزها الحيوي. بينما تسعى تركيا إلى تحقيق هدفها الذي طال انتظاره سنوات في الملف السوري، لإعادة دورها الإقليمي الذي بدأ بالتراجع، إضافة إلى الكيان الإسرائيلي المنزعج من الاتفاق النووي الأميركي ـ الإيراني. لذلك فإن استقطابات المنطقة أدخلت العراق في المعادلة بشكل أو بآخر(١)، وجعلته ساحةً ومركزاً للتقاطع الإستراتيجي إقليمياً ودولياً، لدفع الضرر عن تلك البلدان التي تقوم بتصفية حساباتها وبسط نفوذها خارج أرضها، وتحاول تحقيق غاياتها وأهدافها على حساب العراق.

(١) د. ياسر عبد الحسين: مصدر سابق، ص٣٥٠.

المبحث الرابع

المعالجة والوقاية من الإرهاب عن طريق الإجراءات السياسية والاقتصادية والأمنية

ركّزت عملية مكافحة الإرهاب في الحقبة الماضية على المواجهة الأمنية العنيفة المنفتحة على احتمال تولّد المزيد من العنف، وتعمُّق إشكالية الإرهاب. والآن يمكن اللجوء إلى استخدام أدوات القوة الناعمة ـ soft power؛ ذلك أن تطور الوسائل والخطط الأمنية، برغم أهميته البالغة، يتعامل مع أسباب الإرهاب ولا يعالجه، ولم يعد كافياً للوقاية من الإرهاب ومواجهته، ولاسيما بعد أن تطوَّر الإرهاب، فكراً وتنظيماً وتخطيطاً، وتنوّعت أساليبه، وتعدّدت أهدافه، جرّاء ما أتيح للإرهابيين من إمكانات، وجرّاء إفادتهم من تطوُّر تقنيات المعلومات والاتصال والنظام المعولم والمفتوح، والتطورات العلمية في المواد والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج. ويجب أن ننظر إلى ظاهرة الإرهاب من منظور اقتصادي يتكامل مع الدراسات السياسية والاجتماعية والقانونية والأمنية؛ ونحلّلها من مبدأ الرشاد في السياسة الاقتصادية، الذي يتطلّب توجيه الموارد المتاحة نحو المجالات والأنشطة التي تفوق فيها الفوائد الاجتماعية الصافية الأنشطة البديلة الأخرى حجماً ونوعاً وسرعة، وذلك عن طريق الموازنة بين التكاليف والفوائد في الأنشطة المختلفة. والسياسة الاقتصادية ـ Economic Policy، لها بحسب النظرية الاقتصادية، ثلاثة فروع هي: سياسة مالية ـ Fiscal Policy تتعلق بإيرادات الدولة ونفقاتها وموازنتها العامة، وسياسة نقدية ـ Monetary Policy تتعلق بالعملة والنقد وأسعار الفائدة والصرف

والقطاع المالي في الاقتصاد. وهاتان السياستان لهما في الغالب أهداف تتعلق بكفاءة الاقتصاد واستقراره، وقد تكون لهما آثار توزيعية سلبية، حيث تعجزان عن مواجهة إشكالات البطالة والتضخم وتآكل الدخول وزيادة الفجوات بين الطبقات الاقتصادية. الأمر الذي يستدعي نوعاً ثالثاً من السياسات، يسمى سياسات الدخول ـ Income Policy، التي تهدف إلى تحسين الدخول، والمحافظة على قوتها الشرائية. وهناك نوعان آخران من السياسات المهمة ذات الصلة هما: السياسات التنموية ـ Development Policy والسياسات العامة ـ Public Policy[1].

(١) د. سعد بن علي الشهراني: مصدر سابق، ص٥٤، ٥٥.

المطلب الأول:

المُعالجة والوقاية من الإرهاب على المستوى المحلي

❖ أولاً: التنمية البشرية والاقتصادية

مفهوم التنمية البشرية: يعد مفهوم التنمية البشرية مفهوماً ديناميكياً، وقد عرّفه أول تقرير للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ بالآتي: «عملية توسيع خيارات الناس». وركّز تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٠ على حقوق الإنسان، وربطها بالأهداف المشتركة، وهي توفير الحريات الإنسانية والمساواة. والخلاصة أن التنمية الإنسانية تتمثَّل في: تمكين الناس متكافلين ومندفعين من التأثير الجماعي الفاعل في العمليات التي تشكّل حياتهم، عبر التوافر الأقصى للقدرات الإنسانية، من اقتصادية وسواها من الحاجات الضرورية[١]. يتحقق هذا التوسع عبر زيادة القدرات البشرية، وتتجلّى وطرائق العمل البشرية. وتتجلّى القدرات الأساسية الثلاث للتنمية البشرية على جميع مستويات التنمية[٢]، في الأمور الآتية:

١. أن يعيش الإنسان حياة مديدة، عن طريق إيجاد بيئة صالحة للعيش، وأن يكون مزوَّداً بالمعرفة.

٢. أن يتمتع الناس بمستوى معيشة لائق، عبر حصولهم على الموارد اللازمة.

---

(١) د. ذياب موسى البداينة: **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠، ص٩١.

(٢) مخيف جاسم حمد الجبوري: **واقع التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي – دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٦، المجلد ٣، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٧، ص٧٤.

هذا يعني تعزيز حقوق الإنسان، ومنحه حق المشاركة السياسية، وتشجيع التنمية المستدامة التي تترك أثرها في حياة الناس من ناحية المبدأ. وهذه الخيارات الثلاثة بلا حدود وتتغيّر بمرور الوقت. لكنّها من حيث التطبيق تلائم مستويات التنمية كلها. **ويقصد بالتنمية الاقتصادية** تنمية استثمار الموارد الاقتصادية للدولة على نحو يحقق أهدافها، في توافر فرص العمل، وزيادة الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وهي عملية غير تلقائية؛ بالنظر إلى أنها عملية تغيير تخضع لقوانين، ولها أهداف ووسائل، وقوة دافعة، وتكون بمنزلة الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم(١). بيد أن الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية هو نقل المجتمع من حالة التخلف المُعبَّر عنها بتقييد نطاق الحريات والخيارات المتاحة أمام الناس، إلى حالة من الرقي، يكون همُّها الأول فيها تأمين الحقوق المدنية والسياسية، التي تتضمّن حقوق الأفراد في ممارسة السلطة، والإسهام في صنع القرار العام، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الحقوق غير قابلة للتجزئة، ويتوقّف أحدها على الآخر(٢). من هُنا نجد أن الإرهاب غالباً ما يرتبط بسوء حالة التنمية الاقتصادية والبشرية، أي إن هناك علاقة سببية بين الإرهاب والتنمية الاقتصادية والبشرية السيئة. ويصحّ القول إن التنمية الفقيرة، وسوء البنية التحتية، وارتفاع مستوى الأمية، جزئياً أو كلياً، تعرقل البنية التحتية للتنمية الاقتصادية والبشرية؛ الأمر الذي يُفضي إلى نشوء حالة من السخط لدى كل الفئات، تعزِّز بدورها الاستعداد والقدرة على التنظيم والانضمام إلى المنظمات غير الشرعية، وهذا يعطي دفعة إضافية للإرهاب(٣). ومن الجدير بالذكر أن تنامي الحكم الاستبدادي، وانعدام الحكم الرشيد، وغياب التنشئة

(١) محسن بن العجمي بن عيسى: **الأمن والتنمية**، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١، ص١٥٧.

(٢) د.مفيد ذنون يونس: **التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم**، مجلة دراسات إقليمية، العدد ١٣، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص١١٨.

(٣) Siddhartha mitra, from socio-economic imbalance to terrorism– the case of north eastern India, gokhale institute of politics and economics, paper, p17 Global "Internet" network information is available at the following link. http://www.gipe.ac.in/workingpapers.

الشكل رقم (٧): قيم فهرس دليل التنمية البشرية للدول العربية

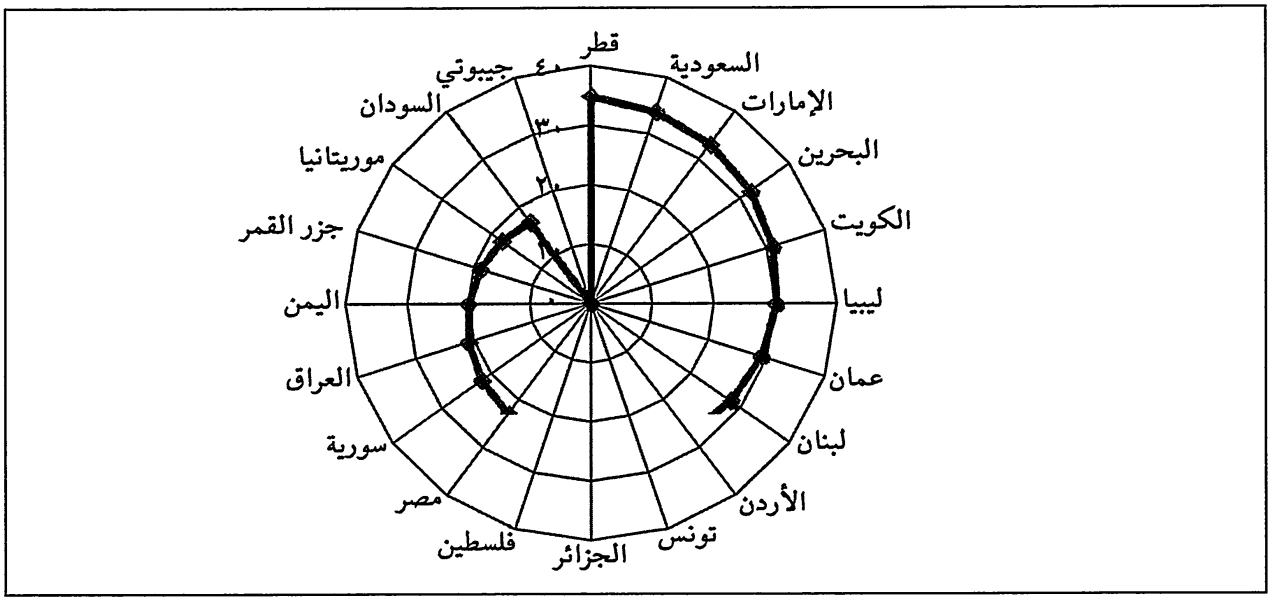

الرسم البياني قام به الباحث

المصدر: الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية ـ المضي في التقدم وبناء المناعة لدرء المخاطر، ٢٠١٤، ص ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨.

الاجتماعية الصحيحة، وتقلُّص المناخات الديمقراطية، قد انعكست سلباً على منطلقات التنمية، لأن الديمقراطية واحدٌ من الشروط المطلقة للتنمية، إذ تعدّ نوعاً من الترف، الذي لن يأتي إلا بعد أن تحل التنمية المشكلات المادية للمجتمع(١).

ويظهر الشكل رقم (٧) أربعة مستويات تنمية في الوطن العربي، وفق قيمة فهرس دليل التنمية البشرية للعام ٢٠١٤، الصادر عن الأمم المتحدة.

١. بدت قطر والسعودية والإمارات والبحرين والكويت، ذات تنمية مرتفعة جدّاً.

٢. احتلّت كل من ليبيا وعمان ولبنان والأردن وتونس والجزائر مرتبة مرتفعة، وكانت التنمية مرتفعة فيها.

(١) د. سمير أمين: **الاقتصاد السياسي للتنمية**، ترجمة د. فارس غصوب، ط١، دار الفارابي للنشر، بيروت، ٢٠٠٢، ص٦٥.

٣. شغلت كل من فلسطين ومصر وسورية والعراق مرتبة متوسّطة، بمستوى تنمية متوسط.

٤. واحتلّت باقي الدول العربية المرتبة الأخيرة بمستوى تنمية منخفض، وهي اليمن وجزر القمر وموريتانيا والسودان وجيبوتي.

ويُلاحظ، عند النظر إلى توزُّع الحوادث الإرهابية على مستويات التنمية العربية، أنها تنخفض في الدول ذات مستوى التنمية البشرية المرتفع. أما معدلات جرائم القتل، فكانت ترتفع في الدول العربية، ذات مستوى التنمية البشرية المنخفض[١].

وبذلك تكون التنمية البشرية هي الحصانة ضد الإرهاب؛ ذلك أن التنمية البشرية = الأمن البشري.

إن العلاقة بين التنمية والإرهاب علاقة عكسية. ويعتمد هذا التفسير على المساهمة الإيجابية للتنمية في التمكين والتحصين الاجتماعي ضد الإرهاب. ويُنظر إلى التنمية البشرية كمحصّن ضد الإرهاب، إذ يصبح إدراك الناس لمخاطر الإرهاب أكثر، وتصبح الأسباب الدافعة إلى الإرهاب ضعيفة. وبالتالي، فإن المواطن ليس أمامه سوى السعي للمحافظة على استثماراته الاقتصادية والاجتماعية.

ويغدو من الوضوح بمكان قيام علاقة عكسية بين التنمية البشرية وكلّ من الإرهاب والفقر وعدم المساواة والاضطراب والبطالة وفقدان المعرفة والسلام العالمي، تقابلها علاقة إيجابية بين التنمية البشرية وكُلّ من التحضُّر وفاعلية الحكومة ومدركات الفساد[٢]. وبالتالي فإن مفهوم الأمن ومفهوم التنمية مرتبطان بقوة، وإن التخلُّص من الخوف، والتخلص من العوز، هما الهدفان التوأمان. وهذا ما نادى به رجل الاقتصاد الهندي أمارتيا صن، الذي أثَّر في المؤسسات الدولية

(١) د. ذياب موسى البداينة: مصدر سابق، ص١٩٧.

(٢) د. ذياب البداينة: **العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي حول أثر الإرهاب في التنمية الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٢، ص١٧.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتماده مؤشّراً جديداً للتنمية يأخذ في الحسبان حقوق الإنسان الاجتماعية والصحية والبيئية، فضلاً عن البعد الاقتصادي، وذلك عن طريق القضاء على الفقر، وتعزيز الديمقراطية، ومكافحة الصراعات والنزاعات(١).

يمكن للتنمية الاقتصادية أن تُثني من عزيمة المجندين الإرهابيين؛ بدليل أن الكثير من المنظمات الإرهابية تعمل على جذب أعضاء جدد من المجتمعات ذات الظروف القاسية، يكونون عادة ذوي استجابة سريعة للتجنُّد، وتقوم تلك المنظمات الإرهابية عادة بتقديم الحوافز المالية والدعم الأُسَري. ويمكن لسياسة التنمية أيضاً أن تُسهم في الحد من تنامي أعداد المجنّدين المنظّمين. فمشروعات التنمية التي أُنشئت في جنوب الفيليبين، مثلاً، والتي أسهمت في إنتاج الموز، كانت فعّالة خصوصاً في توفير بدائل اقتصادية للمجتمعات المحلية، التي قدمت في السابق الدعم إلى الإرهابيين. وأدّى هذا الاستثمار الخاص إلى رفع نسبة العمالة لتصبح ١٠٠٪. وحوَّلت منطقةً عُرفت من قبل باسم «حقول القتل ميندناو» إلى مجتمع سلمي بامتياز.

وبالطبع ليس كل المجندين يأتون من المجتمعات الفقيرة، بل ثمة عوامل أخرى تتعلّق بالمنطقة وطبيعة الصراع والدوافع. فثمة إرهابيون ينتمون إلى الطبقات المتوسطة أو العليا(٢).

وللتنمية الاقتصادية دورٌ في إزالة حافز الانخراط في الجماعات الإرهابية، الأمر الذي يدفع الإرهاب إلى عبور الحدود، إلى حيث التخلف والفقر والظروف الاقتصادية السيئة، التي تسهم في إيجاد «أسس التربية الإرهابية». وبذلك يلجأ الأفراد والمجموعات الساخطة إلى استخدام الأنشطة الإرهابية بوصفها الحل لمشكلاتهم. وهذا ما حدث في أفغانستان، حيث ساعدت ظروف عدم الاستقرار وقلة التنمية البشرية على وصول طالبان إلى السلطة، الأمر الذي أدّى إلى توفير ملاذ

(١) إلياس أبو جودة: مصدر سابق، ص٧٦.

(٢) Kim cragin, peter chalk, terrorism & development using social and economic development to inhibit a resurgence of terrorism، rand's publications, Pittsburgh, 2003, p7.

للشراكة مع القاعدة وأسامة بن لادن. وقد أكد جورج بوش (George W. Bush) عام ٢٠٠٢ هذه الفكرة، حين قال: «**نحن نناضل ضد الفقر، لأن الأمل هو الرد على الإرهاب**»(١). فقد تكون التنمية البشرية والاقتصادية، إذا دعمت بشكل صحيح، ونُفّذت وفق خطط مدروسة، السبب الرئيس في الحد من تنامي ظاهرة الإرهاب. ولا يمكن للتنمية وحدها أن تحدّ من الإرهاب، بل تغدو أكثر فاعلية، عندما تُدمَج في نهج واسع ومتعدد الجوانب، سواء أكان هذا الدمج مع السياسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، أم مع الجيش، أم مع العلاقات المجتمعية. لذلك يجب أن تصاغ التنمية بصورة أوسع، لتنجح في الحد من ظاهرة الإرهاب وتناميه(٢).

❖ ثانياً: البطالة

تُعدّ البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه معظم دول العالم، ولا سيما الدول النامية، وهي كالأخطبوط الذي يشكّل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني. وتشير اقتصادات الدول الصناعية المتقدِّمة إلى أن البطالة قد أصبحت واحدة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت تتصدَّر قائمة الأولويات في مجال رسم السياسات الاقتصادية(٣). ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي حالة البلدان الصناعية المتقدِّمة، كانت البطالة جزءاً من حركة الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود، وتختفي مع مرحلة الانتعاش. أما الآن فقد أصبحت البطالة، ومنذ ما يزيد على ربع قرن من الزمن، مشكلة هيكلية. فبالرغم من تحقُّق الانتعاش والنمو الاقتصادي، فإن البطالة تتفاقم سنة بعد سنة. وفي البلاد التي كانت «اشتراكية»، ولم تعرف البطالة قط، تتزايد جيوش العاطلين يوماً بعد

(١) quan li drew schaub, economic globalization and transnational terrorism, journal of conflict resolution a pooled time-series analysis, department of political science, Pennsylvania state university, vol. 48 no. 2, April 2004, p236-237.

(٢) Kim cragin, peter chalk, p11

(٣) جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: **البطالة وعلاجها – دراسة مقارنة بين الفقه والقانون**، ط١، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - دمشق، ٢٠٠٠، ص١٩، ٢٠.

يوم في غمار عملية التحوُّل إلى النظام الرأسمالي. وفي البلاد النامية، ارتفعت نسبة البطالة عموماً، مع الإخفاق المستمر لجهود التنمية فيها، وتفاقم ديونها الخارجية، وتطبيقها لبرامج صارمة للانضباط المالي. وزاد من خطورة الأمر أن هناك الآن فقراً شديداً في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها، بل إن هناك تياراً فكرياً ينتشر بقوة الآن، ينادي بأن البطالة أضحت مشكلة تخصّ ضحاياها وحدهم، وأن العاطلين عن العمل هم أولئك الذين أخفقوا في التكيف مع سوق العمل وظروف المنافسة والعولمة[1]. وتُعدّ البطالة مشكلة قائمة في كل الأزمنة وفي كل المجتمعات؛ فهي عقبة يعاني منها الأفراد والجماعات والبلدان، ولها أسباب مختلفة وانعكاسات سلبية متعددة. وقبل أن نتساءل عن انعكاسات البطالة في المجتمع، يمكن تصنيف العاطلين إلى صنفين[2]:

١. **العاطلون الذين انقطعوا عن التعليم مبكراً:** هم الذين لم يتعلموا أو انقطعوا عن الدراسة، ولم يتوجّهوا نحو اهتمامات مجدية؛ فوجدوا أنفسهم في معترك الحياة وليس لديهم ما يكفيهم من أموال لسد حاجاتهم. وهذا ما يجعلهم فقراء وبؤساء وحانقين، ويدفعهم إلى القيام بالأعمال غير المشروعة، مثل السرقة والجريمة المنظّمة، والانتماءات إلى الجماعات الإرهابية، التي تعمل بدورها على توفير الأموال وسواها من الضروريات، مقابل القيام بأعمالٍ إجرامية.

٢. **العاطلون ذوو المستوى الرفيع (حملة الشهادات):** تختلف نوعية المشكلات التي يعاني منها هؤلاء، إذ يحاولون الجمع بين إكمال الدراسة والحصول على عمل، فتتصاعد لديهم الأزمات، وتلجئهم إلى العمل المنحرف، سواء أكان ارتكاب الجريمة المنظمة، أم الانتماء إلى التجمُّعات الإرهابية.

ويؤكد البروفسور راؤول كاروسو ـ Raul Caruso أن هناك علاقةً كامنةً بين البطالة

---

(١) د. روزي زكي: **الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، ١٩٩٨، ص١٠.

(٢) محمد أحمد الجلاصي: **البطالة وانعكاساتها الأمنية على المجتمع**، مجلة الأمن والحياة، العدد ٢٤٩، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٣، ص٤١.

لدى الشباب وظهور الإرهاب، إذ تعد البطالة جانباً من الجوانب الاقتصادية المحفّزة على الانضمام إلى المنظمات الإرهابية. وقد أصبحت البطالة ظاهرةً متناميةً اعتماداً على الأرقام الصادرة عن منظمة العمل الدولية (International Labor Organization) في أيار/مايو من العام ٢٠١٢، والتي أظهرت أن ١٢,٧٪ من الشباب في العالم عاطلون عن العمل. وأن عدد الشباب العاطلين عن العمل الذين تراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٤، قد بلغ عام ٢٠١٢، حوالى ٧٥ مليوناً. وهذا يشكّل زيادة قدرها نحو ٤ ملايين على العام ٢٠٠٧. ويرجَّح أن يشكّل الارتفاع الكبير للبطالة بين الشباب المتعلمين والأميين خصوصاً، الدافع الأساسي للعنف السياسي والإرهاب(١). لذلك أضحت البطالة شبحاً يهدِّد كل المجتمعات تقريباً، وآفةً لها من الأهمية ما يفوق سواها من القضايا. ولعل الوقوف عند تحليلها كظاهرة لا يفيد بقدر ما يفيد البحث عن الحلول الناجعة والبنَّاءة، التي تمكّن من معالجة هذه الآفة المستشرية في العالم، ولاسيما في دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية التي شكّلت البطالة فيها هاجساً مقلقاً لأفراد المجتمع، وتهديداً مباشراً لمشروعات التنمية. ولعل أهم الحلول لمكافحة البطالة، هو توفير فرص العمل، وربط الاحتياجات الوظيفية لسوق العمل بالتعليم النوعي، مع التركيز في نوعية التعليم ومواكبته لاحتياجات المجتمع(٢). ويجب أن تتصدّر مكافحة البطالة لدى الشباب أولويات صانعي السياسات العامة في عدد من البلدان. ويجب وضع إستراتيجيات اقتصادية لمواجهة بطالة الشباب. وبناءً على ذلك، فإن الرواية العالمية يجب ألا تكون فقط حرباً على الإرهاب بوصفه عدوّاً عالمياً، بل حرب على بطالة الشباب للقضاء على الداء، وليس للعلاج(٣).

---

(١) Raul Caruso, youth unemployment and terrorism, the institute for economics & peace, quantifying peace and its benefits, 2012, p46.

(٢) نجيب عبد الله الشامسي: **الإرهاب الاقتصادي**، ط١، المسار للدراسات الاقتصادية والنشر، الإمارات، ٢٠٠٢، ص١٠٧.

(٣) Raul Caruso مصدر سابق، ص٤٧.

❖ ثالثاً: مؤسسات المجتمع المدني

تُعرَّف منظمات المجتمع المدني بأنها «المنظمات التي لا تخضع لسلطة الدولة أو الحكومة». وتتكوّن من الهيئات التي تسمّى المؤسسات الثانوية، مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، والمؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية. وينحصر نطاق المجتمع المدني في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي؛ لذلك يُعدّ مجتمعاً مستقلاً إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر. وتكثر عموماً المصطلحات التي تتردَّد في الأدبيات ذات الصلة بواقع منظمات المجتمع المدني، مثل المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات العمل الخيري، والمؤسسات غير الربحية، والمؤسسات التطوعية، ومؤسسات العمل التطوعي. لذلك لا تكون المنظمات غير الحكومية محل اتفاق، حتى في الدول المتقدمة. ففي فرنسا، تُجمع هذه المنظمات تحت مسمّى الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يُطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسميها الألمان الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة(١).

لا شك في أن مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة، ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية، إذ تشترك في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية، كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية، والارتفاع بمستوى المهنة، والتعبير عن مصالح أعضائها، لنشر الوعي وفق ما هو محدَّد ضمن برنامجها(٢). وقد تحوّلت هذه المؤسسات، مع التطور الذي طرأ على الساحة الدولية، إلى قوة ضاغطة حقيقية، ومنها ما كَبُر عمله وتوسَّع، وأصبح في حجم المؤسسات

(١) د. أحمد إبراهيم ملاوي: **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢، المجلد ٢٤، جامعة دمشق، سورية، ٢٠٠٨، ص٢٥٨.

(٢) عباس فاضل محمود: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق**، مجلة الأستاذ، العدد ٢٠٣، جامعة بغداد، كلية تربية ابن رشد، ٢٠١٢، ص٦٢١.

الإقليمية والمنظمات الدولية. وترجع أهمية مؤسسات المجتمع المدني إلى مدى تفاعلها مع احتياجات المجتمع، والدور الريادي الذي تقوم به للتأثير في زيادة مستوى التنمية المحلية للمجتمع، وكذلك لكونها الوسيط بين الدولة والمواطن. وهنا يتداخل موضوع الإرهاب مع دور هذه المؤسسات بشقَّيْها: الرسمي (الدولة) وغير الرسمي (NGO)(*)، إذ إن لهذه المنظمات دوراً تكاملياً وتعاونياً وتنظيمياً، ولاسيما مع مؤسساتها الاقتصادية. وقد برز دور هذه المؤسسات على الصعيد الدولي رسمياً، عندما دعت الأمم المتحدة إلى دمج منظمات المجتمع المدني في عملية القضاء على الإرهاب. فبموجب قرار الجمعية العامة المرقَّم (٦٠/٢٨٨) (٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) الذي وضعت فيه الحكومات الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، وُضِع نصٌّ في القرار يدعو إلى اشتراك الدول مع المؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني ومنظماته، في جهود محاربة الإرهاب(١).

ويتجلى دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب بالعمل على إزالة أسباب الإرهاب، أو الدوافع المؤدية إلى الالتحاق بهذه الظاهرة، عبر إزالة القهر والتعسُّف والفقر، وترسيخ سياسة العدالة الاجتماعية والمساواة من جهة، ووضع القوانين الوقائية الرادعة والعلاجية لظواهر الإرهاب من جهة ثانية. ويتحقَّق ذلك من خلال الوسائل الآتية(٢):

أـ التوعية المبكرة والوقائية للأفراد في المدرسة أو الجامعة أو النقابة أو الجمعية.

ب ـ نشر ثقافة مشاركة الغير في الوجود، عبر التعريف بطبيعة الغير، وإظهار القواسم المشتركة بين جميع الأجناس والأعراق.

(*) Non-governmental organization منظمة غير حكومية غير ربحية.

(١) ينظر في: قرار الجمعية العامة رقم (٦٠/٢٨٨) (الدورة ٢٧)، السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة ٦٠، الجلسة العامة ٩٩، ص ٨، وص ٦، وثيقة الأمم المتحدة ذات العدد (A/60/L.62).

(٢) د. علي جميل حرب: **دور مؤسسات المجتمع المدني القانونية في التوعية في مجال مكافحة الإرهاب**، ط١، ص٦٥٣؛ معن خليل العمر وآخرون: دور المؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠، ص ٢٦١ و٢٦٢.

ج- تأهيل الأفراد في المجتمع مشتملاً على كل مراحله العمرية وطبقاته الاجتماعية، لقبول الآخر، والتعايش المشترك، والحوار التفاعلي، وفهم الفكر المناقض، والاستماع إلى الآخر.

د- تدريب الأفراد على التزام واجباتهم، بعيداً عن الكراهية والتسلط والقهر والإجحاف.

هـ- توعية الأفراد لمعرفة حقوقهم الطبيعية والمدوّنة والحضارية والتنظيمية، بعيداً عن الإفراط؛ وشرح الآليات الحوارية والبنّاءة لتحقيقها، بعيداً عن استخدام وسائل العنف، أو الانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

و- التحديد الواقعي للأخطار والمشكلات التي ترتكبها السلطة الوطنية، وتقديم البديل الإيجابي للتصحيح أو التصويب، بدل الاكتفاء بالنقد السلبي الذي يقتصر على التشهير دون تقديم الحلول.

وتتجلى إسهامات منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية بالأعمال الآتية[1]:

أ- مكافحة ظاهرة الفقر، سواء عن طريق تقديم المساعدات المالية المباشرة، أو عن طريق تقديم الخدمات إلى الفقراء بصورة غير مباشرة، من خلال تنمية مهاراتهم بالتعليم والتثقيف والتأهيل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع الأديان السماوية دعت إلى إيلاء ظاهرة الفقر اهتماماً كبيراً، لأن الفقر مولد الثورات والجريمة.

ب- تقديم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية، مما لو قامت بها الحكومة، ولاسيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية، وارتفاع تكاليف تنفيذ المشروعات، لأن المنظمات غير الحكومية تسعى إلى التنافس من أجل الحصول على دعم وتمويل؛ وهي، بالتالي، تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل. أضف إلى ذلك أنّ منظمات

(١) د. أحمد إبراهيم ملاوي: مصدر سابق، ص٢٦٢، ٢٦٣.

المجتمع المدني تكون عادة موجودة في المجتمع المحلي، أي قريبة من الناس. ومن هنا تكون أكثر دراية بالاحتياجات.

ج- إنجاز القيام بكثير من الأعمال الخيّرة، من تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة إلى الفقراء كالزكاة والصدقات. وهذا أشبه بإعادة توزيع للدخل، أو إعادة توزيع للثروة على فئات المجتمع، الأمر الذي يقلّص الفرق بين الطبقات، ويحوِّل جزءاً من الأموال من الفئات الأكثر ادخاراً إلى الفئات الأكثر استهلاكاً، وهذا بحد ذاته يدعم النمو الاقتصادي عبر مضاعفة الاستهلاك.

❖ رابعاً: دور المؤسسات التربوية في مواجهة الإرهاب

أولاً: المدارس

تعد المدرسة في مختلف مراحلها من المؤسسات التي تأخذ الجزء الكبير والفعّال في مكافحة الإرهاب، من دون الاعتماد على القوة العسكرية، بل بالاتجاه إلى القوة الفكرية العقائدية. ومن أهم الركائز التي يجب اتّباعها في التعليم المدرسي الأمور الآتية[1]:

١. تعميق الحوار، والانفتاح الفعال بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأمنية، إذ يُعدّ الأمن مسؤولية الجميع، وليس مسؤولية المؤسسات الأمنية وحدها.

٢. إعادة النظر في كثيرٍ من المناهج الدراسية، والأساليب التربوية، بعقلية لا ترفض الجديد كله، ولا تقبل القديم من دون نقاش أو مراجعة.

٣. إعادة بناء المناهج الدراسية، ولاسيما التاريخية والإسلامية، وحذف كل ما يؤكد العنف والعدوان، وكذلك كل المواد التي تدعو إلى الصراعات والطائفية.

٤. وجوب أن تهدف المواد الدراسية في مجملها إلى تعميق مفهوم الولاء للوطن، لدى جميع أفراد المجتمع. وقد أصبحت كلمة الوطنية في السنوات الأخيرة قضية

(١) صفي الدين الحلي: **دور التربية في مواجهة الإرهاب من وجهة نظر التدريسين**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١، جامعة بابل، ٢٠١٠، ص٢٥١.

مهمّة جدّاً، تفرض نفسها على علماء الاجتماع والنفس والسياسة. وغدتِ التنشئة السياسية إحدى ضرورات الحياة الأساسية، بهدف إيجاد إحساسٍ عام بالالتزام والولاء للسلطة الرسمية. ويبرز هنا دور المدرسة في إيصال درسٍ التربيّة الوطنية إلى الطلاب. وبهذا يتكوّن لدى الجميع شعور بمسؤولياتهم تجاه وطنهم.

٥. التنسيق بين وزارة التربية والمؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة، مع الأخذ في الحسبان مواقع التواصل الاجتماعي، وإعداد برامج تلفزيونية هادفة، تدعو إلى المحبة والتآخي والتعايش السلمي.

٦. التشجيع على كتابة قصص الأطفال، وتنشيط الدور المسرحي والأفلام القصيرة، والأنشطة التي تخصّ هذه الفئة من الطلاب والرافضة للعنف والداعية إلى البناء والوحدة، وإظهار الإرهابي بمظهرٍ مرفوضٍ في المجتمع، وكذلك التنسيق مع وزارة التجارة من أجل منع استيرادٍ لُعَب الأطفال التي ترسّخ في عقولهم العنف والقسوة، وكذلك منع الزي العسكري الخاص بالأطفال، والحض على رعاية الأيتام وأطفال الشوارع المتسوّلين.

ثانياً: الجامعات

التعليم الجامعي له أبعاد كثيرة، منها الاجتماعية والثقافية المؤثرة في شخصية المتعلم بشكل كبير. وللجامعة دورٌ مهمٌ ورئيسي في مواجهة الإرهاب بمختلف أشكاله، عبر وسائل مختلفة تغذّي فيها عقول الطلبة، بوصفهم قادة المجتمع، وأهم هذه الوسائل[١]:

١. غرس المفاهيم الصحيحة في عقول الطلبة، لتتكوَّن لديهم حصانةٌ فكريةٌ، ووعيٌ أمنيٌ، والحفاظ على المكوّنات والموروثات الثقافية الأصيلة في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة والمشبوهة، والإسهام في تهذيب السلوك القيمي.

(١) كفاح صالح الأسدي وآخرون: **الجامعة ودورها في مواجهة الإرهاب**، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص١٣، ١٤.

٢. زيادة الوعي لدى الشباب الجامعيين لمخاطر العنف في الجامعات، وما يسبّبه من إفراغ لمحتوى التعليم الجامعي وجوهره، وذلك عبر إقامة الكثير من المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التثقيفية في هذا الشأن.

٣. التعاون الحيوي والفعال بين الجامعة ومنظّمات المجتمع المدني، بهدف تشخيص ظاهرة الإرهاب في الجامعات وتحجيمها، ومعالجتها والقضاء عليها جذرياً.

٤. تقدير آراء الطلاب ووجهات نظرهم، دون تسفيهٍ أو مصادرةٍ، أو فرض آراء الأساتذة وأفكارهم بالقوة في بعض الموضوعات والقضايا التي تهمّهم وتهم المجتمع. وينبغي للجامعة أن تعمل على زيادة بصيرة الطلبة وتنوير عقولهم، وتنبيههم للأخطار المحدقة بهم، من إرهابٍ واجتياح فكري وثقافي لثوابتهم الأصيلة ومرجعيتهم النقية. وينبغي للجامعة أيضاً أن تعمل على مساعدتهم في تنمية قدراتهم على اكتساب الحصانة الذاتية[١].

٥. تعاون الجامعة مع أجهزة الدولة المختلفة لمواجهة الإرهاب، وغرس حب النظام والتعاون مع رجل الأمن، وتوسيع الأنشطة العلمية لتشمل الحلول المناسبة للمشكلات القائمة في المجتمع، والعمل على إبراز دور الجامعة العلمي في المجتمع، للإسهام في دراسة كل ما يعرقل إعادة البناء والتطور في مختلف المجالات التربوية والاقتصادية والصحية والزراعية والصناعية والبيئية المختلفة، والعمل على فضح الرؤية المتطرفة والبصيرة العمياء، التي تشكّل مرجعية الجماعات المتطرفة والإرهابية، وهي الرؤية المعادية للحضارة الحديثة والعصرية[٢].

❖ خامساً: قطع تمويل الإرهاب محلّياً

- ازدادت الأعمال الإرهابية في مختلف الأماكن ومختلف الأشكال ازدياداً

(١) كفاح صالح الأسدي وآخرون: مصدر سابق، ص١٤.
(٢) المصدر نفسه.

كبيراً، واكتسبت صفة الاستمرارية، بالنظر إلى الدعم القائم على المستوى المحلي والخارجي؛ **وسوف نقدم مجموعة من الاقتراحات التي تؤدّي إلى قطع التمويل محلياً، وهي:**

أ- تجريم عملية غسيل الأموال، ووضع قوانين خاصة لمكافحتها، وقوانين عقابية لسالكي هذه الطريق، ومنح الجهات المعنية صلاحيات مكافحة هذه الجريمة، والعمل على تطوير كفاءتها بصورة مستمرة، مع استحداث وحدة متخصصة في الرقابة على التعاملات الجارية في كل مؤسسة مالية.

ب- التضييق على سرية العمل المصرفي والتجاري في الحدود القصوى، ولمستويات محددة من حجم التعاملات المالية والتجارية الأخرى، في سبيل مكافحة غسيل الأموال، وتشجيع الأساليب الحديثة والآمنة في إدارة الأموال، وتطوير وتعديل الأنظمة والتشريعات التي قد تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على إنشاء سوق استثمار تداولي غير رسمية أو موازية، أو ما يُسمّى بالسوق السوداء، أو السوق الخفية، لأن هذه السوق غير الرسمية كانت دائماً الوسيلة السهلة لعمليات غسيل الأموال[1].

ج- تطبيق سياسات التخطيط، والإجراءات والضوابط الداخلية المتعلقة بمكافحة عملية غسيل الأموال وتطويرها، بما في ذلك تعيين موظفين أكفاء ذوي خبرة في الإدارة العليا، للسهر على تطبيقها، وكذلك الرجوع إلى البحوث والدراسات المتخصصة الحديثة في هذا المجال، للإسهام في اتخاذ التدابير المانعة[2].

د- اتخاذ الإجراءات الكفيلة والفاعلة لمنع استخدام التكنولوجيا في غسيل الأموال، وتطوير هذه الإجراءات والوسائل باستمرار، بما يتوافق مع تطور التكنولوجيا المستخدمة[3].

هـ- رفع أداء الأجهزة الأمنية الحكومية المعنية بمكافحة الجرائم الاقتصادية،

(١) مصطفى يوسف كافي: **جرائم الفساد: غسيل الأموال، السياحة، الإرهاب الإلكتروني**، المعلوماتية، ط١، دار الرواد، عمان، ٢٠١٤، ص٧٠.

(٢) عبد الله عبد الكريم: مصدر سابق، ص٩٢.

(٣) مصطفى يوسف كافي: مصدر سابق، ص٧٠.

وتهريب المخدرات وتجارتها، وغسيل الأموال، عبر إخضاع أفرادها في لدورات تدريبية مختصة في القيام بالتحقيقات والمتابعة، وتوسيع الرقابة على عمليات إدخال العملات وإخراجها من الدولة، والعمل على توطيد العلاقة والتواصل مع المراكز العالمية المالية المعنية بمكافحة هذه الظاهرة، والعمل على تطويرها[1].

و- الرقابة على النقود الرقمية، عن طريق مراقبة البنوك الإلكترونية التي تقبل التعاملات الإلكترونية المجهولة المصدر. الأمر الذي يجعل سلطة القانون أقرب إلى النفاذ. ووجوب أن تضع هذه البنوك برمجيات معلوماتية لمراقبة تصرفات الزبائن المتعاملين بالنقود الإلكترونية، والتنسيق مع السلطات والهيئات المالية في بلدانها، في حال الاشتباه بعمليات التجميع المالي[2].

ز- أهمية تطبيق سياسة: «**اعرف عميلك وعميل عميلك**». ترتبط هذه السياسة ارتباطاً عميقاً بتمويل الإرهاب بصورة رسمية. فعند فتح الحسابات أو إجراء التعاملات البنكية، يجري التعرُّف إلى العميل، عن طريق المستندات الرسمية، أو أية وسيلة قانونية أخرى. ويمكن الاعتماد عليها ومعرفة طبيعة عمله، ومكانه، والعمل الذي يزاوله. ويمكن العمل على تطوير المعلومات بصورة دورية، ومعرفة هويات من تُفتح حسابات لهم، أو من تُجرى تعاملات مالية لهم. وهذا يتطلب إجراء تدريبات للموظفين بصورة مكثفة ودورية، ولاسيما الذين يتعاملون مباشرة مع الزبون، وتعميم هذه السياسة على جميع الموظفين، ولاسيّما الجدد منهم، لتفادي الحيل والتعاملات المشبوهة[3].

ح- تطبيق ما تضمّنته التوصية السادسة من التوصيات التسع الخاصة بمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة تمويل الإرهاب، وهو الآتي: يجب على

(١) د. سالم محمد عبود: مصدر سابق، ص٢٥٤.

(٢) خضر درة: **الجرائم المالية في الفضاء الإلكتروني**، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣. ص٤٤.

(٣) عبد اللّه عبد الكريم: مصدر سابق، ص٩٥.

كل الدول اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن الأشخاص (الطبيعيين أو الاعتباريين)، بمن فيهم الوكلاء الذين يقدّمون خدمات التحويلات المالية عن طريق نظام التحويل غير الرسمي، مرخَّصون أو مسجَّلون، وخاضعون لجميع توصيات مجموعة العمل المالي التي تنطبق على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية. يجب أيضاً على كل دولة أن تتأكد من أن أولئك الأشخاص يخضعون للعقوبات اللازمة عند إجرائهم تحويلات غير مشروعة».

وقد ركزت هذه التوصية في ثلاثة محاور أساسية[1] هي:

١. ضرورة حصول المؤسسات أو الأشخاص الذين يقدّمون خدمات تحويل الأموال، بما في ذلك مَن يعملون خارج الجهاز المصرفي، على الترخيص أو التسجيل لدى السلطة الرقابية المختصة.

٢. التأكد من التزام مؤسسات التحويل تطبيق التوصيات الأربعين لمكافحة غسيل الأموال، وكذلك التوصيات التسع الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

٣. معاقبة كل من يقدّم خدمات تحويل الأموال، أكان شخصاً طبيعياً أم شخصاً اعتبارياً، ما لم يحصل على الترخيص أو التسجيل اللازم لمزاولة ذلك النشاط، أو إجراء تحويلات غير مشروعة، أو في حال عدم التزام توصيات مجموعة العمل المالي.

ط- يُعد جمع الأموال وصرفها النشاط الأساسي الذي تقوم عليه معظم الجمعيات والمؤسسات الخيرية. لذا فإن ضبط هذا الجانب يُعد من الأمور الأساسية الكفيلة بمنع إساءة استغلال هذا القطاع. ويمكن للجهات الإشرافية المعنية في الدولة القيام بذلك عن طريق وضع ضوابط إلزامية تنظم هذه العمليات، والإيقاف الكلي لعمليات جمع الأموال وصرفها بشكل نقدي، والاستعاضة

(١) نقلاً عن تقرير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا فاتف)، التقرير السنوي الأول، ٢٠٠٤– ٢٠٠٥، ص٣٣.

عن ذلك باستخدام الحسابات المصرفية، التي يمكن عن طريقها ضبط آليات الصرف من حسابات الجمعيات الخيرية، وتوثيق العمليات المنفذة وتتبُّعها مستنديًّا عند الحاجة. ويمكن وضع ضوابط خاصة بتنظيم عمليات جمع الأموال وصرفها، وآليات فتح الحسابات المصرفية الخاصة بهذه الجمعيات وإدارتها، عن طريق التنسيق بين الجهات الإشرافية المعنية بالقطاع الخيري والجهات الإشرافية المسؤولة عن القطاع المصرفي في الدولة. ومن أهم الضوابط التي يجب **مراعاتها بهذا الشأن، الضوابط الآتية**[1]:

١. يجب ألّا تُفتح حسابات مصرفية لأي جمعية أو مؤسسة خيرية إلا بعد حصولها على ترخيص رسمي من الجهة المشرفة والمعنية بهذا المجال، وبعد استيفاء المتطلبات النظامية اللازمة كلها، ومن بينها الحصول على موافقة الجهة المسؤولة عن الإشراف على القطاع المصرفي، على أن تُفتح مثل هذه الحسابات باسم الجمعية أو المؤسسة الخيرية، وليس بالاسم الشخصي لأي من رؤسائها أو مديريها، أو لأي عضو في مجلس إدارتها.

٢. إيقاف عمليات جمع الأموال وصرفها بشكل نقدي، التي تجريها الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وإلزامها باستخدام الحسابات المصرفية في كل عملياتها وأنشطتها، وقَصر عمليات الصرف على شيكاتٍ لا تصرف إلا للمستفيد الأول، عن طريق الإيداع في حسابه البنكي.

٣. توحيد الحسابات المصرفية الخاصة بكل جمعية أو مؤسسة خيرية بحساب تجميعي أساسي واحد فقط، تجري عملية الصَرف عن طريقه، وذلك لتسهيل عملية متابعتها ومراقبتها. مع إمكانية فتح حسابات فرعية من الحساب الأساسي عند الحاجة، لأغراض التبرُّع وليس لأغراض الصرف.

(١) تقرير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا فاتف)، مصدر سابق، ص١٣، ١٤.

٤. منع عمليات التحويل الخارجي من حسابات الجمعيات والمؤسسات الخيرية إلا بعد الحصول على موافقةٍ من الجهات الإشرافية المعنية في الدولة.

٥. عدم السماح بإدارة الحسابات المصرفية الخاصة بالجمعيات أو المؤسسات الخيرية، إلا بتوقيع مشترك من شخصين يخوِّلهما مجلس إدارة المؤسسة أو الجمعية، بعد استيفاء هويتهما وبياناتهما الشخصية، والبيانات الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة.

٦. استيفاء بيانات الهوية الخاصة بالمتبرعين أو المستفيدين من الأموال المودعة أو المسحوبة من حساب هذه الجهات.

٧. توجيه البنوك إلى تطبيق سياسة مبدأ «اعرف عميلك»، واتخاذ سياسات وإجراءات رقابية معتمدة للتقيد بالشروط الموضوعة من الجهات الإشرافية للتعامل مع الحسابات والعمليات الخاصة بالحسابات العائدة إلى الجمعيات والمؤسسات الخيرية وحسابات جمع التبرعات، وتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بمراقبة العمليات، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وتطبيق معايير الحسابات العالية المخاطر على هذه الحسابات.

❖ سادساً: سياسات اقتصادية مختلفة لمعالجة الإرهاب على المستوى المحلّي[1]

أـ دراسة آليات توزيع الدخل والثروة، ومعالجة الخلل الذي أوجد الفجوات، وتسبّب في اتساعها بين الأقاليم والأفراد والطبقات الاقتصادية والاجتماعية.

ب ـ تحقيق التنمية المتوازنة، على مستوى المناطق المختلفة والأقاليم والقطاعات.

ج ـ تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص الاقتصادية وغير الاقتصادية، لأنها مترابطة.

(١) د. سعد بن علي الشهراني: مصدر سابق، ص٥٦.

د- محاربة الفساد(*) بجميع أشكاله، والمحافظة على المال العام والممتلكات العامة، وحسن إدارتها وحسن إدارة الموازنة العامة في جانبي النفقات والإيرادات، وعلى وجه الخصوص تفعيل الرقابة المالية بجميع أنواعها، والرقابة على الأداء، مع الشفافية الكاملة في كل ما يتعلق بالمال والممتلكات العامة، وسن القوانين المتشددة، وتحديد المسؤوليات.

هـ- التأمين ضد مخاطر الإرهاب، بما يخفّف من آثاره المباشرة على الممتلكات والأعمال. ليس هناك مفرّ من هذه السياسات، وهي من الأمور الواجب تطبيقها. ولكن المعضلة تأتي من عدم الاعتراف بالواقع المتمثل في الفجوة بين النصوص والخطط والأقوال والأفعال والممارسات الحكومية، التي لو تحقق حدٌّ معين منها على أرض الواقع، لكان وقايةً من أسباب الإرهاب، فضلاً عن أن ذلك يحقّق أهداف السياسات التنموية، والسياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية.

❖ سابعاً: التدابير الوطنية لمنع حدوث جرائم الإرهاب

١. رفع كفاءة الأجهزة الأمنية، وزيادة إنتاجيتها، عن طريق الربط بين الإنفاق على هذه الأجهزة وكفاءتها. ويعد هذا من السبل الاقتصادية غير المباشرة للوقاية من الإرهاب، ومواجهته. وإذا كان ما يوجَّه من موارد إلى وظيفة الأمن غير كافٍ، فربما توجّبت زيادة الإنفاق في هذا المجال، شرط تحقيق الكفاءة النوعية العالية، قبل الدعم وبعده(١).

(*) تعرّف منظمة الشفافية الدولية Transparency International الفساد بأنه: سوء استغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة. وهي منظمة عالمية غير حكومية أسّست عام ١٩٩٣، ومركزها في برلين بألمانيا، وهدفها المعلن مكافحة الفساد، وهي منظمة دولية من منظمات المجتمع المدني، تقود جهود مكافحة الفساد، وتسعى عن طريق فروعها التسعين، المنتشرة في كل أنحاء العالم، إلى نشر الوعي حول الأثر المدمّر للفساد. وتعمل هذه المنظمة الدولية على تحقيق ذلك مع شركائها من حكومات وجمعيات المجتمع المدني لمواجهة الفساد. للمزيد، ينظر في: د. عادل مجيد العادلي: **الفساد وأثره في التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٢، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٠١٤، ص٩٩.

(١) د. سعد بن علي الشهراني، مصدر سابق، ص٥٦.

وأينما كانت توجّهات السياسة العامة في البلاد، فإن من الضروري مواجهة ظاهرة الإرهاب بمعايير مميزة تنسجم وطرائق تمويل الإرهاب. وللمساهمة في وضع خريطة بنطاق الاستجابات المتاحة، أكانت ممثّلة في سياسة مضادة لنمو الإرهاب أم في سياسة لمكافحتها في منطقة نفوذها، يكون من الضروري البدء أولاً بالتفريق بين الإجراءات السلبية والإجراءات النشطة إجمالاً، التي تشكّل طبيعة العمل الإرهابي[1]:

أ- **الإجراءات السلبية:** تُعدّ زيادة الأمن في المطارات، على سبيل المثال، رد فعل على عمليات اختطاف الطائرات وتخريبها. وهناك الإجراءات الدفاعية التي تمثّل رد فعل على الهجمات باستخدام القنابل. وكذلك فإن إجراءات «شبكة الأمان» لتأمين الأفراد هي ردٌّ فعل على عمليات الاختطاف. وتمثل كل هذه الإجراءات مجهوداتٍ تهدف إلى تقليص الفرص المتاحة أمام الإرهابيين.

ب- **الإجراءات النشطة:** وهي تسعى إلى التعامل مع الموقف، عن طريق الاشتباك مع الجماعات الإرهابية، بهدف اعتقال أفرادها أو القضاء عليهم. وتكمن الفرصة الوحيدة للنجاح بهذا الاتجاه في وضع نظام استخباريّ فعالٍ، باستخدام أساليب، مثل الاختراق والمراقبة، للحصول على معلوماتٍ دقيقة تكشف العمليات الإرهابية[2].

٢. اتباع إستراتيجية تعمل على تقليص الجسم الإرهابي وتحجيمه، وصولاً إلى المبادرة والملاحقة، التي تُبنى على عاملين أساسيين[3]، هما:

العامل الأول: دقّة المعلومات

(١) تشارلز تاونزند: **الإرهاب - مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة محمد سعد طنطاوي، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٤، ص١٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٢.

(٣) د. جبار علي صالح: **الجهود العربية لمكافحة الإرهاب**، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٦، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٠، ص١٢١.

تعدّ دقّة المعلومة الخطوة الأولى لكشف أية عملية إرهابية ممكنة الوقوع، إذ يجب أن تهتم الجهات المعنيّة بأي معلومة من أي مواطن مهما تكن أهميتها؛ ويجب أن يتعامل رجل الأمن المختص بروح عالية وانفتاح ومرونة تامة، وعليه عدم إغفال أية معلومة تصله، بل يجب أن يتعامل معها بشكل علمي دقيق من ناحية التحليل، وأن يربطها مع قاعدة معلومات مخصصة لهذا الموضوع. وتعتمد دقة المعلومة على المراقبة والملاحقة عن بعد، وعدم استخدام الطرائق التقليدية في الحصول على المعلومة.

العامل الثاني: الجاهزية البشرية.

إن عامل الجاهزية، الذي يجب أن تتمتع به أجهزة الأمن للوقاية من العمليات الإرهابية، يجب أن يكون على مستوى عالٍ يتناسب مع خطورة الأعمال الإرهابية، ويُمكّنُ من تفويت الفرصة على منفّذي هذه الأعمال، الذين يستغلون دائماً عنصر المفاجأة في تنفيذ جرائمهم. ويعتمد عامل الجاهزية البشرية على عناصر رئيسة ثلاثة[1] هي:

١. **التدريب والتطوير:** يعد التدريب والتطوير من أهم المجالات التي يكون فيها العنصر البشري في العمل الأمني الوقائي العامل الرئيس في إنجاح العمل. ويتجلى التدريب والتطوير بإدخال برامج متطورة ومستمرة. ولا شك في أن التدريب السليم سواء أكان نظرياً أم عملياً، إنما هو مفتاح سلامة الأفراد في أية مواجهة محتملة مع الجماعات الإرهابية.

٢. **التسليح الحديث:** يجب أن يكون التسليح من الحداثة بما يتناسب مع تطور الأساليب الإرهابية، وأن يكون السلاح المحمول جزءاً من الحامل، بمعنى ألّا لا يكون عبئاً يثقل كاهله، أو يؤثر في مقدار جاهزيته أو مرونة حركته، وأن يكون التسليح باستخدام العناصر المكمّلة للهجوم والدفاع، مثل

(١) د. جبار علي صالح، مصدر سابق، ص١٢١.

استكشاف العبوات وتعرُّف الكمائن ومعالجتها[1].

٣. **استخدام التكنولوجيا:** يجب أن يكون رجل الأمن قادراً على استخدام التكنولوجيا الحديثة أثناء أدائه لمهمّات عمله، من حيث الملاحقة عبر الإنترنت، وتحصيل البيانات وتفعيلها بما يخدم عمله، إذ أدى التطور التكنولوجي إلى محو الحدود القومية للدول، وفسح المجال أمام حروب بديلة[2].

٤. **تجديد الهياكل الأمنية:** إعادة النظر في الهياكل الأمنية، والابتعاد عن التحضيرات المعتادة للحروب التقليدية، والاتجاه لوضع إستراتيجية لمكافحة الحرب اللاتماثلية[*]، والمتمثلة بالأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن الحروب الفضائية السبرانية، والأنماط الأخرى من الصراع والتصعيد.

تعدّ هذه التحديات فريدة من نوعها، ولاسيما على المستوى المحلي لمكافحة الإرهاب، ومعالجته اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو أمنياً. تجدر الإشارة إلى أن أياً من المتغيّرات التي تعالج الإرهاب داخلياً، إنّما هي حلولٌ سريعةٌ لمشكلات معقدة وطويلة الأمد، وكلها تتطلّب الوقت والموارد. والأهم من ذلك كله وجود الإرادة السياسية والصبر للسير في هذا الطريق، واتخاذ نهج شامل لمحاربة الإرهاب، وتشكيل إستراتيجية متماسكة للتصدي له. وبالمثل يجب أن يكون هناك بحث دائم عن حلول إبداعية وأساليب جديدة، تتناسب مع التهديد الذي يشكّله خصومنا في كل مكان.

---

(١) د. جبار علي صالح، مصدر سابق، ص١٢١.

(٢) المصدر نفسه.

(*) الحرب اللاتماثلية: حرب بين دولة وأطراف أخرى تتباين قدراتها العسكرية بشكل واضح، أو تختلف إستراتيجياتها وإمكانيتها وتعبئتها (تكتيكاتها) بشكل بارز. ويصف تعبير الحرب اللامتماثلة صراعاً تتباين فيه موارد الطرفين المتصارعين في جوهرها، وفي استخدامها، إذ يسعى كل طرف لاستثمار نقاط الوهن لدى الطرف المقابل. للمزيد ينظر في: زهراء حسن كاظم: **اللاتماثل في الأداء الإستراتيجي الأميركي (مكافحة الإرهاب نموذجاً)**، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص١٠.

المطلب الثاني:

المعالجة والوقاية من الإرهاب على المستوى الدولي

❖ أولاً: التعاون الدولي للحدّ من ظاهرة الإرهاب

أـ لتجري مكافحة الإرهاب بوسائل قانونية، وبآليات تعتمد على تكريس مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، تتوجّب العودة إلى أحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة، الذي كان الهدف الأساسي من وضعه محاربة الاستعمار وتصفيته، وتكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيق المساواة في السيادة والاستقلال والتحرر الاقتصادي، وحماية مصادر الثروة الطبيعية من استعمار الدول. بيد أن كل هذا قد انتهكته الولايات المتحدة الأميركية والدول الحليفة لها، عندما أعلنت حربها على الإرهاب عقب هجمات ٢٠٠١/٩/١١. وما حدث من انتهاكاتٍ هائلةٍ في أفغانستان والعراق دليل على ذلك؛ لذا لا بد من إحداث تغيُّراتٍ جوهريةٍ وجذريةٍ في آلية عمل منظمة الأمم المتحدة، ولاسيما جهازها التنفيذي المتمثل في مجلس الأمن، حتى لا يكون وسيلةً للحصول على مزايا من الدول الكبرى على حساب الدول الأقل وزناً في العلاقات الدولية[1].

بـ إعادة النظر في قرار الأمم المتحدة ١٣٧٣ للعام ٢٠٠١ الخاص بمكافحة الإرهاب، إذ يفتقر هذا القرار الأممي إلى تعريفٍ محددٍ للإرهاب. وهذا ما استغلته

---

(١) ونيسي علي: **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة مولود - تيزي أوزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٢، ص٥٠٨.

الدول الكبرى، ومن ضمنها حكومة واشنطن، حيث عملت على إصدار قوائم فيها العشرات من الأسماء لشخصيات ومنظمات معادية للسياسة الأميركية، ووصفتهم بالإرهاب، وفرضت عليهم حصاراً مالياً على امتداد الكرة الأرضية[1].

في مقابلة تلفزيونية مع الصحافية إيمي جودمان (Amy Goodman)، صرّح إدوارد بيك (Edward peck)، رئيس بعثة الولايات المتحدة في العراق سابقاً ونائب مدير لجنة مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض أيام الرئيس ريغان (Reagan)، بالآتي: «عام ١٩٨٥، عندما كنتُ نائباً لمدير لجنة مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض في عهد الرئيس ريغان، طُلب إلينا أن نُعرِّف الإرهاب ليصار إلى استخدام التعريف في وزارات الإدارة كافةً، قدّمنا ستة خيارات للتعريف، وفي كل مرة يُرفض التعريف، لأن القراءة المتأنية له تبيّن أن بلادنا بموجبه كانت تمارس الإرهاب...».

ومن مقال لزبغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski)، مستشار الأمن القومي الأميركي، نشرته مجلة الواشنطن بوست بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير، للعام ٢٠٠٨، بعنوان: «كيف أضرّت جملة من ثلاث كلمات 'الحرب على الإرهاب' بأميركا»، نقرأ الآتي: «إن الغموض في هذه الجملة سواء نتج من تخطيط أم من فطرة، قد ولَّد ثقافة الرعب. وهذا الرعب غيّب التعقُّل، وأثار العواطف، الأمر الذي سهَّل تجنيد المتطرّفين وتوظيفهم في سياسة خاصة، تنسجم مع عمل تجّار هذه الظاهرة وتسويقها عن طريق أجهزة الإعلام. وبذلك تفاقم الوضع أكثر[2]. وقد غاب عن البال أن النمط الغربي للديمقراطية يتعارض مع مجموعة القيم التاريخية والدينية للشعوب العربية، ومع نمط تفكيرها في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وعدم التطابق بين قيم الشعوب العربية، وبالأخص في الشرق الأوسط، مع التوجه الأميركي. ولكن ذلك لا يخوّل الولايات المتحدة الأميركية أن تصنّف دول الشرق الأوسط، أو دول أية

(١) محمد نور الدين: **روما الجديدة**، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٠٥، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان، ٢٠٠٢، ص٤، ٥.

(٢) عبد الحي زلوم: **حروب البترول الصليبية – والقرن الأميركي الجديد**، ط١، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص٤٧.

منطقة أخرى من العالم، أو تسميها بالدول «المارقة»(*)، لأنها لم تَلتَحق بنموذجها ولا بسياستها. ومما تجدر الإشارة إليه أن النضال التحرُّري والإرهاب شيئان مختلفان لا يلتقيان نهائياً، ولا تنفع أية حجج للجمع بينهما. ولابد من تعريف مفهوم الإرهاب بأنه استخدام القوة المتعمدة ضد السكان المدنيين مهما تكن الدوافع والتبريرات(١)، إذ لا يُعدُّ منطقياً إقرار مبدأ التدخُّل لمواجهة ظاهرة غير متفق عليها دولياً(٢)، وأن تقوم دولة واحدة لمكافحة هذه الظاهرة ومن دون تخويل أممي. إذن يجب أن يكون ذلك من ضمن صلاحيات مجلس الأمن، الذي كان الهدف من تأسيسه حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ج- تقديم الدعم الدولي لجهود إحلال السلام، ومشروعات «بناء الدولة» في مرحلة ما بعد الصراع، أو في ما يسمى بالدولة الهشّة، لأن ذلك من أكثر الإستراتيجيات فاعلية في مكافحة ظاهرة الإرهاب ومعالجتها على المدى الطويل؛ وهي تهدف للحيلولة دون تحوّل هذه المناطق إلى ملاذاتٍ آمنة للجماعات المسلحة التي تستخدم الوسائل الإرهابية، أو لشبكات إرهابية كبيرة عابرة للوطنية. وهذا التفاعل يعكس التعاون الخارجي والمحلي، بدءاً بالتصدّي للشبكات التي تدعم الإرهاب والتي

(*) الدول المارقة: هناك استخدامان لمصطلح الدولة المارقة، الأول: استخدام دعائي يطبق على الأعداء المصنفين على شكل دول، كتصنيف إيران والعراق وليبيا والسودان وسورية وكوريا الشمالية وكوبا دولاً ترعى الإرهاب في كل أنحاء العالم، والثاني: استخدام موضوعي ينطبق على الدول التي لا تَعدُّ نفسها ملزمةً بالمعايير الدولية. وقد أوضح تشومسكي أن هذه المعايير الدولية، التي صيغت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية في ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات محكمة العدل الدولية، وفي العديد من المواثيق والمعاهدات الأخرى، لم تحدّد بالشكل الصارم. ولكن هناك شبه اتفاق على الخطوط العريضة، مشيراً إلى موقف الولايات المتحدة الأميركية من هذه المعايير، بقوله: «تعد الولايات المتحدة نفسها معفاةً من هذه الشروط والالتزامات، وعلى نحو متزايد منذ أن انتهت الحرب الباردة، التي تركت سيطرة ساحقة للولايات المتحدة». للمزيد ينظر في: نعومي تشومسكي: **الدولة المارقة – استخدام القوة في الشؤون الدولية**، ترجمة أسامة إسبر، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤، ص٩، ١٠.

(١) محسن دلول: **العرب إلى أين؟ - الحرية الضائعة، المستقبل المجهول**، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص٧٠.

(٢) فتوح أبو الدهب هيكل: **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على الساحة الدولية**، ط١. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٤، ص١٨٣.

غالباً ما يكون لها امتداد دولي[1]، والعمل على تطوير أسس الحياة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، عن طريق التعاون الدولي والإنمائي للمنظمات الدولية، للنهوض بمؤسسات التعليم العام على مستوى المدارس والكليات الجامعية، إذ ثبت أن معظم المفاهيم والاتجاهات والقيم والعادات والتقاليد تتشكّل عند الإنسان في السنوات السبع الأولى من حياته. فإذا توافرت للطلبة في مختلف المراحل الدراسية أجواء تعليمية وتربوية سليمة، وتوعية صحيحة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والتعايش السلمي، ومحاربة الإرهاب، فإن نسبة الانحرافات المؤدّية إلى ممارسة العنف في المجتمع ستنخفض انخفاضاً كبيراً[2].

د- وجوب تضافر الجهود العربية لمواجهة الإرهاب، لأن غالبية الأوضاع غير المستقرة قائمة في المنطقة العربية، ولاسيما منطقة الشرق الأوسط؛ ووجوب تركّز هذه الجهود في الآتي[3]:

١. إنشاء مراكز بحثية علمية، وتكليفها بإجراء دراسات لبيان أسباب انتشار فكر الإرهاب، والطرائق الأنسب لمكافحة هذا الفكر. على أن تكون هذه المراكز على تواصل مع مجلس وزراء الداخلية العرب التابع للجامعة العربية؛ وأن تتمتع بالصلاحيات والآليات التي تمكّنها من تنفيذ خطط مواجهة الإرهاب.

٢. تبادل المعلومات بين مختلف الدول العربية عن كل المنظمات الإرهابية، والقيام بعمليات مشتركة لحفظ أمن الحدود بين الدول، والاتفاق كذلك على تسليم المطلوبين لأي دولة من الدول العربية، ولاسيما المتّهمين بقضايا الإرهاب.

٣. الاتفاق على إصدار تشريعات لمكافحة الإرهاب تتناسب مع جميع الدول

(١) جرايمي هيرد: **القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، رؤى متناسبة للنظام العالمي**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، ٢٠١٣، ص٨٠.

(٢) أحمد يوسف التل: **الإرهاب في العالمين العربي والغربي**، ط١، الأردن، ١٩٩٨، ص٥٤٢.

(٣) مجموعة باحثين: **النظام الأمني في منطقة الخليج العربي؛ التحديات الداخلية والخارجية**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص٣٤٦، ٣٤٧.

العربية، وتنشيط المؤسسات الدينية، والاتفاق على إجراء الحوارات التي تستهدف كشف الأخطاء الفقهية التي تستغلها التنظيمات الإرهابية، والقيام بتصحيح هذه المفاهيم.

٤. تعزيز المواجهة الإعلامية والثقافية عبر برنامج متكامل يتفق عليه، وإنشاء مركز لمكافحة الإرهاب للإشراف والتنفيذ على البرامج الخاصة بالإعلام والثقافة.

٥. تعاون جميع الشعوب العربية في جهود مكافحة الإرهاب والجرائم التي تهدِّد الأمن والاستقرار، وتسليط الضوء على هذه التعاون عبر الإعلام المرئي والإلكتروني، والاستمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي، على جميع المستويات وبوتيرة أسرع.

هـ- ضرورة الاهتمام الفكري الذي أصبح اليوم أكثر إلحاحاً من ذي قبل، وأوثق ارتباطاً بصميم العمل العلمي والأمني وأولوياتِه، وذلك لشيوع المظاهر الدامية بصورها المادية، والتي تواجهها مختلف المجتمعات، والتي تسبقها في أذهان الإرهابيين والمغرر بهم فكرٌ شريرة بصورة معنوية؛ فيسعى أولئك إلى تنفيذها في الواقع، أي إن العقل الإرهابي هو المفضي إلى مثل هذا النوع من السلوك، عن طريق سطوة القناعات الإرهابية التي تترسَّخ، ثم تتجسَّد في إحداث التخريب وأهوال التدمير؛ لذا فإن البُعد الفكري يأخذ مكانه في إستراتيجيات مكافحة الإرهاب والوقاية منه، وتنهض به المهمات المجابهة والمعالجة والوقاية من التوجهات المنحرفة، التي أخذت تظهر بشكل كبير على الإعلام، ولاسيما عن طريق تجنيد الإنترنت، الذي يحمل ثقافات كاملة ومنظومة عقائدية اجتماعية معنيّة بمسائل التجنيد ونشر التطرف[1].

و- لعلّ تحديد سياسات ردع الإرهاب يبدأ بقراءة الإرهاب نفسه، بوصفه عَرَضًا لغياب العدالة الاجتماعية. ويكون الرد على ذلك بمجموعة من الإجراءات الإصلاحية في بعض الحالات. ففي معالجة الحركات الانفصالية العرقية، يمكن

(١) د. جلال الدين محمد صالح: **الإرهاب الفكري، أشكاله وممارساته**، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨، الرياض، ص٣.

أن تؤدي التنازلات المباشرة مبدئيّاً إلى القضاء على أسباب العنف والإرهاب. وتعدّ «الأسباب الجذرية» للمشكلات الاجتماعية الأخرى أقلّ وضوحاً وعلاقتها بالعمل الإرهابي أقل مباشرة. ولا بُد من القول إن عبارة الأسباب الجذرية، قد سخر منها المحافظون الجدد منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. إن خيار التكيُّف السياسي يواجه معارضةً شديدةً، بحجّة أن مثل هذا الخيار يُعدّ تنازلًا أمام العنف، وتشجيعًا عليه. أما الإصلاح، إن حدث، فهو جائزة للنبذ الصريح للعنف، والإقرار بالخطأ، والتبنّي الواضح للمبادئ الديمقراطية[١].

ز- الكفّ عن السياسات العنصرية والاضطهادية، القومية والدينية، وكذلك السياسات الاستعمارية والاستيطانية، التي تلجأ باستمرار إلى هدر حقوق الإنسان؛ والكف عن استلاب حقوق البلدان النامية، والاستحواذ على ثرواتها؛ والتوقف عن تشجيع النزاعات الإقليمية وبيع السلاح، وتسهيل عمليات التمويل والنقل والإيواء؛ وعدم الانحياز إلى المعتدين على حساب الشعوب؛ وردم الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وبين البلدان الغنية والفقيرة؛ ومحاولة خفض التفاوت في توزيع الثروات، وفي الاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا. وهذا ما أكّده الأمين العام السابق للأمم المتحدة كورت فالدهايم (Kurt Waldheim)، في تقرير كتبه أواسط السبعينات، وعزا فيه أسباب الإرهاب إلى حق الفيتو، وتهاون الدول الكبرى في القيام بواجبها، واغتصاب حق الشعوب[٢].

❖ ثانياً: مكافحة التطرُّف السيبراني[٣]

شكّل ملف «تمويل الإرهاب» جانباً مهماً من الشق المالي لدول G20، إذ مثّلت تفجيرات العام ٢٠١٥ التي استهدفت «ملعب فرنسا» (Stade de France)

(١) تشارلز تاونزند: مصدر سابق، ص١٢١.

(٢) د. عبد الحسين شعبان: **الإسلام والإرهاب الدولي – ثلاثية الثلاثاء الدامي**، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٢، ص٢٤.

(٣) by the united nations counterterrorism implementation task force (city), working group on use of the internet for terrorist purposes Riyadh, 24 - 26 January 2011, perspectives on terrorism, vol 6, no 1, 2012, center-terrorism and security studies, p80, 81.

في الضاحية الباريسية، ومسرح باتاكلان، وعددًا من المطاعم في الدائرتين العاشرة والحادية عشرة بباريس، أسوأ هجمات تعرضت لها فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية؛ إذ أوقعت ما لا يقل عن ١٣٢ قتيلًا و٤٠٠ جريح.

كانت هذه الحادثة النقطة المحورية لاهتمام أوروبا بمكافحة الإرهاب بنحو خاص، واهتمام الدول الكبرى بنحو عام، ولاسيما المنضوية تحت تجمّع دول العشرين.

وفي قمة المجموعة المنعقدة في أنطاليا- تركيا في العام نفسه، قال ميشال سابان وزير المالية الفرنسي بُعَيد وصوله إلى مدينة أنطاليا بتركيا: إن فرنسا تنتظر من رؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين إصدار «قرارات ملموسة» ضد تمويل الإرهاب. وقال سابان الذي يمثّل، مع وزير الخارجية لوران فابيوس، الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا هولاند آنذاك، أثناء قمة مجموعة العشرين: «بمعزل عن التضامن والتأثر بعد اعتداءات باريس، تريد فرنسا قرارات ملموسة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.»

ومثّلت قمة السابع من يوليو عام ٢٠١٧ التي استضافت فيها ألمانيا قمة العشرين في مدينة هامبورغ، استجابة لضرورة التعاون، والانطلاقة الأولى لدول تجمُّع العشرين في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. إذ أكدت التزامها مكافحة تمويل الإرهاب والدعاية له، الأمر الذي اعتبر إحدى النقاط النادرة التي يتشكّل إجماع عليها بين المشاركين في القمة. وشدِّد الإعلان النهائي على دعم «مجموعة العمل المالية» (FATF). أضف إلى ذلك ما أعلنته المستشارة الألمانية إنجلينا ميركل من أن دول مجموعة العشرين تعتزم توسيع نطاق تعاونها لمكافحة الإرهاب وتشديد الإجراءات التي يجري اتخاذها ضد الدعاية له على الإنترنت لنزع التطرف، المؤدي إلى «الهجرة الجهادية» من أوروبا إلى بؤر التوتر في العراق وسورية، عن طريق استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لأغراض إرهابية، فضلاً عن هجرة «الجهاد» العكسية المتمثلة بعودة المقاتلين الأجانب ممن يحملون الجنسية الأوروبية.

وفي هذا الصدد، قالت إنجلينا ميركل إن ممثلي كبرى القوى الاقتصادية في العالم سيجرون مباحثات مع مزوّدي خدمات مواقع الإنترنت، في إشارة منها إلى

مكافحة الإرهاب والترويج له على شبكة الإنترنت. وأضافت سيتم التوضيح خلال هذه المباحثات «أننا نتوقع الحذف السريع».

ويمكن وضع بعض الخطوات الرئيسة لمكافحة التطرف السيبراني وعلى النحو الآتي:

١. جمع نماذج من رسائل المتطرفين على شبكة الإنترنت، وتحديد مَواطن القوة والضعف في مضمونها عبر التحليل، وقياس ردود الأفعال، ودراسة الإحصائيات على شبكة الإنترنت، حيث تكون قادرة على تقويض القوة، واستغلال مَواطن الضعف، لمكافحة التأويل والروايات الكاذبة، وتحليل ومناقشة تلك الموضوعات أو المنصات التي تتداول أموراً كهذه.

٢. جمع الروايات المنشودة على شبكة الإنترنت في وسائل التواصل الاجتماعي، وتحليلها وتحديد ما يصلح منها وما لا يصلح، وإنشاء مركز لتفكيك القصص المتطرفة على شبكة الإنترنت، وإعداد حلقات عمل تدريبية للعاملين والطلبة والصحفيين.

٣. معرفة الفئات التي ينتمي إليها المستخدمون الذين وصلوا إلى الرسائل المتطرفة، حيث يكون بالإمكان الوصول إليهم من خلال البوابات نفسها، مع مكافحة الروايات التي تجذب اهتماماتهم، التي تكون دائماً ذات تأثيرات ثقافية.

٤. إعداد سجلّات من الرسائل المحتملة، سواء من حيث الفئة أو من حيث التوزع الجغرافي، وإيجاد منصة للتفاعل. ويمكن أن تشمل الرسائل الضحايا والمتطرفين السابقين.

٥. التشاور مع منظمة التعاون الإسلامي في القيام بمشروع جمع الرسائل المتطرفة وتحليلها، والتدريب على التصميم والتنفيذ لمكافحة الشائعات، من أجل تجنب إضفاء الشرعية على الرسائل المتطرفة، وفضح كذبها.

٦. التواصل مع الشركات الكبرى المختصة بمحركات البحث كغوغل وياهو، وتوفير الإمكانيات التقنية لضمان ظهور مكافحة الروايات في أعلى صفحة نتائج البحث المحدَّدة أو قربها.

❖ ثالثاً: الآليات الاقتصادية لمواجهة الإرهاب

كشفت ملامح الاقتصاد الدولي المعاصر استغلال الدول المتقدمة لضعف اقتصاديات الدول النامية وهشاشتها، ومحاولة بسط النفوذ عليها، وإجبارها على التكيّفَ، طوعاً أو كرهاً، مع النظام التجاري العالمي. ويترتّب على الدول النامية، بما فيها الدول العربية، مواجهة ذلك بعدّة إجراءات أهمها[1]:

١. **تفعيل دور الدولة:** إن طبيعة الضغوط وحجم الضغوط التي تواجه اقتصادات الدول النامية، بما فيها الدول العربية، يتطلّبان إعادة الاعتبار لوظيفة الدولة، بوصفها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، من دون عزلها عن محيطها الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق تعمد الدولة عن طريق أجهزتها ومؤسساتها إلى تبنّي إصلاحات اقتصادية، إلى جانب إصلاحات اجتماعية وسياسية، على أن تكون رشيدة ومجدية، وتتركّز حول:

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، مع فسح المجال أمام المبادرات الخاصة، عن طريق تشجيع الاستثمار، مع توفير مناخ استثماري مناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي بغية اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتبسيط العلاقات السائدة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ولاسيما إذا كان الهدف تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال، مع الاعتماد على سياسات اقتصادية أكثر مرونة، وإيجاد بيئة مناسبة لتصحيح الاختلالات، مع ترشيد عمليات الاستيراد، والعمل على زيادة القدرة التصديرية.
- التخفيف من الأعباء التي تتكبّدها الدولة من دعم المنشآت الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات الزراعة، والتعليم، والبحث العلمي، والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية، والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية، مع توفير إطار قانوني وتجاري يتّسم بالشفافية، والعمل على تبسيط إجراءات التقاضي لفض النزاعات، عن طريق نظام قضائي متخصص في المعاملات التجارية والمالية، ويتجلى ذلك في إيجاد محكمة اقتصادية متخصصة.

---

(١) محمد قويدري: **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد ١، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص٢٣.

- تطوير النواحي الإجرائية في سوق المال، وتوفير عنصرَي الشفافية والإفصاح عن البيانات، مع ضرورة اتّباع القواعد المالية المحلية والدولية الأكثر استجابة لمتغيّرات السوق، واعتماد الحكم الرشيد، وزيادة الشفافية، ودمقرطة الحياة السياسية، ومحاربة الفساد الإداري والمالي والسياسي.

٢. **الشروع في تشكيل تحالفات سياسية وأمنية:** ويشمل هذا العامل الدول التي تجمع بينها قواسم مشتركة، مثل الدول العربية، على اعتبار أن أي مشروع تكاملي يتوقف أساساً على توفير الشروط الضرورية للتكامل مع الإرادة السياسية للنخب الحاكمة، فضلاً عن التعجيل باعتماد منظومة أمنية إقليمية عربية، بغية صيانة أمن الأفراد والدول من داخل الإقليم، بدلاً من استيرادها من الدول صاحبة الهيمنة، مثل الولايات المتحدة، مقابل تكلفة سياسية واقتصادية واجتماعية باهظة[١].

٣. **تعزيز دور التكتلات الإقليمية والقارية:** إن العالم كان وسيظل خاضعاً لتجاذبات أقطاب متعددة، إذ إنّ فرضية القوة الاقتصادية الوحيدة والمهيمنة، لا تلبث أن تتلاشى مع مرور الوقت. ولذلك تعد إستراتيجية تشكيل تكتلات اقتصادية للدول النامية كالدول العربية، ذات أهمية بالغة. ويُعدُّ مشروع إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إطاراً مناسباً يؤدي إلى زيادة تبادل المنافع والمكاسب بين الدول العربية، وهو أمر يعزّز من إمكانات الاندماج الإيجابي في المنظومة التجارية العالمية. وهنا تكمن الأهمية النسبية للدول النامية؛ فهي تمثل ١٨٠ مليون نسمة، أي ٦٦٪ من مجموع العالم العربي والبالغ عددهم ٢٦٠ مليون نسمة؛ وبالتالي فإن فرص الاستثمار والنفاذ إلى سوق كهذه سوف تزيد من التجارة البينية، كما أنّ الدول النامية (بما فيها بعض الدول العربية) مدعوة إلى تعظيم منافعها في إطار اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي والتكتلات الإقليمية الأخرى[٢].

---

(١) محمد قويدري: مصدر سابق، ص٢٤.

(٢) المصدر نفسه.

❖ **رابعاً: إقامة نسق عالمي جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية على أن يتضمّن هذا النسق تقسيماً دولياً للعمل، يقوم على علاقات إنتاج وتعاون[1] وذلك من خلال:**

١. **إجراء تغييرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية:** وقد ارتبط هذا الهيكل بالنسق الرأسمالي العالمي، واتّسمت علاقاته بعدم التكافؤ. وهذا يستلزم إقرار الأطراف المكونة للعلاقات الاقتصادية الدولية بأن هناك أمراً جديداً في العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتطورة. غير أن إلغاء أو تعديل العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة يتطلّبان السير في اتجاهين: **أولهما** تعديل الإطار التنظيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية. أما **الثاني** فهو تعديل هيكل العلاقات.

٢. **إجراء تغييرات جوهرية في نظام النقد العالمي، تشمل الآتي:**

أ. زيادة عدد أصوات الدول النامية في صندوق النقد والبنك الدوليين، لاختراق السيطرة الاحتكارية القائمة فيهما، أي سيطرة الدول الرأسمالية أو المتقدمة الصناعية المهيمنة على سياسات هاتين المؤسستين، بإعطاء الأحقية وليس التفرد في القرار الاقتصادي، ومنع استخدامهما كذراع للسيطرة.

ب. تعديل شروط الإقراض العاجل، بهدف دعم الوضع الاقتصادي للدول النامية، وتمكينها من الاستمرار في عملية التنمية، وعدم فرض برامج التقشف العليا، (كفرض القيود على الطلب، وتخفيض قيمة العملة، وانكماش القروض المحلية)، إضافة إلى إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة، وزيادة القروض المدعومة وتطويرها، وهي قروض، ترمي إلى تلافي آثار التذبذب في التصدير. وبهذه الخطوة تحصل الدول النامية على التعويض الضروري، عندما تنخفض عائدات التصدير، وتسوء شروط التبادل التجاري.

ج. تقليص الديون أو إعادة هيكلتها، أو حتى إلغاء ديون الدول النامية، ولاسيما الأقل نمواً؛ وبالمقابل زيادة المعونة للبلدان الأشد فقراً، عبر قيام الدول

(١) د. صالح ياسر حسن: **الاقتصاد السياسي للأزمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة فهم الجذور**، ط١، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١١، ص٥٦١، ٥٦٢.

المهيمنة على النظام الاقتصادي الدولي بتكريس جزء من الناتج المحلي السنوي كل سنة لدعم التنمية في هذه الدول، وفق ما نصت عليه إستراتيجيات الأمم المتحدة في هذا الشأن.

د. إعادة صياغة فلسفة التنمية، وجعلها مركَّزة في الذات، ونقل عملية التراكم من تراكم معتمد على الخارج إلى تراكم يعتمد على الداخل، وعلى الإمكانات الداخلية في تمويل التنمية، ومحاولة نبذ الاعتماد على سياسات تعايش هذه الاقتصاديات مع العجز المثلث (عجز الموازنة، وعجز الميزان التجاري، وعجز ميزان المدفوعات)، واستسهال طريقة الاستدانة في ظل يُسر الاقتراض(١).

هـ. بذل الجهود الكفيلة بإزالة العقبات التي تعرقل دخول الدول النامية إلى أسواق رأس المال العالمي، ووضع وسائل ملائمة لرؤوس الأموال الطويلة، كذلك تنظيم حركة الأموال، وفرض ضوابط فاعلة تحدُّ من هذه المضاربات وتلك الأزمات، سواءً المفتعلة أو غير المفتعلة، عبر إقامة مؤتمر نقدي عالمي، بعيداً عن مؤسسة صندوق النقد والبنك الدوليين، لمناقشة أزمة النظام النقدي وآلية الإقراض والمساعدات، والاتفاق على نظام جديد يراعي مصالح البلدان النامية، ويمنحها السيولة التي تلزمها بشروط ميسرة(٢).

و. تنفيذ سياسات الأمن الغذائي للبلدان النامية، وإعادة النظر في سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين، لأن البلدان المتقدمة تقدم عادة إعانات إلى قطاعاتها الزراعية، في حين تفرض على البلدان النامية الضرائب والقيود ؛ لذا فإن تأثير إصلاحات الأسواق العالمية تكون غير فعالة. وقد أدت هذه السياسات، المرتبطة بإضفاء الاستقرار على الاقتصاد الكلي في عدد من البلدان النامية، إلى حدوث ارتفاع شديد في الأسعار، بسبب تصحيح معدلات أسعار الصرف، وخفض الإعانات المقدّمة إلى الأغذية(٣).

---

(١) طاهر فاضل البياتي: **الإصلاح المالي في دول العالم الثالث بين رؤية صندوق النقد الدولي والخيارات البديلة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد٤٠، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٤، ص٣٣.

(٢) د. صالح ياسر حسن، مصدر سابق، ص٥٦٣.

(٣) أسوان عبد القادر زيدان، آمنة عبد الإله حمدان: **سياسات الأمن الغذائي في بلدان نامية مختارة**، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٢٤، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص٢٧١.

ز. وجوب أن تكون نظرة الدول الصناعية الكبرى إلى العالم نظرة عامةً، وإلى الدول النامية نظرة تكاملية، وذلك في إطار تجسيد أو ترجمة أهداف العولمة الاقتصادية، المنبثقة من وحي وفكر غربي؛ الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة العولمة الاقتصادية من ناحية أهدافها وآلياتها، حيث تنسجم مع المصالح المشتركة لدول العالم وشعوبه، من دون أن تنفرد بترجمة هذه العولمة لصالحها[1].

ح. العمل على فهم العولمة والتعامل معها بحذر، وعدم التسرع في اتخاذ القرارات، وعقد لقاءات وندوات تضم الاقتصاديين والتجاريين لدراسة ظاهرة العولمة بشكل عميق، وتشجيع الاستثمار الحكومي والخاص في البنية التحتية والخدمية، لامتصاص البطالة، وتوسيع السوق الداخلية والمشتركة، وتطبيق برامج إصلاح إداري ومالي واقتصادي، ومراجعة الأنظمة والتشريعات وتطويرهما، وإزالة العراقيل والتعقيدات الروتينية لتيسير هذه الأنظمة وتنفيذها، بما يساعد على مواكبة سرعة الحركة في التعامل مع المتغيرات.

ط. توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والترانزيت، والتجارة الخارجية، وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية في القطاع العام، وخصخصة بعضها إذا استدعى الأمر، وتسهيل القروض وتحويل الأموال بين الدول العربية، وإقامة برامج عامة لتوعية المستهلكين وإعلامهم، مع مراعاة التقاليد الثقافية للمجتمع بكل فئاته، وزيادة الوعي الثقافي لحماية المستهلكين، وتحصين المجتمع من الخلل الفكري.

ي. تعميق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتوسيع قاعدة التجهيزات الأساسية، والنهوض بالموارد البشرية، ودعم النمو في القطاعات الاقتصادية والصناعية والسياحية والمصارف، بشكل يلائم متطلبات العولمة.

ك. إنّ السوق العربية المشتركة تعدّ ضرورة حياتية تقتضيها الظروف الراهنة. فالعصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات الاقتصادية. ويمكن للدول العربية استغلال

(١) نجيب عبد اللّه الشامسي: مصدر سابق، ص١١٤.

موقعها الإستراتيجي في قلب العالم، مع العلم أن الدول الغربية التي أنشأت سوقاً مشتركةً، لاتتمتع بما تتمتع به الدول العربية من المزايا والخصائص، حيث الموقع والموارد الطبيعية والمائية والثروات والموارد البشرية[1].

❖ خامساً: التعاون الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب:

قد أدت الجهود الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب إلى نجاحات ملحوظة، مثل خفض عائدات النفط المفترضة من ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٥ إلى ٢٥٠ مليون دولار المتوقّعة عام ٢٠١٦.

أكدت مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسل الأموال (فاتف) (FATF) وجوب قيام الدول باتخاذ خطوات فورية للانضمام إلى اتفاقية فيينا للعام ١٩٨٨، واتفاقية باليرمو للعام ٢٠٠٠، واتفاقية الأمم المتحدة أيضاً لمكافحة الفساد للعام ٢٠٠٣، واتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب للعام ١٩٩٩؛ ووجوب تطبيقها بشكل كامل. كما أن الدول مدعوة للمصادقة على الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة وتطبيقها حيث أمكن، مثل اتفاقية المجلس الأوروبي الخاصة بالجرائم الإلكترونية للعام ٢٠٠١، والاتفاقية الأميركية الدولية لمحاربة الإرهاب للعام ٢٠٠٢، واتفاقية المجلس الأوروبي الخاصة بغسيل الأموال. وعلى الدول أيضاً تقصّي عائدات جريمة تمويل الإرهاب للعام ٢٠٠٥، وحجزها ومصادرتها[2]. وقد أدى تصاعد ارتكاب جريمتي تمويل الإرهاب وغسيل الأموال إلى تطور الجهود الدولية على صعيد الاتفاقيات الدولية المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بمكافحة هاتين الجريمتين، ولاسيما عند الرجوع إلى مرحلتين من المراحل الثلاث لجريمة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال. فالأولى هي الإيداع، والثالثة هي الدمج أو الاختلاط؛ لأن كل مرحلة من هذه المراحل تجري في دولة مختلفة، والربط في ما بينهما يجري في

(١) نجيب عبد اللّه الشامسي: مصدر سابق، ص٧٨.

(٢) نقلاً عن المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)، التقرير السنوي للعام ٢٠١٢، ص٢٤.

المرحلة الثانية، حيث تعبر خلالها الأموال من حدود دولة الإيداع لتستقر في دولة أو في دول الاختلاط؛ ثم ينعقد لهذه الدولة أو الدول القضاء المختص عند المرحلة الأخيرة من جريمة تمويل الإرهاب. ولا يمتد هذا القضاء المختص من دولة الإيداع إلى هذه الدول، بل يبقى لدولة الإيداع أن تلجأ إلى جميع وسائل التعاون القضائي الدولي في المجال الجنائي، حتى تتمكّن من القضاء على هذه الجريمة، التي بدأ ارتكابها على أراضيها. ولهذا يعد التعاون الدولي عنصراً مهماً من عناصر مكافحة تلك الجرائم(١). تُعد مكافحة غسيل الأموال في العالم من المسائل المهمة والمعقدة، إذ ترتبط بالجريمة المنظمة والمخدرات والأعمال غير المشروعة؛ وهنالك مافيات محترفة في هذه العملية، لذلك فإن الأعمال المصرفية في العالم تسودها اليوم حالة شديدة من اليقظة والحذر. لأن الجهاز المصرفي يعد إحدى ساحات الحرب على غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تطورت أساليب مكافحة غسيل الأموال ونشأت مجموعة العمل المالي الدولية (فاتف) (FATF)، التي فرضت قواعد ومعايير محدَّدة لمكافحة عمليات غسيل الأموال، وأوجبت على الدول تبنّيها، وإلا فسوف توضع الدول غير الملتزمة هذه المعايير على لائحة الدول غير المتعاونة؛ الأمر الذي يؤثر في سمعة الدولة وسمعة جهازها المصرفي والمالي، الذي يُمكن أن تُفرض عقوبات بحقه. وقد أكد ذلك مجلس الأمن عبر قراراته، وعبر توصيات مجموعة العمل المالي الدولية(٢).

جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتطلب مجموعة من الإجراءات على المستوى الدولي، أهمها:

١. ضرورة تضافر الجهود الدولية للتصدي لهاتين الجريمتين، عن طريق تنسيق الجهود والإجراءات والتشريعات الدولية والمحلية، وإصدار تشريعات تمنع كل أشكال التجارة غير المشروعة، وليس تجارة المخدارت فقط؛ وكذلك إصدار

(١) د. عادل محمد السيوي: **التعاون الدولي في مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب**، ط١، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٨، ص٣٥، ٣٦.

(٢) زهير علي أكبر: **مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب**، منشورات البنك المركزي العراقي، ص٢. على الرابط التالي لموقع البنك المركزي العراقي على «الإنترنت»
http://www.cbi.iq/documents/zuhair5.pdf

تشريعات لتسهيل مراقبة أسواق المال، وإخضاع تجارة الإنترنت لتشريع دولي يمنع استخدامها في عمليات غسيل الأموال(١).

٢. عدم قصر الجريمة الأصلية على مجموعة جرائم محددة، حتى لا يقع المُشرِّع في مأزق يجعله مطالباً بتعديل قانون غسيل الأموال لإضافة جرائم أخرى، وبالتالي يضمن هذا اتساع نطاق الجريمة الأصلية ليشمل كل جناية تُدرُّ أموالاً يمكن أن تكون غير مشروعة. ولهذا يجب إخضاع جميع المؤسسات المالية لضوابط وقوانين محددة لمحاربة عملية غسيل الأموال، مع الكشف عن المتورطين فيها، ومصادرة هذه الأموال التي تكون محلاً لها، وتطبيق الضوابط الصارمة على المؤسسات التي تتعامل بالأموال، كشركات التحويل المالي والصيرفة؛ حتى تضيق الدائرة على غاسلي الأموال، ويمنعون من استغلال تلك المؤسسات أو الشركات(٢).

٣. من الثابت تاريخياً أن الحضارة العربية الإسلامية قد انصهرت فيها جميع الحضارات التي سبقتها. وما تشهده المنطقة العربية اليوم يتناقض تماماً مع ما كانت عليه لقرون من الزمن، لذلك يجب نبذ التفرقة والتشرذم في الصف العربي، والعمل على عدم تحوُّل هذا الانقسام الحاد داخل الكيانات السياسية المكونة إلى صراعات مذهبية طائفية(٣). ولتجنُّب ذلك يجب القيام بجهود جادة، تتضمن عقد مؤتمرات واجتماعات موحدة للمتخصصين والخبراء، من إداريين وقانونيين ومنظمي معلومات ومحاسبين واقتصاديين وغيرهم من ذوي الاختصاص، لوضع مفهوم حديث وشامل لجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وعقد اتفاقية عربية نموذجية موحدة، بخطوط عريضة، تشرف عليها جامعة الدول العربية، وتضمن التنسيق بين المؤسسات المالية والتشريعة والأمنية، على غرار اتفاقيات

(١) أحمد هادي سلمان، لهيب توما ميخا: **الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الأموال**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٦٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص٢٢٩.

(٢) د. محمد نصر محمد: **مكافحة الإرهاب الدولي - دراسة تطبيقية على مكافحة غسيل الأموال**، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٤٢٦.

(٣) محسن دلول: مصدر سابق، ص٨٨.

الدول الأوروبية والأميركية، تُوحد وتُقر فيها المبادئ والأحكام، ويُحقَّق التعاون القانوني والاقتصادي. وهذا ما دعا إليه القانون العربي النموذجي الاسترشادي لمكافحة غسيل الأموال، في مادته الثالثة، تحت عنوان: واجبات المكافحة[١].

٤. يتوجب على كل بنك مركزي عربي إلغاء تراخيص وتصاريح أي بنك أو مصرف أو شركة، أو أية مؤسسة مالية، يثبت تورُّطها في جريمة غسيل الأموال. ويجب تقديم القائمين على هذا البنك أو غيره إلى المحكمة الجنائية المختصة، بتهمة الإضرار بالمصالح العليا للبلاد وباقتصادها الوطني. وقد ثبت على مدى السنوات الماضية تورُّط عدد من موظّفي البنوك في مساعدة المجرمين والمتهربين من سداد قروضهم المستحقة، من دون ضمانات كافية، والهرب خارج البلاد[٢].

٥. توحيد التعاون على المستوى المحلي والإقليمي، إذ إن من الضروري أن تتولّى وزارة التجارة في دول الإقليم مسؤولية إصدار تراخيص مزاولة التجارة، وفتح الشركات، وفتح سجلات التجارة للأفراد؛ وأن تتولّى متابعة أشكال الأنشطة والأعمال وحجمها، والتحقيق في الطلبات التي ترد من أشخاص لا يملكون سيولةً ظاهرةً، أو أصولاً ثابتةً، تمكّنهم من مزاولة أنشطة تجارية. ويتحقّق كل ذلك عن طريق التعاون بين المصارف ومؤسسات النقد والجهات الأمنية، لكشف الثروات المخفية التي يُخطّط لضمها إلى أموال مشروعة، أو تحويلها إلى مشروعات نظيفة[٣]. ويمكن التعاون مع المنظمات المختصة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفق الجدول رقم (٣).

(١) د. مصطفى يوسف كافي: مصدر سابق، ص٧٠.
(٢) د. محمد نصر محمد: مصدر سابق، ص٤٢٧.
(٣) المصدر نفسه.

الجدول رقم (٣): أسماء بعض المنظمات والهيئات الدولية المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

ت	اسم المنظمة	اختصار الاسم	Name of Organization
١	مجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة غسيل الأموال	FATF	Financial Action Task Force on Money Laundering
٢	المفوضية (المجموعة) الأوروبية	EC	European Commission
٣	المجلس الأوروبي	CE	The Council of Europe
٤	مجلس التعاون الخليجي	GCC	Gulf Cooperation Council
٥	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD	Organization for Economic Cooperation and Development
٦	مؤسسة مواجهة الجرائم المالية	FINCEN	Financial Crimes Enforcement Network
٧	مجموعة السبع	G-7	Group of Seven (7)
٨	مجموعة الثماني	G- 8	Group of Eight (8)

المصدر: زهير علي أكبر: **مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب**، منشورات البنك المركزي العراقي، ص٤٠. على الرابط التالي لموقع البنك المركزي العراقي على شبكة الإنترنت

http://www.cbi.iq/documents/zuhair5.pdf

ت	اسم المنظمة	اختصار الاسم	Name of Organization
٩	مركز الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية	UNICPC	United Nations International Center for Crime Prevention
١٠	منتدى الاستقرار المالي	FSF	Financial Stability Forum
١١	معهد الأمم المتحدة الإقليمي للأبحاث حول الجريمة والعدالة	UNICRI	United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute
١٢	مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA FATF	Middle East and North Africa Fnancial Action Task Force

❖ سادساً: العقوبات الاقتصادية ومكافحة الإرهاب

جرى تأسيس نظام العقوبات وإدخاله إلى نظم مكافحة الإرهاب الدولية، بموجب القرار ١٢٦٧ للعام ١٩٩٩، والقرار ١٣٣٣ للعام ٢٠٠٠. وجاء ذلك بغية التصدّي لتنظيم القاعدة وحركة طالبان، وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وتتكوّن العقوبات من ثلاثة تدابير قسرية رئيسة، هي تجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة. وتعد العقوبات من الأدوات الوقائية التي تهدف إلى تجميد جميع الأموال والأصول المالية التي يملكها الأفراد المتورطون في التنظيمات الإرهابية. وتقوم العقوبات المستهدفة على المعلومات الاستخبارية، التي تقدّمها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتشمل تلك العقوبات التدابير الإدارية والقانونية، وتستخدم فيها جميع الأدوات والمؤسسات المالية، لممارسة الضغوط القسرية على الأطراف المعتدية بشكل ملموس. ويفرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على «القائمة الموحدة»، التي تحتوي على أسماء وتفاصيل شخصية لأولئك الأشخاص الطبيعيين

أو الاعتباريين، الذين يَثبت أن لهم صلة بالإرهاب[١]. وقد وُضعت مؤخراً «العقوبات الذكية» "Smart sanctions"، التي تستهدف مباشرةً منتهكي القانون الدولي، أي المشتركين بالأعمال غير المشروعة، بدلاً من العقوبات التقليدية التي كانت تظلم السكان الأبرياء الذين ليس لهم ذنب. والأساس المنطقي الكامن وراء هذه العقوبات هو استهداف معظم الجماعات والمنظمات التي تكون تحت طائلة المسؤولية، بدلاً من فرض عقوبات على الدولة ككل، ومعاقبة السكان. وقد سبّبت العقوبات التقليدية في الماضي معاناة إنسانية للمدنيين[٢]. وتعدّ العقوبات الاقتصادية أداةً من أدوات مكافحة الإرهاب؛ فهي تحاول عرقلة الترتيبات المالية للجماعات الإرهابية. وتهدف العقوبات الاقتصادية إلى فرض القيود على التجارة والاستثمار، والقيود على السفر، وتجميد، بل الاستيلاء على الموجودات المحتفظ بها في البلدان الأجنبية. ولكن من الصعب تطبيق العقوبات على الإرهابيين، لأنها لا تعمل على تقييدهم، فهم لا يملكون الاقتصادات «الرسمية»، كما هي الحال مع المنظمات الإجرامية. والأنشطة الاقتصادية التي يجري استهدافها يجب أن تكون مرتبطة على وجه التحديد بالأفراد أو المنظمات التي صنفت إرهابية. ولتكون هذه العقوبات فعالة، يجب أن تستند إلى أسس قانونية دولية، من أجل ضمان عدم تداخل هذه الإجراءات مع الأنشطة المشروعة[٣].

وبمقتضى القرارات ١٩٩٩/١٢٦٧، و٢٠٠٠/١٣٣٣، و٢٠٠٢/١٣٩٠، المكرّرة في القرارات ٢٠٠٣/١٤٥٥، و٢٠٠٤/١٥٢٦، و٢٠٠٥/١٦١٧، و٢٠٠٦/١٧٣٥، و٢٠٠٨/١٨٢٢، و٢٠٠٩/١٩٠٤، و٢٠١١/١٩٨٩، ألزم مجلس الأمن جميع الدول بالآتي[٤]:

(١) Giulia Gargantini, European cooperation in counter-terrorism and the case of individual sanction, Perspectives on Federalism, Vol. 3, issue 3, 2011, p161-162.

(٢) Andrew Hudson, Not a Great Asset: The UN Security Council's Counter-Terrorism Regime: Violating Human، Berkeley Journal of International Law Volume 25 Issue 2 Article 4, 2007, p205.

(٣) David Gold, Economics of Terrorism, International Relations and Security Network, Graduate Program in International Affairs, 2004, p15.

(٤) د. عبد الله علي عبو: **جزاءات مجلس الأمن ضد الأفراد والكيانات من غير الدول**، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ٥٥، المجلد ١٥، جامعة الموصل، كلية الحقوق، ٢٠١٢، ص٢١٤.

١- القيام من دون تأخير، بتجميد الأموال وسائر الأصول المالية والموارد الاقتصادية، بما فيها الأموال المستمدة من ممتلكات تكون حيازتها أو التحكم فيها بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

٢- منع الدخول إلى أراضيها أو المرور عبرها.

٣- منع القيام، على نحو مباشر أو غير مباشر، بعمليات توريد الأسلحة والعتاد المتصل بها، أو بيعها أو نقلها، بما في ذلك المعدات العسكرية وشبه العسكرية، ومنع المساعدة أو التدريب المتعلقين بالأنشطة العسكرية، والمشورة التقنية، في كل ما يتصل بأفراد أو جماعات أو مؤسسات.

هناك عدة ملاحظات مفيدة تسهم في تقويض الموجودات المالية للمنظمات الإرهابية، وأهمها الآتي[1]:

أـ يجب الاستفادة من قرارات مجلس الأمن، ومن اجتماعَيْ «إنترلاكن» اللذين أقرّا بالإجماع تعريفات لمفاهيم مثل: (أموال ومصادر مالية أخرى، وماهو مملوك أو تجري السيطرة عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتجميد، وخدمات مالية، وموجودات). وهي تعريفات يمكن استخدامها وإضافتها إلى القوانين الداخلية لتعزيز الجهود الحالية في مكافحة الإرهاب.

ب ـ ما دامت المؤسسات المالية في القطاع الخاص تقف على الخطوط الأمامية في معركة تطبيق العقوبات المالية ضد الإرهابيين، فإنها تحتاج إلى الحماية من عواقب قد تنشأ نتيجةً لالتزامها قرارات مجلس الأمن والتشريعات الخاصة الأخرى. وإذا لم تمنح الحماية القانونية، فإن تجميد الأموال قد يوقع المؤسسة المالية في حالة انتهاك لالتزاماتٍ جوهريةٍ تجاه عملائها. ويمكن تلافي هذه المشكلة عن طريق تضمين شروط عدم المسؤولية، في القرارات والتشريعات الخاصة، ودعوة الدول إلى تطبيق روح القرار.

ج ـ عند تطبيق العقوبات المالية المتمثلة بتجميد الموجودات الإرهابية، يجب أن تمنح المؤسسات المالية صلاحية تتبع المعاملات المالية بأثر رجعي. وفي هذه

(١) كين بوث، تيم ديون: **عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، ترجمة: صلاح عبد الحق، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة، ٢٠٠٥، ص١٠٧، ١٠٨.

الحالة يجري تتبع الأموال إن وجدت في الأسواق العالمية، والتشهير بالجهات التي توفر الملاذ الآمن لأموال المنظمات الإرهابية.

د- يجب توفير أكبر قدر ممكن من البيانات التعريفية، الشمولية والتفصيلية، للعملاء والشركات والمنظمات التي تتعامل معها المؤسسات المالية. وهذا يتطلب التعاون والتنسيق الاستخباري المتعدد الأطراف، سواء أكان على النطاق المحلي أم على النطاق الإقليمي والدولي، لاكتشاف الاستخدام المحتمل لنظام الحوالة، إذ لا يمكن اكتشافه عبر المراقبة الإلكترونية، والتعاملات المصرفية الرسمية(١).

هـ- ضرورة التعاون المتعدّد الأطراف، للقيام بجهد عالمي فاعل في سبيل مكافحة الإرهاب، بالنظر إلى أن ثمة دولاً تفتقر إلى الكفاءات الإدارية المطلوبة لتطبيق قرارات مجلس الأمن بشكل فاعل. ولمتابعة العقوبات وتحسين الكفاءة على تنفيذها، وتعريف «الممارسات الفضلى» على المستوى القومي في مجال العقوبات المالية الموجّهة، فإن هناك حاجة ملحّة إلى تعميم «الممارسات الفضلى» على مراكز الأوفشور «offshore»(*) المالية، وعلى الدول الأكثر احتمالاً لأن تكون نقطة عبور لأموال الإرهابيين(٢).

---

(١) كين بوث، تيم ديون: مصدر سابق، ص١٠٩.

(*) "offshore" يطلق على بعض الجزر القريبة من الداخل الأوروبي، مثل جزر البهاما وجرسي والكايمان، التي كانت جزءاً من مستعمرات سابقة. ورغم أنها تتمتع في غالبيتها باستقلال ظاهري عن البلد الأم، فإنها مرتبطة عن كثب بالعواصم المالية والسياسية الكبرى. وتعد هذه الأماكن ملاذات آمنة لإيداع أموال الكبار وأموال الجريمة والأموال المنهوبة، حيث تضمن سرية المودعين، ولا تخضع أموالهم لضرائب تذكر. وهذه الملاذات ليست مقصورة على تلك الجزر، بل هي قائمة في قلب العواصم الكبرى. لذلك يستخدم تعبير «الأوف شور» للدلالة على تلك الملاذات الآمنة للأموال. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من نصف الأصول المصرفية، وثلث الاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية تمر عبر «الأوف شور»، ونحو ٨٥٪ من التعاملات المصرفية وإصدارات السندات، تجري في مكان يسمى اليورو ماركت، وهي منطقة «أوف شور» غير تابعة لأية دولة. وفي العام ٢٠١٠، قدّر صندوق النقد الدولي أن الميزانيات العمومية لجزر المراكز المالية الصغيرة وحدها يبلغ مجموعها ١٨ تريليون دولار، أي ما يساوي ثلث حجم الناتج المحلي للعالم كله. وذكر تقرير مكتب المساءلة الحكومي الأميركي في العام ٢٠٠٨ أن ٨٣ شركة، من أكبر مئة شركة أميركية، لها فروع في الملاذات الآمنة. واكتشف بحث أجرته في العام ٢٠٠٩ شبكة «عدالة الضرائب» أن ٩٩ من أكبر مئة شركة أوروبية كانت تستخدم أفرع «أوف شور». للمزيد ينظر في: نيكولاس شاكسون: **مافيا إخفاء الأموال المنهوبة**، ترجمة د. فاطمة نصر، ط١، دار سطور الجديدة، القاهرة، ٢٠١١، ص١٩.

(١) كين بوث، تيم ديون: مصدر سابق، ص١٠٩.

المبحث الخامس

معالجة ظاهرة الإرهاب في العراق ومكافحتها

تعد ظاهرة الإرهاب خطراً حقيقياً على حياة البشرية في جميع أرجاء المعمورة. وقد أصبحت اليوم تتمدَّد وتحتل مساحات جغرافية شاسعة. وقد ازدادت تطوُّراً أكثر من ذي قبل، واستغلت استخدام الدول أساليب مكافحة الإرهاب التقليدية التي تعتمد على القدرة الإكراهية العسكرية، وعدم انتهاجها طرائق متطورةً في مكافحة الإرهاب؛ إذ لا يكفي أن يكون رد الفعل قسرياً قائماً على أساس العنف فقط، لأن ذلك يخلق عقلية القلعة الحصينة، الأمر الذي يرفع من وتيرة ردود الفعل المتمثّلة في زيادة تجنيد الإرهابيين وتحصين الجماعات الإرهابية في المناطق الموجودة فيها. لذلك يجب أن تكون مكافحة الإرهاب استباقية واستشرافية، لمواجهة الفكر الإرهابي الذكي المتغيّر، والمخطّط للمستقبل، القائم على التفكير الوقائي. يجب أيضاً أن تكون قادرةً على إقناع الإرهابيين وأنصارهم والمتعاطفين معهم بالتخلي عن مساراتهم المدمرة، والبحث عن طرائق آمنة وغير عنيفة لتحقيق أهدافهم(١). ويجب اعتماد سياسة لمكافحة الإرهاب على المدى الطويل، مع استخدام اضطراري لسياسة المدى القصير للرد على الهجمات الإرهابية؛ لأن بلداً كالعراق لديه بيئة أمنية معقدة، تتزامن وتتشابك مع الكثير من التهديدات على كل المستويات. وأصبح من

(١) Ronald Crelinsten, Perspectives on Counterterrorism: From Stovepipes to a Comprehensive Approach, journal Perspectives on Terrorism, Vol 8, No 1, Center for Terrorism and Security Studies, 2014, p12.

البدهي تجاوز خطاب الاستقطاب، والتفكير والبحث عن سبل للعمل على مستويات عدة في آن: محلياً وعالمياً، تكتيكياً وإستراتيجياً، سياسياً واقتصادياً، سرّاً وعلانيةً، مؤسسياً وفردياً، هجومياً ودفاعياً. والخيارات الأساسية هي اتباع نهج شامل قائم على مجموعة كاملة من الخيارات، والابتعاد عن النهج القانوني والعسكري قدر المستطاع، وطرح المبادرات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية الرامية إلى تقويض انتشار فيروس الإرهاب من التشدد والأفكار التكفيرية التي تمجّد استخدام الإرهاب(١).

(١) Ronald Crelinsten, Perspectives on Counterterrorism: From Stovepipes to a Comprehensive Approach, journal Perspectives on Terrorism, Vol 8, No 1, Center for Terrorism and Security Studies, 2014, p12.

المطلب الأول:

القوة الناعمة لمعالجة الإرهاب ومكافحته

❖ أولاً: الجانب السياسي

أظهرت أحداث ما بعد العام ٢٠٠٣ الممتدة إلى العام ٢٠١٥ وما تلاها، أن العراق يعيش محناً مختلفة، ويعاني صراعات داخلية على السلطة، وإخفاقات أنظمة الحكم المتتالية؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم الانقسامات الطائفية في صفوف الشعب العراقي من جهة، وبين العرب والأكراد من جهة أخرى[1]. **وهذا كله يستوجب معالجة الأوضاع السياسية انطلاقاً من حل الخلافات السياسية التي تسبّبت في زيادة وتيرة الإرهاب.**

١. تعدّ الديمقراطية العلاج الشافي من الداء الثلاثي: الإرهاب، والتخلف، والتطرف، لأن المستقبل يُعنى بالنتيجة الديمقراطية، ولأن مهمة الديمقراطيين مهمة مستقبلية. ففي الأزمنة المعاصرة تتوزّع مسارات كل مجتمع سياسي على ثلاث حقب، الأولى هي الماضي، والثانية هي الحاضر، والثالثة هي المستقبل، فالحقبتان الأولى والثانية، تنطويان على مساوئ ومحاسن، لأن المجتمع يقدّس الماضي بمحاسنه ومساوئه، ويبحث عن عودته، مع الرفض، بل العداء، للحاضر بمحاسنه ومساوئه، تقابله مجموعات من الحاضر، تقدس الحاضر بمحاسنه ومساوئه وتتمسّك به، مع الرفض، بل العداء للماضي بمحاسنه ومساوئه. وهذا التقديس المتبادل للحقبتين الماضي والحاضر، يعطّل الوصول إلى الحقبة الثالثة، المستقبل،

---

(١) أنتوني كوردسمان، وآخرون: **العراق في مدار الأزمات**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ترجمة: حاتم العكيلي، مجلة حوار الفكر، العدد ٢٩، المعهد العراقي لحوار الفكر، ٢٠١٤، ص٧٦.

في حياة المجتمع السياسي، ويجعل المهمة المستقبلية صعبة وشبه مستحيلة؛ لأن مهمة صناعة مستقبلٍ خالٍ من مساوئ الماضي والحاضر من دون التخلي عن محاسنهما[1]، تستدعي نشر ثقافة الديمقراطية، وإبراز معارفها وفضائلها، ونشر التوعية لحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي والدستور، والتشجيع على المشاركة السياسية، وتعميق الروح الجماعية، وثقافة التسامح، والكرامة الإنسانية، وتعزيز الديمقراطية الاجتماعية، إذ يُعدُّ وجود نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، ونظام ثقافي منفتح على ثقافات العالم، عنصراً أساسياً من عناصر البناء الديمقراطي. ويجب زيادة العمل وفق مبدأ النيات الحسنة. وما يعطي النيات الحسنة أهميتها هو أن المكتسبات الديمقراطية لم يصنعها الشعب، بل هي عبارة عن غطاء من النخبة السياسية، لديمقراطية أضحت، هي ورديفتها المواطنة المتساوية في حقوق الإنسان، رهينة قرارات الهيئات العليا السلطوية وتصرُّفاتها. وبناء على ذلك، فإن النيات الحسنة والصادقة من النخب السياسية تؤدي دوراً رئيساً في تعزيز الديمقراطية في ظل ضعف الفاعليات السياسية المؤثرة[2].

٢. الاعتماد على الحوار والتفاهم السياسي، وليس على الصراعات والتنافرات السياسية، لأن من الضروري الابتعاد كلياً عن قواعد اللعبة الصفرية، بمعنى أن الرابح يأخذ كل شيء، والخاسر يخسر كل شيء. ومن الضروري أن تخدم اللعبة كل الأطراف والأطياف. ثم إن الاتفاق بشأن بعض القضايا والاختلاف في بعضها الآخر، يدفعان نحو التمييز في النشاط السياسي وصنع القرارات السياسية، فقبول المبادئ الرئيسة التي تشكّل مرجعيات لتنظيم شؤون الدولة والمجتمع، وكذلك القواعد السياسية وقداسة المؤسسات، يُعدّ من مسائل القبول الأساسي، بينما يتركّز القبول الثانوي في السياسات والمسائل المتعلقة بالقبول الأساسي،

(١) د.عامر حسن فياض: **داعش، مشروع أميركي صهيوني لتقسيم العراق إلى دويلات تطرُّف وتخلُّف**، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات، العدد١٠، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ٢٠١٤، ص٦٣.

(٢) سهيلة عبد الأنيس: **في معوقات التحوُّل الديمقراطي، دراسة المعوقات الداخلية**، المجلة السياسية والدولية، العدد ٧، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص١٢٨.

إذ يتعيّن أن يكون هناك اتفاقٌ عامٌ أو شبه عام عليه، وما عدا ذلك يخضع لكل الاختلافات[١].

٣. أهمية الحوار كوسيلة للتعبير عن الرأي، وأسلوب للحياة؛ كي يتحقّق التعايش عن طريق منهجية شاملة تلتزم الأصول والضوابط الوطنية، وتُجنى الفائدة من الاختلاف والتنوع الفكري، لأن ذلك سُنّةٌ كونيةٌ وحقيقة تاريخية لا يمكن إلغاؤها وتجاوزها. على أن يجري في الوقت نفسه ضبط الحقيقة والموضوعية والعدل، وتحرّيها، وتحديد مرجعيّتها وفق الضوابط الدستورية والقانونية المعتبرة، والتركيز في ضرورة محاسبة من يمس الثوابت الوطنية والمصالح المتفق عليها أو حريات الآخرين وتوجّهاتهم[٢].

٤. سيادة القانون بأبسط مدلولاته، وعَدُّ الشعب مصدر السلطات كلها، عبر اختيار السلطة السياسية، كونها نتيجة اختيارٍ حرّ للجماهير. وهذا المبدأ، عند تطبيقه، سوف يلغي فكرة التمسك بالحزب الواحد والحزب المهيمن. ولا بُدّ للنظام الديمقراطي في العراق من أن يتّخذ مسار الحكم غير الأبدي، وينتقل من مجموعة إلى أخرى، ومن حزب إلى حزب، ومن حقبة إلى أخرى، بحسب رغبات الشعب. ولا بُدّ أيضاً من مراعاة الفصل بين السلطات في العراق، أي الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، واستقلال القضاء، وتعزيز الرقابة القضائية على دستورية القوانين وإرداتها[٣].

٥. تطوير مبدأ المصالحة الوطنية[*]؛ إذ لا بد أن يكون هذا المبدأ من الأسس التي

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم، عبد الجبار أحمد عبد اللّه: **التحوُّلات الديمقراطية في العراق (القيود والفرص)**، مركز الخليج للأبحاث، دراسات عراقية ٣، ٢٠٠٥، دبي، ص١٠٠.

(٢) د. عبير سهام مهدي: **مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق**، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢٢، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص١٨٧.

(٣) د.ماجد محمد خورشيد الداوودي: **هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الأميركي للعراق**، ط١، شركة الديوان للطباعة، بغداد، ٢٠١٢، ص٩٠.

(*) يؤكد علماء الاجتماع، ومن بعدهم علماء السياسة، أن المصلحة الوطنية وفض الخلافات مع الآخر في ظل دولة حديثة يعنيان «وجود نواة مشتركة لفئات متناقضة في محيط معيّن، وتقبل آراء بعضهم بعضاً، وهضم خلافاتهم، بعيداً عن التسلط والأحادية والتهميش والعنف، عن طريق التزام مبدأ الاحترام =

تبني عليها الجماعات السياسية في العراق فكرها وخطبها ورؤيتها. ولا بد أن تتعلم من تجاربها السابقة، ومن التجارب العالمية، كيفية حل خلافاتها وحسم مشكلاتها. فلو وجد حوار معمق بين القوى السياسية منذ زمن طويل لما بلغت الأمور حداً جعل البلاد تحت رحمة الإرهاب الدولي، ورقعةً لتصفية الحسابات الإستراتيجية. إن المصالحة الحقيقية ليست مقولة عابرة ولا مشروعاً يخص شريحة محددة أو منطقة محددة أو مرحلة زمنية محددة، بل هي عملية روحية عميقة، تقوم على أسس المكاشفة الثقافية الصريحة، وعملية نقد ذاتي، تشترك فيها كل القوى والنخب العراقية، من سياسيين ورجال دين ومثقفين، من مختلف الطوائف والأديان، بروح وطنية مخلصة، تحول دون إعطاء المؤثرات الخارجية أي دور[1].

٦. تنمية الترابط بين جميع الجماعات الإثنية داخل الجماعة الوطنية، بما يؤدي إلى تلاحمها واندماجها في كيان اجتماعي، أي أن يكون ولاء أعضاء هذه الجماعة للكل على حساب الولاء للجزء، بعبارة أخرى أن يتقدم ولاؤهم للوطن الواحد على أي ولاء (إقليمي ـ دولي)، إذ لا يمكن تحقيق الوحدة الوطنية بمعزل عن وجود تفاعل وتواصل مستمر بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية، بهدف تحقيق مصلحة مشتركة للجميع. ذلك أننا من دون هذا التفاعل والتواصل لن نتمكّن من تكوين جماعة وطنية سياسية منسجمة، ويرافق ذلك أو يلحقه شعور أو إحساس بالانتماء إلى الجماعة الوطنية ككل. إن إنجاز الوحدة الوطنية عمل لا يكون بمعزل عن الإرادة المستقلة والعمل الدؤوب، سواء للنظام السياسي أو لأعضاء الجماعة الوطنية[2].

= المتبادل لحرية الرأي وطرائق التفكير». وهذا بدوره سوف يساعد على بناء العلاقات بين المكونات الاجتماعية للشعب الواحد، والاستفادة منها، ومن هذا التنوع في إثراء الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية للدولة؛ لذلك يُعدّ مفهوم المصالحة الوطنية مفهوماً حضارياً، يؤسس لعلاقة سليمة داخل الإطار الواحد، ويسهم في بناء الدولة وتطورها. للمزيد ينظر في: طلال حامد خليل، حسن تركي عمير: **المصالحة الوطنية بين ضرورات الدين وبناء الدولة الحديثة**، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد ٥١، جامعة ديالى، كلية التربية الأصمعي، ٢٠١١، ص١٤٣.

(١) محمد صادق الهاشمي: **مشروع المصالحة الوطنية ومستقبل العراق السياسي**، ط٣، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص٩٤، ٩٥.

(٢) د. عبير سهام مهدي: مصدر سابق، ص١٨٤.

٧. ضرورة احتضان الدولة للهويات المتعددة، لمعالجة الطائفية السياسية. ولابد أن يكون هذا الاحتضان احتضاناً حقيقياً وإستراتيجياً دائماً، لا احتضاناً مؤقتاً لامتصاص واحتواء أحداث وتوترات آنية. وهذه التعددية لا تتعارض مع وحدة البلاد وسيادتها؛ لأن رابط الهوية الوطنية هو بحد ذاته هوية أعم وأشمل، وتحته تنضوي بقية الهويات بكل أصنافها. ويجب أن يكون الاحتضان كاحتضان الأم عدداً من الأجنة في بطن واحد، تغذّيهم وترويهم، ثم تلد، وتستمر في العمل على حمايتهم ورعايتهم. وهذا يجري بوساطة برامج وخطط، تستهدف بناء ثقافة مشتركة، لا فرض وحدة ثقافية. وتسعى إلى إقامة تفاهم متبادل بين أبناء مختلف الثقافات؛ لأن التعددية الثقافية، كفلسفة سياسية أو اجتماعية، تعمل على تطوير التنوع الثقافي. ومن أهداف التعددية الثقافية تطوير التفاهم بين المجموعات الثقافية. ويفضَّل أن تشمل التعددية الثقافية المناهج التعليمية، وأن تُدرَّس لتمكين الطلاب من فهم الثقافات والتعامل معها. ويُسمّى هذا النوع من التربية «التربية المتعددة الثقافات»، أو «تربية الثقافة الوطنية»[١].

٨. الاهتمام بقوى الضغط المختلفة في النظام السياسي وفي المجتمع. فالدولة مسؤولة عن التحديد الرسمي للقيم؛ علماً المجتمعات القومية كلها، تحتوي على مجموعات ذات مصالح معيّنة تحاول أن تؤثر في هذه العملية، لتجعلها تسير في اتجاهات مفضّلة لديها، وتكون السياسة الخارجية هدفاً من أهداف تلك المجموعات، شأنها شأن السياسة الداخلية، ولاسيما إذا كان الأمر يتعلق بقضايا التجارة والجوانب الاقتصادية الأخرى. وهناك قضايا، مثل حقوق الإنسان والبيئة، تؤدّي دوراً مهماً، لارتباطها المباشر بحياة الشعوب. وتُصادَف جماعات نشيطة في هذه المجالات، تدافع عن البيئة، كالسلام الأخضر؛ وتدافع عن حقوق الإنسان، كمنظمة العفو الدولية، وسواها[٢].

(١) كاظم شبيب: **المسألة الطائفية، تعدُّد الهويات في الدولة الواحدة**، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص٣٦٢، ٣٦٣.

(٢) د. عيسى إسماعيل عطية: **دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية**، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٤٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص١٠٢.

❖ ثانياً: الجانب الاجتماعي

إن نقطة الانطلاق في تعزيز الأمن، وتجاوز مرحلة الإرهاب، هي الإقرار بوجود الطائفية وعدم إنكارها، إذ لا أحد يعترف أنه طائفي، على الرغم من أن هناك طائفية واضحة. لذلك من الضروري مواجهة حقيقة النظام الطائفي، وكشف الستار عن مقوّماته الاجتماعية وأصوله التاريخية؛ لتأتي بعد ذلك المعالجة، التي يجب أن تكون مساراً لا قراراً، بمعنى أن تجاوز الحالة الطائفية يقتضي محوها من النفوس، قبل محوها من النصوص، أي إن التصدي للطائفية يجب أن يبدأ بالنفوس، ثم يمتد إلى الوسائل الأخرى؛ لأن عملية التدرُّج هي الطريق الوحيدة للسلوك الصحيح الذي يتبنّى تجاوز الحالة الطائفية، بدلاً من الحديث عن اتخاذ قرار بإلغائها[1]. ولمّا كانت ظاهرة الطائفية في العراق، تعود في الأعم الأغلب إلى أسباب سياسية، فلا ينبغي لأعضاء الجماعات السياسية تصوير هذا الأمر للرأي العام الشعبي أنه يعود إلى حجج دينية؛ لأن ذلك لا يضر بالأديان والمذاهب فحسب، بل يدمّر بنية الدولة، ويفكك نسيجها الاجتماعي وقيمها الأخلاقية أيضاً. لذلك يجب أن تكون هناك إرادة صادقة من الجميع لتجاوزها، من خلال الاعتراف المتبادل بين المجموعات والمذاهب العراقية أنفسهم، مع مراعاة مجموعة من النقاط للخروج من المشكلة الطائفية على المستويات الآتية[2]:

١. مستوى الدولة

أـ ضرورة تفعيل الجانب التشريعي في مكافحة الطائفية ومعالجتها، عبر القيام بمراجعة دستورية لبعض البنود، تعزيزاً لمبدأ المواطنة، وحمايةً لحقوق الإنسان العراقي. إن البنود التي تنص على أهمية الحقوق والواجبات تُعدُّ عامة، وغير

(١) د. حميد فاضل حسن: **إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية**، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٢، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص١٨٩.

(٢) د. أسعد كاظم شبيب: **نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر**، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٣٨، المجلد ١، جامعة الكوفة، ٢٠١٥، ص٢٠٢، ٢٠٣.

كافية، فضلاً عن أنها قد أثبتت عدم فاعليتها في كثير من الدساتير؛ لذا يجب أخذ البنود الحقوقية بطريقة واضحة وسهلة في الدستور العراقي.

ب- تفعيل إطار التعاون بين المشرّع العراقي والجهات العالمية المهتمة بضمان التعايش السلمي والمجتمعي، كالأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي؛ وإصدار قانون يُجرِّم كل قول أو فعل يُفهم منه الحضُّ على الكراهية والتمييز العرقي والديني والمذهبي بين الناس، سواء جرى داخل البلد أو خارجه، وسواء صدر عن فرد أو عن مجموعة، من خلال سنّ الفِقَر القانونية العقابية التي تنسجم مع نوع التحريض.

ج- زيادة تركيز السلطة التنفيذية في الحفاظ على النسيج الاجتماعي، واحترام التعددية الدينية والاعتراف بها، وإنزال المحاسبة الشديدة بكل من يهدِّد التعددية الدينية والمذهبية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن داخل السلطة أو من خارجها.

٢. المستوى الاجتماعي والسياسي

هناك تأثير كبير للمستوى السياسي في المستوى الاجتماعي، والعكس صحيح. وقد أصبح من الضروري أن تكون هناك وقفة للراغبين في العمل السياسي مع أنفسهم، قبل الإعلان عن أي أمر يخص المجتمع، ولاسيما على المستويات السياسية والدينية، مما يتطلّب مراعاة النقاط الأربع الآتية[١]:

أ- لما كان المجتمع العراقي من المجتمعات التي لا تزال تؤمن بالرمزية والزعامة للشخصيات في كثير من المناطق في العراق، فإنه ثمة ضرورة للتركيز باستمرار في القنوات الدبلوماسية الشعبية الثلاث (التواصل، والحوار، والتفاوض) في ما بين تلك الوجوه، سواء في حالة التراخي أو في حالات التوتر، ليرتقي المجتمع من حالة الإيمان بالقبيلة إلى حالة الإيمان بمؤسسات الدولة

(١) د. أسعد كاظم شبيب، مصدر سابق، ص٢٠٣، ٢٠٤.

ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة التي من خلالها ستكون لدينا ثقافة مجتمعية واعظة واعية، تأخذ على عاتقها، نقد الظواهر السلبية في المجتمع: كالخرافة، والشتيمة، والاستخفاف بآراء الآخرين ومعتقداتهم، سواء كان مصدر تلك الظواهر رجال الدين، أو رجال السلطة، أو عامة الناس.

ب- القضاء على بعض الثقافات التي تضر بالمذاهب الدينية والسياسية أكثر مما تفيدها، كالتبشير بالمذاهب الدينية والسياسية، والقول بالفرقة الناجية، لأنهما قد يجعلان أتباع كل مذهب ديني ينظر إلى المذهب الآخر نظرة الهيمنة والسيطرة. ويجب ترك حرية المعتقد وعدّها مسألة فردية، وترك كل ما من شأنه أن يعكّر الأجواء الاجتماعية والسياسية الحساسة في ما بين المجموعات العرقية خصوصاً، والمجتمع عموماً، ولا سيما تلك المرتبطة بالتاريخ. ويجب التركيز على ذلك في العملية التعليمية والتربوية، ونشر مفاهيم مثل: دولة المؤسسات، والحكم الديمقراطي، والمواطنة، والتعايش، والتسامح، وثقافة الأخوّة، والوحدة والمودة.

ج- من أهم الموضوعات التي ينبغي الاهتمام بها في الوقت الراهن موضوع تعزيز الأمن الفكري لمجابهة الغزو المضاد، وتحقيق المناعة الفكرية والسلوكية. والأمن الفكري مرتبط ارتباطاً وثيقاً بصور الأمن المختلفة، لأن تحقيق الأمن الفكري يؤهّلنا تلقائياً لتحقيق مجالات الأمن الأخرى. وهذا يعدُّ من القضايا الأساسية في العراق والمجتمعات العربية، لأن تمويل الإرهاب فكرياً أخطر من تمويله المادي. وكان لابد من وضع حد للبنية الفكرية للإرهاب، عن طريق تفعيل النسق الديني المعتدل المتسامح في هذه المجتمعات، وذلك باتباع الخطوات الآتية[1]:

١. تحصين عقول الشباب من أي غزو فكري مضلّل، وتحذير الشباب من خطورة

(١) سيف بن زايد آل نهيان وآخرون: **النظام الأمني في منطقة الخليج العربي؛ التحديات الداخلية والخارجية**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٨، ص٣٥٨.

الانجراف وراء الجماعات الإرهابية. ويمكن تحقيق ذلك عبر خطب الجمعة، والندوات الدينية الموجَّهة، والمحاضرات، والبرامج المتلفزة، والمؤلّفات العلمية.

٢. التركيز في وسطية الإسلام، وإشاعة روح التسامح(*) وقبول الآخر، والابتعاد عن الغلو والتكفير، وحث خطباء الجوامع ورجال الدعوة والوعظ والإرشاد على التوعية الأمنية، وتوضيح مخاطر التطرف.

٣. اختيار مجموعة من رجال الدعوة والوعظ والإرشاد من المتعمقّين في العلوم الشرعية، ليكونوا نماذج يحتذي بها الشباب، بدلاً من الانسياق وراء نماذج تحثهم على الفكر المتطرف والغلو.

٤. ترسيخ قيم حقوق الإنسان، وتوطيد المبادئ الديمقراطية، وجعلها ثقافة عامة في المجتمع يعتنقها الجميع، لتهيئة جو يكفل حرية التعبير؛ لأن الحَجْر على الفكر يؤدي إلى نتائج خطرة، تتمثل في اللجوء إلى استخدام القوة، وجعل حرية الفكر قضية في الحياة(١).

٥. جعل مبدأ المواطنة المعيار الوحيد الواجب اتّباعه في المفاضلة ما بين شخص وآخر. وهذا لا يتحقق إلا بقيام دولة المؤسسات، ووجود نظام سياسي رشيد، يؤمن بالانفتاح، ويحترم الرأي والرأي الآخر(٢).

(*) لا بد من علاج بالمضادات الحيوية، ونعني بها ذلك الخطاب الحي الواعي الذي يقوم على نبذ العنف وزرع ثقافة السلام والتسامح، وتقديم البدائل أمام المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ومحاولة صرف جهود أفراده ونشاطهم في قنوات لمصلحة المجتمع ولمصلحة التنمية، وترسيخ العلاقة بين مختلف الفئات، وتجديد الفكر التوفيقي والمنهج الوسطي في النفوس، وحشد جهود الطبقة المثقفة في الجامعات والمدارس ووسائل الإعلام. كذلك يجب تقديم الدراسات الجادة في المجالات الثقافية والاجتماعية والشرعية، لإقامة الحجة المضادة بالبرهان الشرعي. وهذه الأدوات والآليات التي ترسخ ثقافة التسامح لا ينبغي أن تكون موسمية، بل يجب أن تكون دائمة ومستمرة، لتكوين ثقافة تصالحية، في تكامل وانسجام لا تصادمي - قدر الإمكان - ومواءمةٍ بين العراقة والمعاصرة، وبين القديم والحديث. للمزيد ينظر في: عبد بن الشيخ المحفوظ بن بيه: **الإرهاب، التشخيص والحلول**، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص٩٦.

(١) د. صلاح حسن أحمد: **دور الأمن الفكري في تحقيق السلم الاجتماعي**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٢/الجزء الأول، المجلد ٤، جامعة كركوك، كلية القانون، ٢٠١٥، ص٥٤٥.

(٢) المصدر نفسه.

٦. قيام وسائل الإعلام الوطنية ببث برامج تدعو إلى التمسك بروح التراث والقيم الاجتماعية الأصيلة، والعزوف عن الترويج للثقافات والتقاليد السطحية والوافدة، مع الانفتاح على فكر وثقافة الأمم الأخرى، واقتباس النافع منها[١].

٧. تشريع قوانين لمكافحة التمييز الديني أو الطائفي أو القومي أو المناطقي، وتجريم كل من يحرِّض أو يثير مشاعر العداء والكراهية بين العراقيين، وسنّ عقوبات ضد كل من يمارس التمييز الطائفي بين المواطنين، ولاسيما في التعيينات في وظائف الدولة[٢].

٨. دمج ديوانَي الوقف السُّني والوقف الشيعي في هيئة مستقلّة، تُسمّى هيئة الأوقاف العراقية. تأخذ هذه الهيئة على عاتقها تفعيل التعاون، وصهر الاختلافات بين المذاهب والأطياف الأخرى، بما يخدم المصلحة العليا للعراق، ويجري تداول رئاسة هذه الهيئة بشكل دوري بين الأطياف المنتسبة إليها.

٣- إعادة المواطنة العراقية

من الضروري السعي نحو إيقاف تفاقم حالة الحقد، والبدء بإرساء أسس هوية وطنية، تتجاوز الإقصاء السياسي والاجتماعي والثقافي لجميع مكوّنات المجتمع العراقي، ومراعاة قواعد إدارة التنوع، وهي[٣]:

أـ الاعتراف بالتنوُّع لكي يكون نقطة الشروع في دمج مكوّنات التنوع سلمياً، واحترام خصوصية الفرد بوصفه عضواً في جماعة فرعية، لها خصوصيتها في التعبير عن ثقافاتها، بعيداً عن إلغاء ثقافة الآخر، ومن دون محو الهوية الفرعية.

---

(١) د. صلاح حسن أحمد: **دور الأمن الفكري في تحقيق السلم الاجتماعي**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٢/الجزء الأول، المجلد ٤، جامعة كركوك، كلية القانون، ٢٠١٥، ص٥٤٥.

(٢) د. عبد الخالق حسين: **الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق**، ط١، دار ميزوبوتاميا، العراق، ٢٠١١، ص٢١٢.

(٣) د. عبد علي كاظم المعموري: **إشكالية الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق)**، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ٢٠١٣، ص١٤٥، ١٤٦.

ب- تفعيل الرقابة على المؤسسات الثقافية والإعلامية والدينية ومواقع التواصل الاجتماعي، وإلزامها بعدم الترويج للتباغض والتنافر المستند إلى العرق أو الديانة أو الطائفة، والركون إلى الكفاءة والمهنية، والاتجاه نحو «الأنتلجنسيا العراقية»(*)، كأساس لتولّي المناصب في إدارة الدولة، وتجنّب العمل بنظام المحاصصة الحزبية والمذهبية. وهذا بدوره سيضعف الاعتماد على الطائفية والعرقية في تقاسم الأحزاب والنفوذ في مؤسسات الدولة(١).

تناقص تأثير الإرهاب سلبياً على الاقتصاد الدولي بنسبة ٧٪، مقارنة بسنة ٢٠١٥، وتناقص بنسبة ١٩٪ مقارنة بسنة ٢٠١٤. وبلغ حجم الخسائر المادية ٨٤ مليار دولار سنة ٢٠١٦. وقد تكبّد العراق أعلى نسبة خسائر اقتصادية، بسبب الإرهاب سنتَيْ ٢٠١٦ و٢٠١٧، نتيجة الحملة العسكرية المستمرة التي تقودها الحكومة العراقية ضد التنظيم. علماً أن المبلغ المذكور لا يحتسب تكاليف البرامج الوقائية التي تعتمدها الدول للحيلولة دون انتشار الإرهاب على أراضيها(٢).

(*) الأنتلجنسيا: هي الفئة المتعلّمة الواعية المدركة بالضرورة لمصالح أمتها وبلدها، وتسعى إلى فرض المشروعات الحضارية، التي يؤطّرها إنتاج أو استقدام تكنولوجي من جهة، وإقرار الديمقراطية من جهة أخرى. وتكفل العدالة الاجتماعية، وتقود إلى التقدُّم. وبذلك يمكن وصف هذه الطبقة بأنها الشريحة التي تمتهن العمل الذهني المعقّد والإبداعي في معظمه، وتقوم بتطوير الثقافة ونشرها. والأنتلجنسيا تمثّل جانبِ الأخلاق في الفكر الاجتماعي والسياسي؛ لأنها تراقب وتدرس وتتأمل وتحلّل، وتنشغل في نقد الفِكر والقيم والتصورات. للمزيد، ينظر في: عطارد عوض عبد الحميد الشريفي: الأنتلجنسيا العراقية **بين غياب الدور وضعف الدولة**، مجلة حمورابي للدراسات، العدد٩، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العراق، ٢٠١٤، ص١١٩، ١٢٠.

(١) د. عبد علي كاظم المعموري، مصدر سابق، ص١٤٦.

(٢) Global Terrorism Index 2017, Institute for Economics and Peace, 2017

المطلب الثاني:

معالجة الإرهاب ومكافحته اقتصادياً

❖ أولاً: على مستوى الهيكلية الاقتصادية

إن المشكلة الأساسية والجوهرية ذات التأثير الواضح والأساسي في الوضع الأمني، تتمثَّل في العامل الاقتصادي الهش، وفي الهياكل الاقتصادية المتخلفة(*)؛ لذلك من الضروري السعي إلى تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعراق، وهذا بدوره يستلزم الآتي:

١. ضرورة منح الاهتمام والأولوية العليا لشؤون المجتمع العراقي، إذا ما أريد النهوض به، وذلك عن طريق تحريك الطبقات الوسطى والدنيا اقتصادياً واجتماعياً، حتى لا تستأثر النخبة الحاكمة بالسلطة، ولا تتركّز الثروة والوظائف في أيديهم. لذلك لابد من حل المشكلة الأمنية في العراق، مع الأخذ في الحسبان عدم اللجوء المباشر إلى اليد الخفية، أي الاقتصاد الرأسمالي، بل يجب الاهتمام أولاً وأخيراً بالأسرة العراقية. فالأسرة أهم مكوّنات الطلب الكلّي. وقد أوضح الاقتصادي البريطاني كينز (John Maynard Keynes) بإيجاز موقفه من الدور المفترض للحكومة، التي يتوجب عليها، وفق رأيه، «ألا تتدخّل في أنشطة يمارسها الأفراد بالفعل، ولكن تتدخل في الأنشطة المالية والنقدية لتخفيف الآثار العكسية للركود الاقتصادي والكساد والوفرة الاقتصادية»، مثل تطوير عمالة كاملة، عن طريق

(*) يقصد بالمتخلّفة في هذا السياق، تخلّف الشروط والقوانين والوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق معدل نمو اقتصادي سريع.

زيادة الاستهلاك والاستثمار، وهذا له انعكاس جوهري ومباشر على واقع الدول المتأخرة أمنياً[1].

٢. عند الرجوع إلى مبدأ العدالة الاجتماعية[*] الذي جسّده الإسلام، في ما زوّد به نظام توزيع الثروة في المجتمع من عناصر وضمانات، نجد أنه يعطي التوزيع قدرته على تحقيق العدالة المجتمعية، وانسجامه مع القيم التي يرتكز عليها. والصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية تحتوي على مبدأين عامّين، لكل منهما خطوطه وتفصيلاته، أحدهما: مبدأ التكافل العام، والآخر: مبدأ التوازن الاجتماعي في التكافل والتوازن، وتحقيق القيم الاجتماعية العادلة[2]. وعلى أساس هذه الرؤى

(١) د. سعد عطية حمد موسى: **السياسة المالية والاقتصادية وانعكاساتها على الوضع الأمني، الأسباب وسبل المعالجة**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٢/الجزء الأول، المجلد ٤، جامعة كركوك، كلية القانون، ٢٠١٥، ص٣٠٣.

(*) وهكذا يهتم كل دعاة حقوق الإنسان وحاملو راية مناصرة الإنسانية بقضية التمكين بوصفها حقوقاً مقدسة، من واجب المجتمع أن يهيئها للأفراد غير القادرين على اكتسابها إلا بمساعدة خارجية أو حماية اجتماعية من جبروت بعض الجهات وأنانيّتها، والتمكين قضية إنسانية اجتماعية اقتصادية تتعلق بزيادة تكوين رأس المال وتنظيم قدرات جانبي العرض والطلب وثروات وإمكانات مضافة على صعيد إيجاد القيم المضافة وتنظيم الناتج وزيادة الطلب. وهي بذلك قضية تجد ما يسندها في الأدب الاقتصادي لأنها تولّد كمّاً مضافاً من القدرات الاقتصادية التي يمكن عبرها زيادة النمو الاقتصادي وتقليص نسبة البطالة والعجز والهدر للطاقات الإنتاجية، فضلاً عن آثارها الإيجابية في الأنساق الاجتماعية وفي الاستقرار والرفاهية الاقتصادية وزيادة الرواج. وتتزامن الدعوة إلى زيادة فرص التمكين الاقتصادي مع الدعوة إلى تعميق التنمية وجعلها أكثر عدلاً وأقل وحشية، وإبراز الوجه الاجتماعي النبيل لها وإكسائها بوجه إنساني وتقليل ضحاياها وعوادمها. كما أنها تتزامن مع الدعوة الأكثر حداثة والمتعلقة بالفقر وضرورة إنصاف الفقراء والاهتمام بهم ودعمهم بشكل مباشر وغير مباشر وإيجاد التنمية المناصرة لهم والمتمحورة حول قضاياهم بصفتهم ضحايا لعقود من التنمية والنمو الذي حدث ومازال يحدث بموجب آليات يذهب بعضهم إلى وصفها بأنها عدوانية متوحشة وغير إنسانية، قامت على الاستغلال البشع والنزح غير المتكافئ للفائض والقسر والاغتصاب للموارد والحقوق. للمزيد ينظر في: د. علي عبد محمد سعيد الراوي، د. خليل محمد شهاب الجبوري: **التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة ومهمات السياسة الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك،٢٠١٤، ص٦.

(٢) محمد باقر الصدر: **اقتصادنا، دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية، الماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها**، ط٢٠، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٧، ص٢٨٦.

المتعاكسة، يصبح من الضروري الاستفادة من الأنظمة المختلفة، والخروج بنظام اقتصادي معرفي مختلط، يجمع بين بعض سمات النظام الرأسمالي، وبعض سمات النظام الاشتراكي والإسلامي. فمميّزات الأول هي عيوب الثاني، ومميزات الثاني هي عيوب الأول، ومميزات الثالث هي عيوب الأول والثاني. لذلك فإن الأول + الثاني+ الثالث = الرابع، الذي يعمل على تحقيق المنفعة الاقتصادية والاجتماعية.

٣. وجود رغبة في التغيير، وهي رغبة تتشكّل تدريجياً بعد إدراك ضرورة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي. وهذا بدوره مرتبط بالإيمان بأن التغيير لابد أن يكون تدريجياً، وبمسار جذريّ. هذا التغيير يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع العراقي، كي يتمكن من الوصول إلى تغيير هيكل الاقتصاد القومي[١].

❖ ثانياً: الحكم الرشايد[*] لغرض التنمية والتطوير في العراق

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة، تنبع من الكيان، وتشمل جميع الاتجاهات. فهي عملية مطّردة تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية، وتعديل الأدوار والمراكز، وتحريك الإمكانات المتعدِّدة الجوانب، بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية، وبناء دعائم الدولة العصرية، وذلك عن

(١) د. سعد عطية حمد موسى، ص٣٠٤.

(*) إن الحكم الرشيد من وجهة النظر التنموية: هو الحكم الذي يعزّز رفاهية الإنسان ويدعمها ويصونها، ويتسم بمبادئ المشاركة، والشفافية، والمساءلة، وحكم القانون، والفاعلية، والإنصاف. وذلك عن طريق الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبّر عن طريقها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون فيها حقوقهم الأساسية أو الدستورية. فالحكم الرشيد يكفل وضع الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس توافق آراء واسع النطاق في المجتمع، تسمع فيه أصوات الفئات جميعها، ولاسيما الفئات الأكثر ضعفاً أو فقراً، حيث يكون لها دور في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية وإدارتها، وفي رسم المستقبل. للمزيد ينظر في: د. سالم دلة: **من دولة القانون إلى الحكم الرشيد، تكامل في الأسس والآليات والأهداف**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٣٠، سوريا، ٢٠١٤، ص٦٩.

طريق تكافل القوى البشرية، لتحويل الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة، تؤدّي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة[١].

إن الحكم الرشيد والتنمية الحقيقية يقتضيان مجموعةً من الأمور، أهمها[٢]:

١. **النهوض بالعامل البشري:** أصبح الاستثمار في الموارد البشرية ضرورةً ملحّةً لجميع الهيئات والمؤسسات، كونه قيمة مضافة تحقّق ناتجاً وطنياً، وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية[*] فقط. وقد تطوّر مفهوم التنمية البشرية، ولم يعد يقتصر على التدريب والتعليم، بل امتد إلى مفاهيم أخرى، مثل: أنماط التفكير والسلوك، ونوعية التعليم، ومشاركة المجموع في اتخاذ القرارات، والعلاقات الاجتماعية، وطرائق العمل وأساليبه، ثم توجيه الأفراد والعاملين نحو توسيع مجالات تفكيرهم. وبذلك يمكن التخلص من التخلف والتطرف، والقيام بتنشئة اجتماعية متطورة، وتحقيق تنمية حقيقية للبلاد، من ثَمّ.

٢. **تقريب المواطن إلى الإدارة:** إن التواصل بين المواطن والإدارة، وقربه منها هو السبيل الوحيد لبناء أسس الحكم الرشيد. فالقضاء على المشكلات الاجتماعية التي تواجه المواطن، كانعدام المرافق العمومية وعدم نجاحها، يكمن في إيضاح علاقات التعاون والاتصال بين المواطن والإدارة. ولا يمكن تصوُّر إدارة من دون علاقات اتصال، مهما يكن مستوى الإدارة. لذلك يكون الهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموماً، تلبية رغبات العامة، وتأمين أفضل الخدمات لها.

٣. **توفير مجتمع مدني فعّال:** إن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير

(١) د. مأمون أحمد محمد نور النور: **التنمية المستدامة**، مجلة الأمن والحياة، العدد ٣٦١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٢، ص٥٧.

(٢) رواء زكي الطويل: **الأمن الدولي وإستراتيجيات التغيير والإصلاح**، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص١٠٤، ١٠٥.

(*) تتنوّع عناصر الحكم الرشيد، وأهمها قدرة الدولة (Capacity) على إدارة الموارد العامة والتزام تحقيق المصلحة العامة. غير أن آلية إدارة البلاد ضعيفة، واتخاذ القرارات يستمر، لأنه توافقي وحزبي ومخالف لنظام الحكم الرشيد.

المواطنين للعمل الطوعي، والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد. لذلك يجب دعم جمعيات المجتمع المدني بمختلف الوسائل، بهدف إدخال المواطنين في العمل المشترك، ورفع روح التعاون في تنفيذ المشروعات مع الأجهزة الرسمية، والمشاركة في صنع السياسات المحلية، واستخدام الرقابة، والمشاركة في تنفيذ المشروعات.

٤. تفعيل دور المؤسسات التعليمية في رفع مستوى حوار الثقافات، من خلال الآتي[١]:

أ- من الضروري الانطلاق من رياض الأطفال، وإعداد المناهج التثقيفية، وتحفيظ الصغار الأناشيد القصيرة التي تمجّد الوطن، وتزيين جدران الصفوف بالملصقات التي تغرس في الطفل محبة الآخرين، وقيم التسامح والعفو عند ارتكاب أي خطأ أو شجار، والعمل على إنتاج أفلام كرتونية تكرّس النظرة التسامحية ومساعدة الآخرين، معزَّزة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وإدخال معلّمي رياض الأطفال والمدرسين عامةً في دورات تدريبية، والاستفادة من التجارب العالمية المتميزة، ومراعاة التنوع الثقافي والطائفي في تشكيل اللجان الخاصة بإعداد المناهج، والتركيز في نشر ثقافة الحوار وتعزيزها.

ب- إعادة النظر في المنظومة التربوية، وتجنّب غرس كراهية المخالفين في الدين والمذهب، وزرع ثقافة الاعتذار، وإطلاع التلاميذ على التاريخ الإنساني بكل سلبياته وإيجابياته، وتنقية المناهج التربوية والتعليمية من إرث التمييز والتعصُّب الديني والمذهبي.

ج- تفعيل دور منظّمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الحوار وتعزيزها في المجتمع العراقي، وترسيخ ثقافة «اللاعنف»[*] والتسامح والمواطنة، وثقافة

---

(١) د. ناظم عبد الواحد الجاسور: **دور المؤسسات التعليمية العراقية الحكومية والأهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي**، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٤، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤، ص٢٤.

(*) يُعرِّف عالم الاجتماع بيتريم سوروكين - Pitrim Sorokin اللاعنف بأنه «سلوك مسالم وهادئ، =

حقوق الإنسان، عن طريق إقامة الندوات والدورات التدريبية وحلقات النقاش في النوادي الثقافية والمنتديات، والقيام بحملات التوعية في الأحياء الشعبية المهمّشة، التي استهدفها العنف الطائفي، وكذلك بين الأُسَر التي تعرّضت للتهجير القسري.

د- قيام اتحاد الجامعات العربية بإعداد منهاج خاص في ثقافة الحوار، وتعميمه على الجامعات العربية، وعقد المؤتمرات المتخصصة في هذا الإطار، والتعاون مع الجامعات الأجنبية، وكذلك عقد اتفاقيات بين الجامعات العراقية والعربية والجامعات الأوروبية والأميركية والإسلامية، تتضمّن إقامة المعسكرات المشتركة للطلبة، لتبادل الآراء والأفكار، وعقد المنتديات والحلقات النقاشية، لإزالة الحواجز النفسية وسوء الفهم المسبق للآخر المختلف لغوياً وثقافياً ودينياً[1].

هـ- تأسيس مراكز للبحوث والحوار الثقافي على مستوى الجامعات والمعاهد، ووضع الخطط اللازمة عن طريق عقد الندوات والحلقات النقاشية، وإصدار النشرات الدورية، التي تعزّز وترسّخ ثقافة الحوار مع الآخر، والوحدة الوطنية العراقية، وتلاحم النسيج الاجتماعي العراقي وصلابته، ووحدة الدم واللغة والدين والتاريخ المشترك، وتخصيص ساعات محدّدة في القنوات التلفزيونية المحلية والفضائية، لعرض الأفلام الوثائقية للحضارات والشعوب المختلفة، التي تظهر عاداتهم واحتفالاتهم التقليدية والدينية، وكذلك الأفلام الوثائقية التي تبرز أنماط الحياة والتعايش بين الشعوب المختلفة دينياً وثقافياً في دولة واحدة، وكيف استطاعت هذه الشعوب،

= يجنح نحو التفاهم والود والانسجام مع الآخرين، ويتجنّب القوة والصدام مع المناوئين والخصوم، حتى لو كلّف ذلك بعض الخسائر المادية والاعتبارية للطرف الذي يتوخى التهدئة والسلام. للمزيد ينظر في: أحمد عادل عبد الحكيم، هشام مرسي، وائل عادل: **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، نشر أكاديمية التغيير، لندن، ط٣، ٢٠١٣، ص٥٦.

(١) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، ص٢٥.

على الرغم من اختلافاتها، أن تبني مجتمعاً ينعم بالسلام الاجتماعي والاستقرار السياسي[١].

و- إصدار التشريعات والقوانين التي تحظّر التعصُّب الديني والمذهبي، وتشجيع ثقافة الحوار وحرية التعبير، مع احترام الرأي والرأي الآخر، من دون إقصاء لأحد، والعمل بكل الوسائل والإمكانيات العربية على تصحيح الرؤية الخاطئة والسلبية، التي تولّدت لدى شعوب الغرب ودولها تجاه العرب والمسلمين، نتيجة لظواهر التطرُّف والتعصُّب التي برزت عند فئات ضالّة وتنظيمات وتيارات لا تمثّل الإسلام[٢].

٥. **إعطاء «التنمية المستدامة»[*] المكانة المهمة في عملية معالجة الإرهاب ومكافحته:** إذ كلما كانت التنمية المستدامة ذات تخطيط وتنفيذ واقعي صحيح قلَّت عمليات الإرهاب، وقلَّ عدد المنضمين إلى الجماعات الإرهابية؛ لذلك يجب وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة، تشمل مجموعة من الخطوات[٣] أهمها:

أ- إنشاء مركز متخصص بمعلومات التنمية المستدامة، يوفر للمعنيين القرار والمعلومات المطلوبة كافة، من أجل دراسة أوضاع التنمية المستدامة في العراق وتحليلها، وصياغة الإستراتيجيات المناسبة.

---

(١) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، ص٢٥.

(٢) المصدر نفسه.

(*) التنمية المستدامة: هي التنمية التي تناقش القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر، فهي عملية تنموية بيئية تتطلب اهتمام جميع الجهات، لتكون عملية مستمرة متراكمة على جوانب متعددة واسعة المدى، لا ضيقة ولامحدودة في أهدافها وأغراضها. وتعدّ قضية التنمية المستدامة أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية، وكذلك يمكن عدّها قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ماهي قضية تتطلب الاهتمام بالحاضر والمستقبل. للمزيد ينظر في: إبراهيم حربي إبراهيم: **التنمية المستدامة في العراق، مشاكل وحلول**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد Special Issue، المجلد ١٥، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٠١٤، ص١٧٢.

(٣) د. عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين: **التنمية المستدامة في العراق، الواقع والتحديات**، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص٢٧٣، ٢٧٤.

ب- وضع إستراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة تعمل على تحسين مستوى دخل الفرد، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتخفيض مستوى الأمية، وزيادة حصة المرأة العراقية في التعليم وفرص العمل، ورفع متوسط عمر الفرد، وإنشاء المؤسسات التنموية والبيئية وتطويرها، وسن التشريعات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطويرها، وتخفيض مستويات البطالة والفقر.

ج- تشجيع الدراسات المتخصصة بجوانب التنمية المستدامة الزراعية والصناعية والتعليمية والبيئية، في ضوء أهداف التنمية المستدامة، والنظر إلى منظومة التنمية الموجودة بصورة أكثر واقعية، مع استمرارية البحث عن سبل التطوير والتغيير، وقياس أدائها حتى تحقيق المساندة لمنظومة التنمية.

د- إن الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة تتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، فضلاً عن الاهتمام بإنشاء البنى التحتية والمرافق الخدمية، لسد احتياجات المواطنين القاطنين في الأرياف.

هـ- صيانة الإرث الحضاري والديني في العراق، واستثماره عن طريق السياحة الدينية، فالعراق يمتلك مراقد مقدسة وأماكن حضارية مختلفة، واستثمار هذه السياحة يؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيس في الموازنة العراقية، وهذا يجعل العراق أقل تأثراً بالتقلبات السعرية للمورد الواحد، الذي يخضع لتغيُّرات الطلب العالمي.

و- تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف التطوير المستمر للأنظمة المعنية بالعلوم والتقنية وتنسيقها، فضلاً عن دعم البحث العلمي والتطور التقني، والابتكار والاختراع والموهبة، والإنتاج الفكري، ورصد جوائز، وإقامة مسابقات، من أجل رفع المستوى العلمي، وتكريس العلوم والتكنولوجيا للمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتنميتها[1].

(١) د. عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين: مصدر سابق، ص٢٧٥.

٦. **التنمية الاقتصادية:** أسهمت العوامل الاقتصادية والبيئية والأمنية(*) في زيادة الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة. وما يزال النفط مصدراً رخيصاً نسبياً للطاقة، ويحظى بطلب كبير، وهو مصدر بالغ الأهمية من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية لأغلب دول العالم. ولكن مستقبله ما يزال محاطاً بالمخاوف، جرّاء تناقص الاحتياطات الإستراتيجية، والتأثيرات الضارة لأشكال الوقود الأحفوري في المناخ والبيئة، إضافةً إلى التقلّبات السعرية المستمرة. وبالنظر إلى قلة كفاءة مصادر الطاقة الأخرى، التي لا يتوقّع لها أن تكون كافية لتلبية الطلب المتزايد الناشئ من النمو السكاني، والتوسع العمراني المستمر، وتحقيق معدلات غير مسبوقة للتنميتين الاقتصادية والاجتماعية(١)، وبالنظر إلى أن العراق من البلدان الريعية التي تعتمد على النفط بشكل أساسي، فقد نشأت إشكالية التنمية في العراق، ذبك أن الثروة النفطية لايمكن الاعتماد عليها بشكل دائم يضمن مستقبل الأجيال القادمة ولا حتى الحاضرة؛ لأن العائدات النفطية تتعرّض لتقلّبات حادة، جرّاء انخفاض أسعار النفط(٢). فخلال العام ٢٠١٦، انخفض سعر النفط إلى ما دون الأربعين دولاراً للبرميل، وهو أدنى سعر منذ ست سنوات. الأمر الذي فاقم

(*) إن الرشاد والعدل الاقتصادي أمران ضروريان، لمحاربة الظاهرة الإرهابية، وغيابهما بأي درجة قد يكون له آثار سلبية، ومن ضمنها التسبُّب في الإرهاب. ومن الجدير بالذكر أن تنشيط هذه السياسات وتفعيلها كجزء من منظور أوسع، يشملان الوقاية من الإرهاب والتعامل مع آثار الهجمات الإرهابية؛ ذلك أن التنمية الاقتصادية تخفض الحوادث الإرهابية؛ ويغدو مهمًّا أن تكون السياسات والخطط التنموية التي تعد حجر زاوية في التعامل مع أسباب الإرهاب، فعالة وذات أثر ملموس وشاملة ومتوازنة؛ لأن مثل هذه السياسات تضعف الدعم المحلي للأنشطة العنيفة. وبالمقابل فإن الانخراط في تلك الأنشطة، وأي سياسات تنموية لا ترفع مستويات المعيشة، ولا تصل إلى المستهدفين، ولا تتمتع بدعم وتمويل ومتابعة وتقويم حكومي قوي وواضح، قد يكون له آثار عكسية، وقد يُستغل كشاهد على إخفاق الحكومات أو عدم جديتها، أو على استشراء الفساد. ومن جهة أخرى، يمكن استعمال هذه السياسات كشرط في المفاوضات لوقف العنف، علماً أن تلك السياسات لا ولن تعالج الإرهاب بمفردها. للمزيد ينظر في: د. سعد بن علي الشهراني، مصدر سابق، ص٥٥.

(١) د. جمال سند السويدي وآخرون: **عصر النفط والتحديات الناشئة**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١١، ص٨.

(٢) د. يحي حمود حسن البو علي: **معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وآفاق المستقبل**، ط١، سلسلة رقم (٧٨)، إصدار مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص٤٣٥.

الأزمات المؤثرة في الجانب الأمني، وأهمها ما يرتبط بالتنظيمات الإرهابية، كتنظيم داعش الذي تمدَّد مستفيداً من زيادة موارده الآتية من تهريب النفط، ورغبة القوى السياسية الإقليمية ـ الدولية في زيادة الضغط السياسي على المنطقة التي تقوم فيها نزاعات داخلية. وفي جانب آخر، أدى تراجع أسعار النفط عالمياً إلى ضعف تمويل الحرب ضد التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية، ولاسيما في العراق، الذي يعتمد على النفط بشكل شبه كامل، مما اضطره إلى الاعتماد على إجراءات تقشفية، ورفع دعم الدولة لمختلف المواد، وما يفضي إلى عدم الاستقرار الداخلي، وتأجيج الاضطرابات المحلية.

يتطلب النهوض بواقع التنمية الاقتصادية قيام السياسة المالية بالعمليات الآتية[1]:

أ- تنمية المشروعات الإستراتيجية الزراعية، عن طريق الاستثمار في المشروعات الزراعية، لأن الإهمال الزراعي يؤدّي إلى تفاقم المشكلة وصعوبة حلها، كمشكلة التصحر؛ كذلك الاهتمام بمشروعات الري الإستراتيجية، ودعم أسعار المنتجات الزراعية. وهذا، إن حدث فسوف يؤدي إلى خفض البطالة، وتوفير المواد الغذائية الضرورية، وتوفير المواد الأولية للصناعات المختلفة، وتشجيع الهجرة المعاكسة، وتخفيف الكثافة السكانية في المدن الكبيرة، ولاسيما إذا كانت تلك المشروعات ذات ملكية مختلطة.

ب- إيجاد مناطق اقتصادية محمية منزوعة السلاح، لأن العراق يعاني تفاقم القضية الأمنية، وغياب البنى التحتية للمشروعات الصناعية والتجارية والسياحية. ومن هنا تأتي ضرورة تبنّي هذا المشروع ليكون الحل لمشكلة غياب الأمن والاستقرار؛ في حين أن تجاهله سيؤدي إلى تأخير مشروعات الإعمار، وإضعاف حركة القطاع الخاص، وغياب الاستثمارات الأجنبية، واتساع الفجوة بين العراق والدول الأخرى.

(١) د.حميد عبد الحسين مهدي العقابي: **الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، أثر التشريعات فيه**، ط١، سلسلة رقم (٨٠)، إصدارات مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥، ص٢٠٢، ٢٠٣.

ج- تشغيل العاطلين عن العمل في مشروعات إنتاجية مطلوبة، وإلغاء سياسة الدعم النقدي غير المقرون بعمل، كما هي الحال في شبكة الحماية الاجتماعية. ذلك أن الظروف الحالية في العراق لا تشجّع على الدعم النقدي غير المقرون بإنتاجية، لأنه سيزيد من تضخُّم الأسعار، ويؤدي إلى رفع نسب البطالة المقنَّعة.

د- دعم القطاع الخاص، وعدم اقتصار الدعم على القروض الصغيرة. ومن صور الدعم المطلوب إنشاء مصارف تنمية إقليمية، تهدف إلى تنمية الأقاليم، وتمويل مشروعات معيّنة، يمكن القيام بها من دون الرجوع إلى الموازنة العامة. ويمكن أن تنظم هذه المصارف على أساس المشاركة بين الحكومة والأقاليم وبين القطاع الخاص.

هـ- دعم مؤسسات القطاع العام، والعمل على انتشال تلك المؤسسات جذريّاً وليس ترقيعياً، من حالة الركود أو السبات. وليس مطلوباً من العراق أن يُؤَمّنَ منتجاً ذا جودة في كل الميادين، بل أن يكون متخصّصاً في صناعات تتمتع بالقدرة التنافسية[1].

٧. **إجراء تغييرات جذرية، واعتماد سياسة عدم التسامح مع الفساد،** مع الوصول إلى نتائج سريعة وواضحة لبناء الصدقية، وإبقاء النافذة مفتوحة من أجل تحقيق أهداف طويلة الأجل؛ لذلك يتوجب اعتماد «الدورة الفاضلة»، التي تتضمّن الإرادة السياسية القوية، والرؤية الواضحة والمدعومة بإستراتيجية مرنة، والتصميم البراغماتي[*]، والتنفيذ السريع. كل ذلك سوف يعطي نتائج سريعة تسهم في اتساع نوافذ الفرص وتعزيز الإرادة السياسية لمكافحة الفساد. وهذا موضح في الشكل رقم (٨)[2]، وهو يمثّل تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد،

(١) د.حميد عبد الحسين مهدي العقابي: مصدر سابق، ص٢٠٤.

(*) البراغماتية مذهب فلسفي يَرى أن معيار الأفكار النَّاجحة في قيمة نتائجها العمليَّة. فالمشكلات وسواها يجب أن يحلها الإنسان بعقله، وألّا يراعي إلا المنفعة الملموسة. وتحاول البرغماتية أن تكون أكثر انسجاماً مع العلم والواقع، بتقديم المعرفة البشرية على أنها شيء يتجاوز ما يمكن للعلم أن يفهمه.

(٢) البنك الدولي، **تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد**، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ط١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٥، ص١٢٦.

وهي تجربة رائدة وناجحة، ويمكن الإفادة منها في تصحيح مسارات العمل للوصول إلى عراقٍ خالٍ من الفساد، لاسيما وأن التشابه بين الواقعين الجورجي والعراقي كبير. ويُخيّل إلى القارئ حين يقرأ أوضاع جورجيا قبل تجاوز الامتحان الكبير، أنه يقرأ عن العراق، من حيث التشابه في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فحين وُجدت الإرادة السياسية الجادة، والقرار الحكومي الحاسم، تمكّنت جورجيا من تفكيك التحالف بين العصابات الإجرامية وكبار مسؤولي الحكومة. وكانت تلك خطوة جريئة جدّاً تعكس شجاعة بالغة.

الشكل رقم (٨): الدورة الفاضلة لإصلاحات مكافحة الفساد

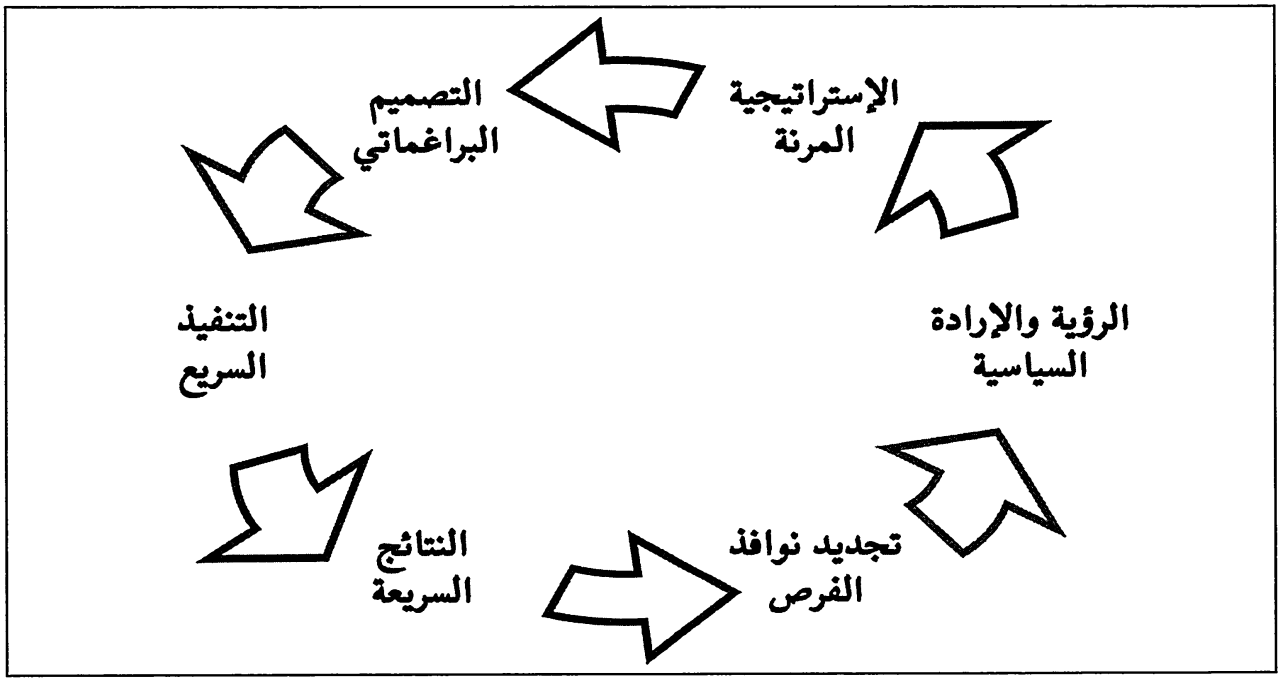

المصدر: البنك الدولي، **تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد**، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، ط١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٥، ص١٢٦.

إن من الضروري التركيز في النقاط الآتية عند البدء بعملية مكافحة الفساد[1]:

أ- العمل على تكوين ثقافة محاربة الفساد الإداري في ذهن المواطن؛ ليدرك أن الكفاءة والعدل والمساواة، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون، هي القيم التي يجب على المجتمع السعي لتعزيزها؛ وأن للتربية والتعليم دوراً مهماً في بيان مضار الفساد الإداري والمالي.

ب- إيجاد قنوات اتصال فعّالة بين الإدارات والموظفين، وبين المواطنين أنفسهم، من أجل تبادل الآراء، ومناقشة القرارات، والمكاشفة، بهدف تحسين الأداء.

ج- التركيز في سنّ العقوبات القانونية الرادعة، والمراقبة الدورية، ومعاقبة المنحرفين إدارياً ومالياً وقضائياً، ليكون ذلك رادعاً للمفسدين، ولا سيما في المجتمعات التي تتغيّر فيها أنظمة الحكم.

د- التزام القيادة السياسية في أعلى مستوياتها محاربة الفساد، في جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأن تلاحقه بجميع صوره، سواء ارتقى إلى جريمة جنائية، أو تمثل في مخالفة إدارية، أو في عملٍ لا أخلاقي.

هـ- التعاون الدولي مع المنظمات الدولية المختصة، وشرطة الإنتربول، لمحاربة الفساد الذي يتعدّى حدود الدولة، مثل جرائم التهريب، وغسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، والرشاوى التي تدفعها الشركات الأجنبية في الخارج، مع التأكيد أن التعاون الدولي ليس بديلاً من المجهودات الوطنية الواجب بذلها في كل دولة.

٨. السيطرة على تمويل الإرهاب في العراق

أ- ضرورة إيجاد وسائل وأساليب حديثة في المصارف العراقية للكشف عن عمليات غسيل الأموال، والعمل على مكافحتها بشكل يتماشى مع الأساليب

(١) د. عدنان قادر عارف الزنكنة: **الفساد الإداري في العراق**، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١١، المجلد ٣، جامعة كركوك، كلية القانون، ٢٠١٤، ص٤٩٢، ٤٩٣.

المستخدمة في تمرير تلك العمليات عن طريقها، كذلك ضرورة تفعيل التعاون مع وحدات متابعة لغسيل الأموال في جميع المصارف العراقية، لتتولّى عمليات المراقبة النشطة للمصارف، وكذلك تدريب الكوادر وتثقيفهم، واتخاذ الإجراءات اللازمة في مكافحة غسيل الأموال[١].

ب- تكوين رابطة خاصة لمراقبي وحدات الامتثال ووحدات متابعة غسيل الأموال في المصارف العراقية، وبإشراف مكتب الإبلاغ عن غسيل الأموال في البنك المركزي العراقي؛ لتقوم هذه الرابطة بعقد الاجتماعات الدورية، ومناقشة المشكلات وإيجاد الحلول، كذلك مناقشة الأساليب الجديدة لغسيل الأموال، والاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، والبرامج الإلكترونية المستخدمة في تحليل المعاملات المشبوهة، ومحاولة تطبيقها في العراق[٢].

ج- إنشاء مؤسسة للتحريات المالية تابعة لجهاز الأمن الوطني وجهاز المخابرات والاستخبارات المالية، مهمتها التعامل مع قضايا تمويل الإرهاب وغسيل الأموال، وضرورة أن تعمل هذه الوحدات بالتعاون مع الاستخبارات الاقتصادية، ومع البنك المركزي العراقي، لتسهيل سبل التعاون والاتصال لأغراض مكافحة عمليات تمويل الإرهاب وغسيل الأموال[٣].

د- وضع تشريعات وتعليمات ودليل استرشادي للقطاع المصرفي والمالي، للتأكُّد من أن البنوك والقطاعات المالية تأخذان بمبدأي الحيطة والحذر، وأن إجراءاتها الداخلية تمكّن من معرفة هوية العملاء، والأنشطة والعمليات التي يقومون بها[٤].

---

(١) حيدر عبد اللّه عبد الحسين السويفي: **دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة عمليات غسيل الأموال**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد ١٥، المجلد ١٨١، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٥، ص١٨٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٨١.

(٣) هشام الهاشمي: مصدر سابق، ص٢٩٩.

(٤) المصدر نفسه.

هـ- إصدار قواعد لفتح الحسابات في البنوك التجارية، وقواعد عامة لتشغيلها، تشملان ما تضمّنته المعايير الدولية ذات الصلة بالحسابات البنكية، مثل مبدأ: اعرف عميلك، ومعايير الالتزامات التعاقدية النظامية بين العملاء والبنوك، الصادرة عن لجنة بازل - Basel Committee on Banking Supervision ومجموعة العمل المالي - FATF(*)، والاعتماد على توصياتهما بهدف حماية القطاع المصرفي من الجرائم الاقتصادية، وتمويل الإرهاب، وغسيل الأموال، وعدم السماح بفتح الحسابات البنكية لغير المقيمين في العراق، من أفراد أو شركات، قبل أخذ موافقة جهاز الأمن الوطني، وبناءً على مسوِّغات مقبولة لديه(١).

و- اعتماد القضاء مرحلة نهائية للعمل الاستخباري الأمني. لذلك يجب أن يكون بناء مؤسساتنا الأمنية والقضائية متوافقاً ومتكاملاً، ويجب أن يكون هناك محققون وقضاة، مقابل كل نوع من الجرائم المالية. وينسحب الأمر على قضاة جرائم تمويل الإرهاب، إذ يجب أن تسعى الحكومة العراقية إلى إنشاء محاكم مركزية، يحال إليها المتهمون، وتكون مختصةً بالإرهاب. ويفضَّل أن يختص كلُ قاضٍ أو أكثر بتنظيمٍ معيّنٍ من تنظيمات الإرهاب الرئيسة(٢).

ز- إيجاد مرجعية متخصصة تكون على صورة قاعدة بيانات في مجال الإرهاب، تعمل تحت مظلة الجامعة العربية.

ح- اتخاذ مجموعة من الإجراءات للسيطرة على عمل منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية(٣)، وأهم هذه الإجراءات الآتي:

(*) Financial Action Task Force

(١) هشام الهاشمي، مصدر السابق، ص٣٠٠.

(٢) بشير الوندي: **الأمن المفقود - دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن**، ط١، دار الصفار، العراق، ٢٠١٣، ص٢٥٧.

(٣) هشام الهاشمي: مصدر سابق، ص٣٠١.

١- يجب توضيح النطاق الجغرافي لكل منظمة منشأة داخل العراق، وذلك في النظام الأساسي لها، أي توضيح مناطق خدمات المنظمة، حتى لا تتداخل المنظمات في نطاق الخدمة، وتكون تحت المراقبة في مناطق عملها، خصوصاً عند جمع التبرعات وتوزيعها.

٢- يجب أن يقوم مختص من جهاز الأمن الوطني بزيارات دورية لمراجعة السجلات المالية للجمعيات والمنظمات، والتركيز على صرف المساعدات للمحتاجين عبر شيكات وليس نقداً، والتأكد من ذلك عن طريق مراجعة المستندات المالية.

٣- إصدار جهاز الأمن الوطني ضوابط للمؤسسات الخيرية، تضمن عدم استغلال أنشطتها في ممارسات غير نظامية.

٤- ضرورة وجود محاسب قانوني لكل منظمة أو جمعية، لمراجعة حساباتها، وإصدار ميزانيتها السنوية، وهذا يسهم في تدقيق سجلاتها المالية.

المطلب الثالث:

الخيارات الأمنية لمكافحة الإرهاب ومعالجته

لا تكفي الإجراءات الأمنية وحدها لمواجهة الإرهاب، بل يجب أن تكون آخر الحلقات في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وأن تكون في أضيق نطاق، مع الأخذ في الحسبان ألا تتسبّب هذه الأساليب الأمنية في تصعيد مشكلة الإرهاب، أو في حدوث ممارسات قد يكون من شأنها، على المدى الطويل، أن تُكسب الإرهاب أرضاً جديدة. ولذلك لابد من دعم أجهزة الشرطة والتشكيلات المتخصصة بكل الوسائل المتاحة، لتناسب حجم التحدي القائم، ولتمكينها من ممارسة مهماتها بفاعلية. ويجب التركيز في ضرورة ترشيد أساليب المواجهة الأمنية، وفي أن تُمنح أجهزة الأمن الإمكانيات التي تجعلها قادرةً على أداء دورها بفاعلية وكفاءة[1].

أولاً: المبادئ العامة الضرورية لنجاح القوات الأمنية في مكافحة الإرهاب؛ وهي[2]:

١- اعتماد إستراتيجية فعّالة لمكافحة الإرهاب، والتخطيط لما بعد القضاء عليه، إذ لا يصح الاستمرار في التخبط من دون وضع إستراتيجية واضحة وقادرة على إيقاف التدهور الأمني كمرحلة أولى، ثم العمل بالأساليب المتنوعة المبنِية على إدراكٍ كاملٍ لجميع مكامن الخطر الإرهابي كمرحلة ثانية، ترافقها في الوقت نفسه المرحلة الثالثة، المتمثلة في التخطيط لما بعد التمرد إن وجد.

---

(١) سيف بن زايد آل نهيان وآخرون: مصدر سابق، ص٣٤٣.

(٢) د. عبد علي كاظم المعموري، مصدر سابق، ص١٩٩.

٢. وجود قيادة ذات خبرة علمية وميدانية في فهم مبادئ مكافحة الإرهاب. ويُعد هذا الجزء الأساسي والصحيح من الإستراتيجية، ليكون تطبيقها مستنداً إلى تعاليم وتوجيهات، تكفل عدم الاستخدام المفرط للقوة، وإيجاد الحلول المناسبة من دون تقديم المزيد من التضحيات.

٣. وجوب أن تكون الخطط الموضوعة لمكافحة الإرهاب مستندة إلى العلمية والعقلانية؛ ومحاولة إشراك المؤسسات الحكومية كافة ولاسيما الأكاديمية منها، في عمليات إبداء الرأي والمشورة، والاستناد إلى البحوث الرصينة، والاستفادة من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال.

٤. تشكيل هيئة مركزية عليا، مهمّاتها الإشراف على الأجهزة الاستخباراتية، ووضع إستراتيجية تتجاوز متطلبات الأمن الداخلي، لتمتدّ إلى الدول المجاورة، وإلى المحيط الدولي، لتنسيق أنشطتها، والمقارنة بين محصلاتها والمفاضلة بينها، وإبعاد التأثير الحزبي في مسؤولية القيادات الأمنية، بمعنى أن يكون المعيار هو الكفاءة وليس الولاء الحزبي، كما هو موجود حالياً في العراق؛ لأن الكثير من القيادات غير الكفوءة لا يجري استبدالها أو تغييرها، لأسباب متعلقة بالولاء الحزبي. ويجب أيضاً تنويع مصادر التسليح الخاصة بالجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي، وعدم الاعتماد على مصدر واحد؛ لأن لهذا انعكاسات سيئة في ما يتعلق «بضغوط التجهيز»(*).

٥. العمل على تشكيل لجان مختصة لإدارة الحدث الإرهابي؛ فالأزمة الإرهابية تمر بثلاث مراحل أساسية، أولها مرحلة ما قبل الأزمة، ثم مرحلة إدارة الأزمة، ثم

(*) يحتاج العراق إلى تسليح جيشه، ولاسيما بأسلحة الدفاع الجوي المتطورة، والأسلحة الخفيفة والمتوسطة التي تساعده على مكافحة الإرهاب، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الدول، وفق سياسة (الأبواب المفتوحة)، للسعي إلى التخلص من التسليح الأحادي الجانب المفروض على العراق، ضمن ضغوط والتزامات. تمكّن هذه السياسة من التحرك بمرونة عالية في العلاقات الخارجية، وإبرام اتفاقيات من دون قيود وشروط تفرض عليه من قوى إقليمية أو دولية. للمزيد ينظر في: وليد حسن محمد: **الدور الدولي في محاربة الإرهاب في العراق، روسيا نموذجاً**، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٦١، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥، ص٢٠٤.

مرحلة ما بعد الأزمة. ومن الضروري الإشارة إلى مرحلة ما قبل الأزمة؛ فالأزمة الإرهابية شأنها شأن المرض، يجب مواجهتها عن طريقين: الوقاية والعلاج[١].

٦. تعزيز عمليات جمع المعلومات الاستخبارية. فكلما زادت الأنشطة ضعفت شبكات التنظيمات الإرهابية في العراق؛ لأن زيادة المعلومات سوف تقلّل من الآثار السلبية للتنظيمات. ويجب رفد هذه الأجهزة الاستخبارية بدارسين وباحثين، مختصين في تدريب وتثقيف القيادات الاستخبارية والأمنية، عبر تشكيل مراكز متخصصة في دراسة إستراتيجيات المنظمات الإرهابية، والسبل النظرية والعلمية لمكافحة إرهاب تلك الجماعات، ودراسة الشبكات الإرهابية المتطرفة، وتحليلها نفسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً. كل ذلك يسهم في الكشف عن العمليات الإرهابية قبل وقوعها، لتكون احتمالات توقعها كبيرة جداً[٢].

٧. متابعة بؤر تجنيد التنظيمات الإرهابية في العراق، كدور العبادة، والمنتديات الثقافية، ومواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما Facebook وTwitter[*]، ورحلات الحج والعمرة، والنوادي الرياضية، وخصوصاً نوادي بناء الأجسام

(١) نواف قطيش: **الأمن الوطني وإدارة الأزمات**، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٩٣.

(٢) هشام الهاشمي: مصدر سابق، ص٣١١.

(*) بما أن الجيل الجديد من التنظيمات الإرهابية يعتمد أساساً على وسائل الإعلام الغربية لتوزيع اتصالاته، يبدو من المعقول أن يجري اقتراح رقابة على المنابر التي يستخدمها، عبر تعليق حسابات التنظيم، لحرمانه من تبادل المراسلات. ومن شأن تقييد الوصول إلى منبر الجمهور تعطيل إستراتيجية التجنيد للتنظيم، وإضعاف الشعور المصطنع بالعظمة الذي يعتمد عليه. غير أن هذه التدابير قاصرة بطبيعتها، بالنظر إلى الإنتاج الكبير وشبكات التوزيع المعقّدة للتنظيم. وتبرهن المحاولات الجارية في موقع تويتر Twitter لحذف جميع الحسابات التابعة لتنظيم داعش، أن التنظيم قد تعلّم كيفية إعادة التكوين والتكيف مع تلك التدابير، عبر إنشاء حسابات جديدة والانضمام إلى منابر جديدة؛ وأن وجوده على شبكة الإنترنت يجعل من المستحيل إلحاق الهزيمة به عن طريق الرقابة والحظر. وعلى الرغم من الاعتراف بمحدودية تلك التدابير التي يجري تبنّيها، فإنها تساعد على احتواء نفوذ التنظيم وتقليصه، وإن كان ذلك محدوداً. ويمكن للحكومة في العراق أن تقوم بدلاً من الرقابة على المنابر والحسابات، بمنع وصول التنظيم إلى العامة، عبر إجراءات إدارية. للمزيد ينظر في: مجموعة من الباحثين: **محاربة الإعلام بالإعلام- كيفية مواجهة الآلة الدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية**، ترجمة مركز البيات للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٥، ص١١.

والألعاب القتالية، والمدارس الدينية، والكليات والمعاهد الشرعية، وأماكن التوقيف والسجون الإصلاحية[1].

٨. زيادة قدرات رجال الأمن لمواجهة ظاهرة الإرهاب، وذلك عن طريق[2]:

أ- زيادة الاهتمام بتنمية الحس الأمني لدى مختلف الكوادر الأمنية، بفسح مجال دراسي أوسع لهم في المقررات الأمنية، في مختلف المعاهد الحكومية، أو الحصول على محاضرات تخص ظاهرة الإرهاب. لذلك يجب أن يكون رجل الأمن المكلّف بالتصدي لهذا النوع من الجرائم على علم ودراية كاملة بالاتجاهات الفكرية التي يتبنّاها الإرهابيون، مع القدرة على مناقشتها، ودحض الفكر المغلوط فيها. فينبغي للمتصدي لهذه الأفكار الضالة أن يكون ملمّاً بأمور الدين وأحكامه، ليمتلك القدرة على مواجهة عناصره.

ب- منع تثبيت الكوادر الأمنية المنوط بها القيام بالخدمات الآنية المستديمة، لتفادي الوصول إلى حالة الاسترخاء الأمني المميز لتلك الخدمات في حالة استمرارها، وتدريب الكوادر الأمنية بحسب اختصاصاتها المختلفة، باصطناع نماذج تجريبية للأحداث الإرهابية، تتَّسم بالصدق والفاعلية الجدية.

ج- تركيز الخطط الأمنية في مجالاتها المختلفة على ضرورة التعامل مع الخطر المتوقع، القائم على معطيات موضوعية، يمكن عن طريقها استشعار وجودها، وعدم انتظار وقوع الخطر، مع الأخذ في الحسبان التطوير المستمر لخطط الحماية الأمنية، سواءً في مجال التأمين أو في مجال الحراسة، بشكل دوري قصير المدة، في ضوء استقراء جميع الأحداث اليومية، والظروف الثابتة والمتغيرة.

د- ضرورة ربط الأماكن المهمة، والطرق الحيوية، والميادين الرئيسة، بشبكة

(١) هشام الهاشمي: مصدر سابق، ص٣١١.

(٢) سيف بن زايد آل نهيان، وآخرون: مصدر سابق، ص٣٤٣.

فعالة من آلات التصوير، متصلة بغرفة العمليات الرئيسة، التي تنشأ خصيصاً لذلك. ويجري عبرها استطلاع حالات الأمن بصفة عامة، وإمداد الأجهزة الأمنية المختلفة بدلالات الحالة الأمنية، ليتولّى كل جهاز بعد ذلك مسؤوليته في أسرع وقت ممكن.

ثانياً: المعالجة والوقاية الناعمة من الإرهاب في العراق، وذلك من خلال[1]:

١. استحداث معهد مختص بالعلوم الأمنية، وأجهزة متخصصة في مكافحة الإرهاب، تعمل على تجفيف منابع الإرهاب، وقطع تمويله، مستفيدة من البيانات الخاصة بتنظيمي «القاعدة» و«داعش». لتتخرّج في هذه المعاهد الكفاءات الأكاديمية الاستخبارية، ثم تطويرها دولياً عبر التعاون مع وكالات الاستخبارات العالمية، وإبرام اتفاقيات دولية وإقليمية في هذا المجال.

٢. إيجاد مناهج دراسية دينية تدعو إلى التسامح والإخاء، ونبذ العنف والطائفية، واستخدام هذه المناهج في برامج وندوات تثقيفية، تعمل على احتواء المساجين وتأهليهم، ولاسيما الإرهابيين والتكفيريين منهم.

٣. العمل على تغيير مفاصل الاهتمام من البعد التوقّعي، إلى ميدان المعالجة الاستباقية، عن طريق زيادة الضخ الإعلامي والنفسي والميداني، واستخدام آليات الدعاية والشائعات، والقنوات الصوتية والمرئية والمطبوعة، عند استهداف الحواضن الإرهابية في المناطق الساخنة.

٤. إنشاء جهاز علاقات عامة يعمل على مفصلين: الأول، يتعلق بتعزيز العلاقة مع المواطنين، وإعادة بناء الصورة الذهنية لجهاز الأمن والجيش العراقي؛ والثاني، يعمل على إنتاج حزم معلوماتية تعزِّز وتدعم دور القوات الأمنية وتضعف أعداءها.

٥. إشراك القطاع التعليمي والأكاديمي والجامعي، عن طريق ورش العمل، والبحوث واستطلاعات الرأي وصناعة الدعاية، وتفعيل قوانين التحريض والعنف

(١) عطار عوض عبد الحميد: **متابعة لمؤتمر واقع العنف والإرهاب في العراق، رؤية في محاور متعددة** (المؤتمر الوطني السادس لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ٢٠١٣، ص٢٠٠.

الإعلامي، التي تزخر بها الأدبيات القانونية العراقية، وتطبيقها بشكل ميداني محترف.

٦. إقرار البرلمان قانوناً جديداً باسم «محاربة الإرهاب»، على غرار قانون الإرهاب النافذ للعام ٢٠٠٥، ولكن بصورة تفصيلية وواضحة جداً، يتضمن ضوابط وشروحاً وتفصيلات للحالات التي تقترن بالإرهاب، بالاستفادة من القانون الجنائي العراقي، على أن يحدد القانون عقوبات انتقالية صارمة، تحدّد بمحاربة الإرهاب في العراق[١]، والإسراع بتشريع قانون جرائم المعلوماتية، واستحداث دائرة متخصصة بالإجرام المعلوماتي، وتهيئة كوادر فنية مدربة تدريباً آلياً لملاحقة هذه الجرائم والتحقيق فيها[٢].

٧. ضرورة إبراز دور الدبلوماسية العامة[*] أو الدبلوماسية الشعبية، في تبيين أن الحربِ على الإرهاب مع تنظيم القاعدة وأفراخها، هي حرب لا تخص الساحة العراقية فقط، بل هي حرب إقليمية عالمية، لكون التنظيمات الإرهابية تعمل كحركة مستمرة في التمدد والتفريخ بلا مركزية، وتتفرّع منها خلايا معزولة من غير إسناد جماهيري، ولا تتطلب قاعدة إقليمية. لذلك لم تتأثر هي أو أي شبكة متناثرة، بغياب القيادات كما جرى مع تنظيم القاعدة بغياب أسامة بن لادن، أو مع تنظيم التوحيد والجهاد بغياب أبي مصعب الزرقاوي؛ وينسحب الأمر نفسه على تنظيم داعش[٣].

---

(١) د. حسين علاوي: مصدر سابق، ص٣٤٦.

(٢) عطار عوض عبد الحميد: مصدر سابق، ص٢٠٠.

(*) نالت الدبلوماسية العامة اهتماماً شديداً في العقد الماضي، ولاسيما بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في ٢٠٠١/٩/١١، وأصبحت أداةً لا غنى عنها، وأساساً بديلاً لكلمة (دعاية). فعلى الرغم من أن الدول المختلفة تتفاوت في تركيزها على أنشطة الدبلوماسية العامة، فإن كل من يضطلع بهذه المهمة يعدها أداةً لصياغة هويته القومية وعرضها على الجمهور الخارجي أو الأجنبي. فالدبلوماسية العامة تعمل كمُليّن للسياسة الخارجية، من خلال تهيئة القبول العام في البلدان الأجنبية لأنشطة دولة أخرى. ويجري ذلك في المقام الأول عبر طريقتين: الأولى، إبراز الثقافة والقيم الوطنية؛ والثانية، نشر الأخبار والمعلومات. وكثيراً ما تشير الدول الأوروبية إلى الطريقة الأولى على أنها دبلوماسية ثقافية، وقد أنشأت دول كثيرة هيئات رسمية أو شبه رسمية، لتقوم بهذه المهمة نيابةً عنها. للمزيد ينظر في: فيليب م. تايلور: **الدبلوماسية العامة ومكانتها في السياسة الخارجية**، مجلة الدبلوماسي، العدد ٥٢، ٢٠١٠، ص٣٨، ٣٩.

(٣) د. ياسر عبد الحسين، مصدر سابق، ص٤١٤.

٨. استثمار الدعم الدبلوماسي الدولي الداعم للعراق، وتفعيل دور السياسة الخارجية العراقية وتنشيطه، وتطبيق ما صدر في مؤتمر باريس واجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٤[١] لمكافحة الإرهاب، لتحقيق المكاسب الإستراتيجية في دحر التنظيمات الإرهابية، واستغلال التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، **وتوجيه كل ذلك توجيهاً يخدم المصالح العراقية، وذلك من خلال[٢]:**

- عدم النظر إلى الإرهاب على أنه مرض، بل التعامل معه على أنه ناتج من مجموعة من المشكلات المعقدة التي تعانيها بعض المجتمعات؛ لأن العمل المستدام لمكافحة الإرهاب يجب أن يتطرق إلى الأسباب العميقة التي تحرك المسؤولين عن هذه الأفعال، وليس فقط معالجة هذه الظاهرة.

- الحد من الإفراط في تقدير فاعلية الوسائل العسكرية والأمنية في مجال مكافحة الإرهاب. فالهجوم على المجمعات الإرهابية بوسائل عسكرية ثقيلة لا يتيح استهداف المشكلة بطريقة صحيحة، بقدر ما يعزز تفاقمها، وبحسب دراسة مؤسسة راند RAND Corporation التي أُجريت عام ٢٠٠٨، على ٦٤٨ مجموعة إرهابية، تبين أن ما يزيد على ٤٣٪ منها لها أنشطة إرهابية. ولكن بعد أن جرى ضمها إلى العملية السياسية، لم يجر تدمير سوى ٧٪ منها باستخدام القوة العسكرية، وجرى إنهاء ٤٠٪ عن طريق جهود الشرطة والمحاكم الجزائية. وهذا يعني أن استخدام الحل العسكري في مكافحة الإرهاب لا يحصد سوى نسبة قليلة من النجاح.

٩. الاهتمام بظاهرة تشكيل الجيوش الرديفة للجيش النظامي وتطويرها، وضرورة ضم هذه الجيوش إلى هيكلة القوات المسلحة العراقية، لأن بقاء بعض التشكيلات خارج نطاق الدولة يضعف المؤسسة العسكرية والأمنية، ويُشتّتُ الولاءات والقيادات والتمويل، ويشكّل عبئاً إضافياً على الدولة وخصوصاً التشكيلات التي

(١) د. ياسر عبد الحسين، مصدر سابق، ص٤١٤.
(٢) فتوح أبو الذهب هيكل: مصدر سابق، ص١٧٣، ١٧٤.

ظهرت بعد العام ٢٠٠٣، مثل أبناء العشائر(*) والحشد الشعبي(**). لذلك يجب احتواء هذه التشكيلات ضمن الإستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب، التي يجب أن تكون قريبة من إستراتيجية الفواعل من غير الدول.

١٠- تفعيل الأداء الحكومي على مستوى الأجهزة الأمنية، ولاسيما على الحدود الطرفية، لأن تركُّز وجود ونشاط التنظيمات الإرهابية في العراق كان في المناطق الحدودية الطرفية(١). من هذا المنطلق يجب تحقيق تعاون نموذجي في مجال مكافحة الإرهاب مع الدول المجاورة للعراق، وهي تركيا، وإيران، وسورية، والسعودية، والأردن، والكويت، لتحقيق المصالح المتبادلة. ولعلّ من أهداف التعاون الدولي الآتي(٢):

أـ زيادة فاعلية المخافر الحدودية العراقية مع دول الجوار، عن طريق التنسيق المشترك، ورفد القوات بالإمكانات والمعدات الحديثة، ويفضَّل أن يجري اختيار أغلب عناصر هذه القوات من المناطق الحدودية، ووضع نظام حازم في التعامل مع حالات التهريب، ولاسيما تهريب الأسلحة والمخدرات والأفراد.

ب ـ فتح حوارات متواصلة مع الدول الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب،

(*) أبناء العشائر: تشكيل يضم مجموعة من الأفراد القاطنين في مناطق سيطرت عليها التنظيمات الإرهابية (الأنبار، صلاح الدين، نينوى.. إلخ)، والذين انضموا للقتال إلى جانب القوات المسلحة العراقية، ويتولون حالياً الإمساك بالأرض بعد تحريرها من سيطرة القوات الأمنية.

(**) الحشد الشعبي: تنظيم شعبي تشكَّلَ استجابةً لمبادرة المرجعية العليا الدينية المتمثلة بالسيد علي السيستاني(قدس)، حين وجه نداءً بوجوب الجهاد (الكفائي)، بعد سيطرة تنظيم «داعش» على مناطق واسعة في العراق في١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤. وأمر السيد السيستاني بأن يكون هذا الجهاد تحت غطاء القوات العراقية المسلحة، وألا ينحو منحىً طائفياً، أو يمثّلَ أحداً، بل يجب أن يمثل كل العراقيين. للمزيد ينظر في: مجموعة من الباحثين: **الحشد الشعبي الرهان الأخير**، ط١، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، كتاب المركز رقم ١، ٢٠١٥، ص١٠.

(١) د. ياسر عبد الحسين: مصدر سابق، ص٤١٤.

(٢) جمال مالك سعيد القويزي: **رؤية حول العلاقة المستقبلية بين العراق والمملكة العربية السعودية في مجال التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب**، المجلة السياسية والدولية، العدد ٩، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص١٨٤.

للإفادة من خبرات كوادر مكافحة الإرهاب في هذه الدول، مع إبرام اتفاقيات ثنائية تخص تسليم المجرمين بين الدول.

ج- وضع دراسات ميدانية معزَّزة بالخرائط والاستطلاع الجوي، لتحديد الثُّغر بين المناطق الحدودية لكل دولة على حدة، ووضع أسس جديدة لفتح مخافر حدودية جديدة، وتسيير دوريات مستمرة ثابتة، ودوريات متحركة، وإنشاء قاعدة للمروحيات، واعتماد نظام رادار متكامل بين الأطراف.

د- تحديث قاعدة المعلومات بين الدول في مجال حركة الإرهابيين، ولاسيما لدى تنقّلهم من موطنهم الأم وتوجّههم إلى مناطق جمع المجنّدين، حتى وصولهم إلى حواضن الإرهاب.

هـ- القيام بعمليات ثنائية بين كل دولتين لديهما مناطق مشتركة، لتأمين عدم استخدامها لتخزين الأسلحة، وجعلها مناطق لسكن المهربين والإرهابيين.

و- زيادة الاستثمارات في المناطق الحدودية، لتكون عامل جذب للمشروعات، وذات مردود اقتصادي لأهالي المدن والقرى المجاورة، وهذا يزيد من تعاطفهم.

ثالثاً: التدابير الاقتصادية التي يمكن اتخاذها في أعقاب الحوادث الإرهابية:

أ- تشمل السُبل الاقتصادية المطلوبة[1] بناء القدرات، وتطوير السياسات، والاستعداد والجاهزية المسبقة لصانعي السياسات الاقتصادية للتدخل السريع والمرن عند حدوث هجمات إرهابية، بما في ذلك ضخ السيولة، وزيادة الطلب الفعال، والحيلولة دون هروب رؤوس الأموال، واستعمال مخزونات الطوارئ، والإنفاق العاجل، لئلا تحدث إرباكات في سلسلة النشاط الاقتصادي Supply Chain، أو تقلُّبات اقتصادية قد تقود إلى ركود وبطالة، أو موجات تضخمية، أو انهيارات في العملة وأسعار الصرف، أو نقص في السيولة، وتقديم الدعم والتعويضات اللازمة للقطاعات المتأثرة بالإرهاب.

(١) د.سعد بن علي الشهراني: مصدر سابق، ص٥٨.

ب- إعادة توجيه السياسات العامة، والاقتصادية منها على وجه الخصوص، نحو اتجاه يخفّف من الآثار الاقتصادية للعمليات الإرهابية، والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي لمتابعة ومراقبة عاملي الإنتاج في العملية الإنتاجية الإرهابية، وعلى النحو الآتي:

- عنصر العمل: الإرهابيون، كمفكرين ومخططين ومنظمين وداعمين ومنفذين.
- عنصر رأس المال: التمويل ومصادره وتحركاته، وعلاقته بالجريمة المنظمة، وغسيل الأموال والتجارة غير المشروعة.

ج- تعزيز سلوك الوحدات الاقتصادية الطبيعي، المتمثل في عدم الاستسلام، والمحافظة على الفرص الاقتصادية، وإعادة بناء ما تهدّم من بُنى بسبب الإرهاب.

د- تحفيز النظام السعري Price System، وتعزيز كفاءة الأسواق، وإعادة الحياة الاقتصادية إلى المدن والمناطق، وإعادة الثقة بالأسواق والتعاملات والشركاء، عن طريق سياسات الإعفاء وتخفيض الضرائب والرسوم، وإزالة العوائق أمام الأفراد والمؤسسات، وإعادة جدولة الالتزامات والديون، وتوسيع البدائل وتنشيط الأعمال، بل شراء الأعمال والأصول المتأثرة بالحوادث الإرهابية عند اللزوم.

هـ- تطوير خطط ونظم وإجراءات اقتصادية محايدة الأهداف، والإسعاف والإنقاذ والإخلاء والإيواء والتطهير، وإعادة توطين Relocation الأعمال والسكّان المتضررين، وهذا يتطلب العمل على رفع كفاءة الإدارة الحكومية، وترشيد الإنفاق الحكومي على الأجهزة ذات العلاقة، عن طريق التدريب، ووضع الفرضيات والسيناريوهات، وتوصيف الوظائف، والمسؤوليات وتكاملها، وزيادة فاعليتها، ورفع معدلات إنتاجيتها.

و- استخدام المنطق والطرائق التحليلية الاقتصادية لتقويم فاعلية سياسات وإجراءات مكافحة الإرهاب، مثل الأنظمة والقوانين والعقوبات، والموانع

المادية والتقنية، والضربات الانتقامية والاستباقية، والآثار النفسية والاجتماعية والسياسية للخوف من الإرهاب ومن السلطات، والاعتياد على العنف (الدائرة المغلقة لعنف السلطة والعنف المضاد)[1].

ز- إضعاف الميزة النسبية التي يتمتع بها الإرهابيون والمنظمات الإرهابية، من ناحية تعدد الخيارات في الأهداف والأمكنة والأزمنة والوسائل، فضلاً عن التكلفة المالية المنخفضة نسبياً، والعمل على حل الإشكالات بأدوات القوة الناعمة، لتغيير السلوك وتوجيهه نحو الوسائل غير العنيفة لبلوغ الأهداف، بدل الانخراط في العنف، وتجفيف منابع التمويل والتجنيد والقواعد والدعم[2].

رابعاً: المواجهة الإعلامية: تؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً وأساسياً في مواجهة الإرهاب، لأنها قادرة على الوصول إلى المواطنين بصورة مباشرة وبأساليب متنوعة، والتعامل مع الرأي العام، والتأثير في الاتجاهات القيمية والسلوكية للمجتمع. وهناك بالطبع أدوارٌ أخرى تقوم بها تلك الوسائل، ولاسيما التلفاز ومواقع التواصل الاجتماعي لمواجهة مشكلة الإرهاب، كنشر الفكر السوي، وإثارة القضايا الأساسية المرتبطة بالإرهاب، وتوعية المواطن، لأنه العنصر الأساسي من عناصر مواجهة المشكلة. وتكمن هذه المواجهة في عدة عناصر أساسية منها[3]:

١. وجود سياسة إعلامية مستمرة، تخوض حرباً نفسيةً ضد الإرهاب، والحرص على وضع هذه الظاهرة في حجمها الحقيقي، ليكون هناك توازن بين درجات الاهتمام الإعلامي بالإرهاب، وحجم مخاطره على المجتمع. فالتهوين من مخاطر الإرهاب مثل التهويل، ويمكن أن يحول ذلك دون اكتشاف سبل المواجهة.

٢. لابد من التفريق بين الإرهاب والتطرُّف، ليجري علاج كلٍ منهما بما يناسبه من

(١) د.سعد بن علي الشهراني: مصدر سابق، ص٥٨.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) سيف بن زايد آل نهيان وآخرون: مصدر سابق، ص٣٤٥، ٣٤٦.

وسائل المواجهة. ويجب أيضاً العمل على تحقيق التكامل بين وسائل الاتصال المباشر ووسائل الاتصال الجماهيري، في مواجهة المشكلات الكبرى كالإرهاب.

٣. إن المواجهة الإعلامية لن تحقق أهدافها إلا إذا نجحت في دفع الموالين إلى المشاركة الفعّالة في هذه المواجهة. ولكي تتحقّق مشاركة الجماهير، يجب إثارة اهتمامهم بقضية الإرهاب، والربط بينها وبين مصالحهم المباشرة.

٤. الصدقية شرط جوهري لنجاح المواجهة الإعلامية للإرهاب. ويُرهَن تحقيق الصدقية في وسائل الإعلام بشرطين، هما: سرعة نشر الحدث وتقديم المعلومات والبيانات الكافية عنه، وتوافر أكبر قدر من الموضوعية والدقة في التغطية الإعلامية للممارسات الإرهابية.

٥. لا بد أن تقوم المواجهة الإعلامية على تخطيط علمي سليم، يفيد من الإنجازات الحديثة لعلوم الاقتصاد والإعلام والرأي العام والإقناع من ناحية، ويجند جميع الكفاءات الإعلامية من ناحية أخرى. ولنجاح التغطية الإعلامية ينبغي توافر عنصرين، هما: حس اختيار القائم بالاتصال، أي الشخص الذي يقوم بالعمل الإعلامي؛ والاختيار الجيد للرسالة الإعلامية، التي تحمل المضمون المراد إيصاله إلى الجمهور.

الخاتمة

الإرهاب ظاهرة دخيلة على تاريخ البشرية، استخدمها الإنسان للمحافظة على وجوده؛ فتطورت وأصبحت نوعاً من أنواع العنف، يستخدمها البعض للنيل من الآخر، وأضحت اليوم إحدى أدوات السياسة القسرية والقمعية. وقد لجأت بعض الجماعات إلى الإرهاب، فاستثمرته وحصدت مكاسبه؛ لاسيما وأن هذه الظاهرة تتميَّز بكونها ذات أشكالٍ مختلفة، ودوافع متعددة، وأغراض غير محددة، مردّها ضبابية مصطلح الإرهاب، إذ لا يوجد اتفاقٌ دولي على وضع تعريف واحد محدَّد، يختصر هذه الظاهرة ويعرّفُها، وهناك مَن استغل هذا الخلاف وعدم الاتفاق وجعل من الإرهاب ظاهرة متغيرة المكان والزمان. وفضلاً عن ذلك، تكوَّنت للإرهاب أشكال وأنواع مختلفة، وفق أسباب ودوافع متباينة لا يمكن حصرها، ولا يمكن وضع حل واحد لها. وأصبح استخدامه لا يقتصر على فرد أو دولة، ذلك أنه قد تكوَّن من مجموعة مشكلات مستترة خلفه، جعلت أزماته مُقنّعة ومفتعلة، تتّخذ شكلها الوجودي غير الحقيقي، لكنها تنشأ حينما يُراد بها ذلك، وعلى وفق المصالح والغايات.

وتُصنَّف ظاهرة الإرهاب في الاقتصاد الدولي ضمن القوة الاقتصادية الناعمة، حيث يدخل الإرهاب عن طريق الاقتصاد الموازي، مستغلاً ثُغَر النظام الاقتصادي الدولي، حيث يجري تمويل الإرهاب من مصادر مختلفة، لأنه العصب الذي يحرّك التفاعلات، عن طريق المنظمات الإرهابية، التي تُعدّ نشاطاً اقتصادياً صرفاً من ناحية الإنتاجية، يحقّق أعلى مستويات المكاسب السياسية والمالية؛ ولا يمكن أن تنشأ تلك المنظمات من دون رأس المال البشري، الذي يقوم بدور المنظم للجهد والتفكير

والتنفيذ، والمتحكم في رأس المال المادي، عبر استخدام الموارد لتحقيق الغايات الإنتاجية.

لكن بعد العام ٢٠٠٣، كانت ظاهرة الإرهاب في العراق وليدة احتلاله وسوء الإدارة الأميركية، فضلًا عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) آنذاك، وقلة الاهتمام الموضوعي بإعادة بناء البلد وتغيير سياسته. فقد عملت الإدارة الأميركية على سياسة العلاج بالصدمة. ولما كانت هذه السياسة تعمل على إثارة الفوضى، أصبح العراق ساحة مفتوحة لاستقطاب الإرهابيين، ولتصفية الحسابات الإستراتيجية الإقليمية والدولية، مما أدى إلى زيادة وتيرة الإرهاب، وزعزعة الاستقرار السياسي الداخلي، وتأجيج الصراعات، وزرع الفتنة والتفرقة. وبسبب هذه الأوضاع غير المستقرة، عملت المنظمات الإرهابية على جعل العراق أفغانستانَ ثانية من حيث تجميع الإرهابيين من مختلف بقاع الأرض لممارسة الجهاد العالمي.

الاستنتاجات:

١. إن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية، قديمة وحديثة، عامة وشاملة، معقدة وخطرة؛ بل هي أخطر وأعقد المشكلات التي تواجه البشرية، إذ تمدّدت واتخذت مكانتها، وتطوّرت بتطور المناخات والأحداث، التي طرأت عليها، وهي تغيّر أشكالها وأساليبها بتغيّر الزمان والمكان.

٢. ظاهرة الإرهاب ظاهرة مركَّبة من أبعاد مختلفة، منها البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسواها؛ ولها دوافع مختلفة، منها الخارجية والداخلية؛ وتعمل كآلة مدمّرة، محركها الدوافع السياسية والاقتصادية، وطاقتها شحُنات عاطفية دينية مشوهة، ذات مسوّغات ترتكز على الهوية والكراهية. وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى، ولا تحمل في طياتها أهدافاً بنَّاءة، فهي لا تهدف إلا إلى التخريب والدمار.

٣. يدخل تمويل الإرهاب في ميدان العلاقات الاقتصادية، ولاسيما التزوُّد برأس المال البشري، الذي تضخّم عبر التطرف الديني، وغياب الوسطية الدينية، وعدم

وجود الرقابة في نشر الفتاوى التكفيرية، التي تحاول استقطاب الأفراد من أصول مختلفة، نحو الحرب الشاملة، أو ما يسمّى بالجهاد العالمي. هذه الحرب التي تخوضها الجماعات الإرهابية، وتحوّلها إلى محيط متعاطف، هي من أهم روافد التمويل برأس المال البشري، الذي يعمل على تجنيد الأفراد في التنظيمات الإرهابية. إن غسيل الأموال والجريمة المنظمة وسيلة من وسائل الجماعات الإرهابية لتوفير المال والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، الذي تحقّقه حين تسيطر على مناطق محددة، وتستثمر مواردها وتسوّقها دولياً وبأجور منخفضة.

٤. نشأت الأمم المتحدة، بعد فشل عصبة الأمم، ورسمت ملامح فكر جديد للسيطرة على العالم، متمثل بالدول الدائمة العضوية التي لها حق النقض (الفيتو). وقد عملت هذه الدول من دون حيادية، وغلّبت مصالحها السياسية الخاصة على المصالح العامة للدول الأعضاء.

٥. هناك غيابٌ للتعاون والتنسيق الفعّال، الإقليمي والدولي مع العراق في مجال مكافحة الإرهاب؛ وغيابٌ للتحالفات والاتفاقيات الإستراتيجية، القصيرة الأجل أو البعيدة الأجل، من جانب المؤسسات الدولية، أو حتى من القوى الكبرى، ودول الجوار؛ وتغليبٌ للمصالح السياسية والاقتصادية على الاعتبارات التي تخص الشأن العراقي. أدى كل ذلك إلى رفع وتيرة الإرهاب وتمدُّده، ليحقق التوجهات والإستراتيجيات التي أرادت أن يكون العراق ساحةً لتصفية الخصوم، بعيدة عن أماكن التنافس الدولي.

٦. لم تتناول وسائل الإعلام ظاهرة الإرهاب بحيادية، أو بشيء من الموضوعية الأكاديمية، بسبب رغبتها في زيادة عدد المشاهدين، عبر الإثارة وبث الرعب، وتجنيد الصحافة والإعلام لتبنّي موقف ما، مستخدمة ضغوط المال أو السياسة. ويبقى الفضاء العربي ـ العراقي بحاجة إلى تحديثات، سواء من ناحية الرقابة أم من ناحية التشريعات الداخلية أو الدولية.

٧. إن فكرة إعادة بناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، وبعد تدميرها وتفكيك بناها

التحتية الحيوية، تُحدّدها جملة من الدوافع والأسباب الفكرية والإستراتيجية، وتفرض قيامها جملةٌ من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. كما ترتبط تأثيراتها بمجموعة من الأبعاد الداخلية والخارجية، مما كوّن نمط بناء الدولة، المتميز بالصراع على السلطة، والانفراد بالحكم، وغياب المشاركة في صناعة القرار، وضعف تنشئة المجتمع المدني.

٨. ظهر الإرهاب في العراق بعد العام ٢٠٠٣، وتنامى فيه، واستغل أوضاعه غير المستقرة. وأصبح يمثل دوراً مهمّاً في التعقيدات من جهتين، الأولى سياسية، كونه حجر عثرة أمام تحقيق الاستقرار، ونبذ الصراعات، وتحقيق الحوار الجدي، والعمل الجماعي، ناهيك بأن غياب القوة السلمية، القائمة على الحوار مع المعارضين، أو حتى المتحفظين على النظام السياسي الذي وجد بعد العام ٢٠٠٣، جعل عدداً من الجماعات والأفراد يؤمنون بعدم وجود حل سلمي لقضيتهم أو لهدفهم، مما دفعهم إلى حمل السلاح، وعقد الصفقات مع الآخر، لإثارة الفوضى داخل البلد، ولتحقيق مكاسبهم الخاصة. أما الجهة الثانية، فكانت على المستوى الاقتصادي، كون الاقتصاد العراقي ريعياً أحادي الجانب، يعتمد بشكل شبه تام على النفط. وهذا الأمر كارثة حقيقية، لأن النفط ثروة ناضبة. وبسبب تنامي المحسوبية والفساد في العراق، تدنّى المستوى الاقتصادي للفرد، وارتفعت مستويات البطالة، وتوقّفت عجلة التنمية الاقتصادية، ولم يجرِ استغلال الموارد الاقتصادية الأخرى واستثمارها بشكل صحيح، لتكون رافداً آخر للخزينة.

٩. عمل الإرهاب في العراق على تحقيق غايات سياسية واقتصادية، ووفّر أدواتٍ عدة للسيطرة وتنفيذ الإستراتيجيات، عبر تأجيج الصراعات الداخلية، ومنها الصراع السني ـ الشيعي المتصاعد في العالم الإسلامي، مستغلاً الانعزال الذي كان يسود الدولة العراقية قبل العام ٢٠٠٣، ومستغلاً أيضاً انهيار المؤسسات الرسمية، والفوضى التي أسهمت في إبقاء الحدود مفتوحة، ومستغلاً الضعف في بناء الأجهزة الأمنية والاستخبارية. إن هذه الأدوات وسواها ساعدت على تسهيل وتحقيق التوجهات الداخلية المدعومة، والخارجية صاحبة التقاطعات الإستراتيجية، وجعلت العراق ساحةً للصراع الإقليمي ـ الدولي.

١٠. لا شك في أن الجانب التشريعي المختص بوضع القوانين التي تحدُّ من المسألة الطائفية والتفرقة الإيديولوجية جانب ضعيفٌ جداً. وبالمقابل فإن الرقابة على المؤسسات الدينية، وعلى الفتاوى المدعومة من القوى الخارجية، التي ترمي إلى زيادة تأجيج الصراعات والحقد والبغض للآخر، رقابة ضعيفة وواهية.

* * *

المصادر

• التقارير الدولية

١. تقرير مجموعة العمل المالي فاتف (FATF) عن غسل الأموال، نماذج ٢٠٠٣-٢٠٠٤، باريس، ٢٠٠٤.

٢. المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، توصيات مجموعة العمل المالي فاتف (FATF)، ٢٠١٢.

٣. قرار الجمعية العامة رقم ٦٠/٢٨٨ الدورة ٢٧، السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة ٦٠، الجلسة العامة ٩٩، ص٦، ٨، وثيقة الأمم المتحدة ذات العدد A/60/L.62.

• الكتب

١. مجموعة باحثين: **بصمات الفوضى: إرث الاحتلال الأميركي للعراق**، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، العراق ٢٠١٣.

٢. د. عبد الخالق حسين: **الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق**، ط١، دار ميزوبوتاميا، العراق، ٢٠١١.

٣. مجموعة باحثين: **الحشد الشعبي الرهان الأخير**، ط١، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، كتاب المركز رقم ١، ٢٠١٥.

٤. كين بوث، تيم ديون: عوالم متصادمة: **الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، ترجمة صلاح عبد الحق، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة، ٢٠٠٥.

٥. محسن دلول: **العرب الى أين؟ الحرية الضائعة، المستقبل المجهول**، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١.

٦. تشارلز تاونزند: **الإرهاب ـ مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة محمد سعد طنطاوي، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٤.

٧. مصطفى يوسف كافي: **جرائم: الفساد غسيل الأموال السياحة الإرهاب الإلكتروني**، المعلوماتية، ط١، دار الرواد، عمان، ٢٠١٤.

٨. د. محمد نصر محمد: **مكافحة الإرهاب الدولي** ـ دراسة تطبيقية على مكافحة غسيل الأموال، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

٩. جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: **البطالة وعلاجها ـ دراسة مقارنة بين الفقه والقانون**، ط١، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ دمشق، ٢٠٠٠.

١٠. محسن بن العجمي بن عيسى: **الأمن والتنمية**، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١.

١١. د. ذياب موسى البداينة: **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠.

١٢. محمد حميد الهاشمي: **مقالات في العمق من داعش** ـ مقالات تحدد استراتيجيات داعش وخطره وأبعاده ودعمه، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥.

١٣. د. عماد مؤيد المرسومي: الدور القطري فوضى برائحة الغاز، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١٤.

١٤. ألفن توفلر: **حضارة الموجة الثالثة**، ط١، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ١٩٩٠.

١٥. رفعت السيد أحمد: **داعش خلافة الدم والنار**، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١٥.

١٦. عبد الباري عطوان: **الدولة الإسلامية الجذور، التوحش، المستقبل**، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥.

١٧. عبد الحي زلوم: **حروب البترول الصليبية والقرن الأميركي الجديد**، ط١، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥.

١٨. كاظم شبيب: **المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١١.

١٩. نواف قطيش، **الأمن الوطني وإدارة الأزمات**، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٢٠. أحمد يوسف التل: **الإرهاب في العالمين العربي والغربي**، ط١، الأردن، ١٩٩٨.

٢١. فتوح أبو الدهب هيكل: **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على الساحة الدولية**، ط١ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤.

٢٢. د. مي محرزي: **تمويل الإرهاب في التشريع السوري**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ١، المجلد ٢٨، ٢٠١٢، دمشق.

٢٣. د. محمد السيد عرفة: **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٩.

٢٤. د. علي علي فهمي، وآخرون: **استعمال الإنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين**، ط١، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٢.

٢٥. عبد اللّه عبد الكريم عبد اللّه: **الإطار القانوني لمكافحة غسيل الأموال وتمويل**

الإرهاب محلياً ودولياً، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨.

٢٦. سالم محمد عبود: **ظاهرة غسيل الأموال المشكلة الآثار المعالجة مع إشارة إلى العراق**، ط١، دار المرتضى للطباعة والنشر، العراق، ٢٠٠٧.

٢٧. محمد علوش: **داعش وأخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية**، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٥.

٢٨. جرايمي هيرد: **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠١٣.

٢٩. أمجد سع الخريشة: **جريمة غسيل الأموال ـ دراسة مقارنة**، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٣٠. د. محمود محمد سعيفان: **تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال**، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٣١. د. خضر درة: **الجرائم المالية في الفضاء الإلكتروني**، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣.

٣٢. حمد عادل عبد الحكيم، هشام مرسي، وائل عادل: **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، نشر أكاديمية التغيير، لندن، ط٣، ٢٠١٣.

٣٣. محمد نعمة السماوي: **الخلايا النائمة والتقنيات المتطورة لصناعة الإرهاب**، ط١، دار الكتب التاريخية ناشرون، ٢٠١٥.

٣٤. رواء زكي الطويل: **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح**، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢.

٣٥. نجيب عبد اللّه الشامسي: **الإرهاب الاقتصادي**، ط١، المسار للدراسات الاقتصادية والنشر، الإمارات، ٢٠٠٢.

٣٦. سعيد اللاوندي: **دولارات الإرهاب**، ط١، دار النهضة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٢.

٣٧. جان شارل بيزار، غليوم داسكييه، ترجمة علي عبود: **بن لادن الحقيقة الممنوعة**، ط٣، دار علاء الدين للنشر، سورية، ٢٠٠٩.

٣٨. محمد المراغي: **سفر الموت من أفغانستان إلى العراق وثائق الخارجية الأميركية**، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣٩. لوريتا نابليوني: **الاقتصاد الخفي**، ترجمة لبنى حامد عامر، ط١، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

٤٠. د. محمد بن عبد اللّه السلومي: **ضحايا بريئة ـ الحرب العالمية على الإرهاب**، ط١، سلسلة رقم ٦٣ الصادرة عن مجلة البيان، الرياض، ٢٠٠٥.

٤١. بشير الوندي: **الأمن المفقود ـ دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن**، ط١، دار الصفار، العراق، ٢٠١٣.

٤٢. د. روزي زكي: **الاقتصاد السياسي للبطالة ـ تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦،الكويت، ١٩٩٨.

٤٣. مجموعة باحثين: **النظام الأمني في منطقة الخليج العربي؛ التحديات الداخلية والخارجية**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨.

٤٤. د.جلال الدين محمد صالح: **الإرهاب الفكري أشكاله وممارساته**، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨.

٤٥. مراد بطل الشيشاني: **تنظيم القاعدة ـ الرؤية الجيوسياسية والاستراتيجية والبنية الاجتماعية**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠١٢.

٤٦. د. ياسر عبد الحسين: **الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وإدارة التوحش**، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠١٥.

٤٧. هشام الهاشمي: **عالم داعش ـ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام**، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٥.

٤٨. د. هيثم مناع: **خلافة داعش**، ط١، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥.

٤٩. مجموعة من باحثين: **محاربة الإعلام بالأعلام** ـ كيفية مواجهة الآلة الدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية، ترجمة مركز البيات للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٥.

٥٠. محمد صادق الهاشمي، السيد علي موجاني: **حزب البعث في العراق بعد ٢٠٠٣ وعلاقته بداعش**، ط١، سلسلة ٧٣ إصدار مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥.

٥١. د. ناجح إبراهيم، هشام النجار: **داعش السكين التي تذبح الإسلام**، ط١، دار الشروق، مصر، ٢٠١٤.

٥٢. جان ـ شارل بريزار، داميا ماتينز، ترجمة هالة صلاح الدين لولو: **أبو مصعب الزرقاوي ١٩٦٦-٢٠٠٦ الوجه الآخر لتنظيم «القاعدة»**، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠٠٦.

٥٣. مهدي حسن الخفاجي: **أميركا مصدر الإرهاب في العراق**، ط٣، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥.

٥٤. عبد اللّه عبد الأمير: **خفايا السياسة السعودية**، سلسلة مقالات، مركز البيان للدراسات والتخطيط رقم ٣، العراق، ٢٠١٥.

٥٥. نيكولاس شاكسون: **مافيا إخفاء الأموال المنهوبة**، ترجمة د. فاطمة نصر، ط١، دار سطور الجديدة، القاهرة، ٢٠١١.

٥٦. د. سمير أمين: **الاقتصاد السياسي للتنمية**، ترجمة د. فارس غصوب، ط١، دار الفارابي للنشر، بيروت، ٢٠٠٢.

٥٧. د. جبار علي صالح: **الجهود العربية لمكافحة الإرهاب**، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٦، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٠.

٥٨. سيف بن زايد آل نهيان وآخرون: **النظام الأمني في منطقة الخليج العربي؛ التحديات الداخلية والخارجية**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٨.

٥٩. د. عادل محمد السيوي: **التعاون الدولي في مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب**، ط١، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٨.

٦٠. عبد بن الشيخ المحفوظ بن بيه: **الإرهاب التشخيص والحلول**، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧.

٦١. د. عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين: **التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات**، ط١، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥.

٦٢. د. صالح ياسر حسن: **الاقتصاد السياسي للأزمات الاقتصادية في النسق الراسمالي العالمي ـ محاولة فهم الجذور**، ط١، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١١.

٦٣. نعومي تشومسكي: **الدولة المارقة ـ استخدام القوة في الشؤون الدولية**، ترجمة أسامة إسبر، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤.

٦٤. د. عبد الحسين شعبان: **الإسلام والإرهاب الدولي ـ ثلاثية الثلاثاء الدامي**، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٢.

٦٥. د. جمال سند السويدي وآخرون: **عصر النفط التحديات الناشئة**، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١.

٦٦. د. يحي حمود حسن البو علي: **معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وآفاق المستقبل**، ط١، سلسلة رقم ٧٨، إصدار مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥.

٦٧. حميد عبد الحسين مهدي العقابي: **الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أثر التشريعات فيه**، ط١، سلسلة رقم ٨٠، إصدارات مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥.

٦٨. البنك الدولي: **تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد**، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، ط١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٥.

٦٩. محمد باقر الصدر: **اقتصادنا ـ دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها**، ط٢٠، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٧.

٧٠. د. ماجد محمد خورشيد الداوودي، **هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الأميركي للعراق**، ط١، شركة الديوان للطباعة، بغداد، ٢٠١٢.

٧١. محمد صادق الهاشمي: **مشروع المصالحة الوطنية ومستقبل العراق السياسي**، ط٣، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥.

٧٢. د. عزيز جبر شيال: **القاعدة والغزل السياسي رؤية في حقيقة ساحات الاعتصام**، تمدّد القاعدة وأفراخها: الحواضن المأزومة، حواريات حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠١٣.

• المجلات

١. مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، الأعداد: ١، ٢، ٦، ٨، ٩، ١٠.

٢. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلدات ١٥، ٤٠، ٤٢.

٣. مجلة المعهد، معهد العلمية للدراسات العليا، النجف الأشرف، العدد: ٥، ٢٠١١.

٤. مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، الأعداد: ٦٨، ٩٣، ٨١.

٥. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية العددان: ٢، ٣.

٦. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، العددان: ٤٩، المجلد ٢٤، ٥٩، المجلد ٣٠.

٧. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد: ٦، المجلد ٣.

٨. مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، كلية الحقوق، العدد ٥٥، المجلد ١٥.

٩. مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد: ١٩.

١٠. مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، كلية ابن رشد، العدد: ٢٠٣.

١١. المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، الأعداد: ٧، ٩، ١١، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٢.

١٢. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد: ٧.

١٣. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العدد: ٥٢.

١٤. مجلة الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العددان: ٢٤٩، ٣٦١.

١٥. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العدد ١٩، المجلد ٧.

١٦. مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد ١٥٥.

١٧. مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، العدد: ٣٠، المجلد ٨.

١٨. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، الأعداد: ١٦٩، ١٩٨، ١٩٩.

١٩. مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان العدد: ١٠٥.

٢٠. مجلة حوار الفكر، مركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، العدد: ٢.

٢١. مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد المزدوج: ٥٣٧-٥٣٨.

٢٢. مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، كلية الإعلام، العدد ٨.

٢٣. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، كلية القانون العددان: ١١، ١٢.

٢٤. مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد: ١.

٢٥. مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العددان: ٢٣، ٢٤.

٢٦. مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد: ٢٩.

٢٧. مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد: ٣٨

٢٨. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد: ٥٣٢.

٢٩. مجلة أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد: ٢٧.

٣٠. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، العدد: ١.

٣١. مجلة الدبلوماسي، العدد: ٥٢.

٣٢: مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العددان: ٤٤، ٦١.

٣٣. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد: ١٥.

٣٤. مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، كلية التربية الأصعمي، العدد: ٥١.

٣٥. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، ٢٠١٤.

• أطروحات ورسائل ماجستير وأوراق عمل

١. زهراء حسن كاظم: **اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي الأميركي (مكافحة الارهاب أنموذجاً)**، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢.

٢. لونيسي علي: **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة مولود ـ تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٢.

٣. فايز رابح النفعي: **مؤسسة النقد العربي السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب**، السعودية، رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم الشرطة، ٢٠١١.

٤. د. ذياب البداينة: **العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي حول أثر الإرهاب على التنمية الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٢.

• مصادر باللغة الإنكليزية

1. Matthew Levitt, Michael Jacobson, the Money Trail: Finding, Following, and Freezing Terrorist Finances, Washington Institute, United States of America, 2008.

2. Modibo Goïta, "West Africa's Growing Terrorist Threat: Confronting AQIM's Sahelian Strategy. Africa Security Brief, No. 11, February 2011.

3. Rajan Gupta and Mario R. Perez as Editors, Funding Terrorism: Sources and Methods, Workshop held at Los Alamos National Laboratory March, March 25 - 29, 2002.

4. John Rollins, Liana Sun Wyler, Terrorism and Transnational Crime: Foreign Policy Issues for Congress, CRS report for congress, 2013.

5. Christian Nünlist, Kidnapping for Ransom as a Source of Terrorism Funding, CSS Analysis in Security Policy, Center for Security Studies (CSS), Issue: 141, ETH Zurich, 2013.

6. Organization for Security and Co-Operation in Europe, Declaration on the Osce Role in Countering Kidnapping and Hostage-Taking Committed by Terrorist Groups in the Context of the Implementation of UN Security Council Resolution 2133 (2014), Journal no. 2, agenda item 7, 5 December 2014.

7. David B. Carter, A Blessing or a Curse? State Support for Terrorist Groups, Princeton University, 2011.

8. Juan Miguel del Cid Gómez, A Financial Profile of the Terrorism of Al-Qaeda and its Affiliates, Perspectives on Terrorism, Volume 4, Issue 4, Center for Terrorism and Security Studies, 2010.

9. Jean-Charles Brisard, Terrorism Financing Roots and Trends of Saudi Terrorism Financing, report prepared for the President of the Security Council United Nations, New-York, Usa, 2002.

10. Written Testimony, of Jean-Charles Brisard, International Expert on Terrorism Financing, Lead Investigator, 911/ lawsuit CEO, JCB Consulting International Before the Committee on Banking, Housing and Urban Affairs United States Senate, October, 22, 2003.

11. Michael Freeman, Moyara Ruehsen, Terrorism Financing Methods: An Overview, Journal Perspectives on Terrorism, Center for Terrorism and Security Studies, Vol 7, No 4, Center for Terrorism and Security Studies, 2013.

12. Steve Kiser, Financing Terror: An analysis and Simulation to Affect Al

Qaeda Financial Infrastructures, RAND Corporation, Santa Monica, RGSD-185, 2005.

13. Bahney, Benjamin and et. Al, An Economic Analysis of the Financial Records of al-Qaida in Iraq, RAND Corporation, Santa Monica, MG-1026-OSD, 2010.

41. Jacob N. Shapiro, Terrorist Decision-Making: Insights from Economics and Political Science, Journal Perspectives on Terrorism, Center for Terrorism and Security Studies Vol 6, No 4 - 5, 2012.

15. Matthew Levitt, Foreign Fighters and Their Economic Impact: a Case Study of Syria and al-Qaeda in Iraq (AQI), Journal Perspectives on Terrorism, Center for Terrorism and Security Studies, Vol 3, No 3, 2009.

16. Matteo Vaccani, "Alternative Remittance Systems and Terrorism Financing", World Bank Working Paper, No. 180, 2010.

17. Anne Stenersen, Bomb-Making for Beginners Inside al Al-Qaeda E-Learning Course, Journal Perspectives on Terrorism, Center for Terrorism and Security Studies, Vol 7, No 1, 2013.

18. Financial Action Task Force, Financing of the Terrorist Organization of Islamic State in Iraq and the Levant, Paris: Financial Action Task Force, February 2015.

19. John C. K. Daly, The Islamic State's Oil Network, Terrorism Monitor, Publication of the Jamestown Foundation, Volume xii issue 19 October 10, 2014.

20. Annelies Pauwels, ISIS and Illicit Trafficking in Cultural Property: Funding Terrorism Through art, Journal Freedom From Fear Magazine, Issue 11, UNICRI - United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute, Turin, Italy, 2015.

21. Various Authors, Barbarians: ISIS's Mortal Threat to Women, Viewpoints

Woodrow Wilson International Center for Scholar, Middle East Program, No. 60, 2014.

22. Ali Fisher, How Jihadist Networks Maintain a Persistent Online Presence, Journal Perspectives on Terrorism, Vol 9, No 4, Center for Terrorism and Security Studies, 2015.

23. Scott Gates, Sukanya Podder, Social Media, Recruitment, Allegiance and the Islamic State, Journal Perspectives on Terrorism, Vol 9, No 4, Center for Terrorism and Security Studies, 2015.

24. J. M. Berger, The Metronome of Apocalyptic Time: Social Media as Carrier Wave for Millenarian Contagion, Journal Perspectives on Terrorism, Vol 9, No 4, Center for Terrorism and Security Studies, 2015.

25. Jamie Hansen-Lewis, Jacob N. Shapiro, Understanding the Daesh Economy, Journal Perspectives on Terrorism, Vol 9, No 4, Center for Terrorism and Security Studies, 2015.

26. Frederic Wehrey Et al, The Iraq Affect The Middle East After the Iraq War, RAND Corporation, document number: MG-892-AF, series monographs, 2010.

27. Lee Jarvis Et al, Constructing Cyber Terrorism as a Security Threat: a Study of International News Media Coverage, Journal Perspectives on Terrorism, Center for Terrorism and Security Studies Vol 9, No 1, 2015.

28. Thomas Hegghammer, Saudi militants in Iraq: Backgrounds and recruitment patterns, Norwegian Defence Research Establishment (FFI), report 885/2006/ 03875, 2007.

29. Boaz Ganor, Four Questions on ISIS: A "Trend" Analysis of the Islamic State, Coverage, journal Perspectives on Terrorism , Center for Terrorism and Security Studies Vol 9, No 3, 2015.

30. Siddhartha Mitra, from Socio-Economic Imbalance to Terrorism– the

Case of North Eastern India, Gokhale Institute of Politics and Economics, Paper, Global "Internet" network information is available at the Following link. http://www.gipe.ac.in/workingpapers

31. Kim Cragin, Peter Chalk, Terrorism & Development Using Social and Economic Development to Inhibit a Resurgence of Terrorism, RAND'S publications, Pittsburgh, 2003.

32. Quan Li Drew Schaub, Economic Globalization and Transnational Terrorism, Journal of Conflict Resolution a Pooled Time-Series Analysis, Department of Political Science, Pennsylvania State University, vol. 48 no. 2, April 2004.

33. Raul Caruso, Youth Unemployment and Terrorism, the Institute for Economics & Peace, Quantifying Peace and its Benefits, 2012.

34. The United Nations Counterterrorism Implementation task force (CTITF), Working Group on use of the Internet for Terrorist Purposes; Riyadh, 24 - 26 January 2011, Perspectives on Terrorism, vol 6, no 1, 2012, Center for Terrorism and Security Studies.

35. Giulia Gargantini, European Cooperation in Counter-Terrorism and the Case of Individual Sanction, Perspectives on Federalism, Vol. 3, issue 3, 2011.

36. Andrew Hudson, Not a Great Asset: The UN Security Council's Counter-Terrorism Regime: Violating Human, Berkeley Journal of International Law Volume 25, Issue 2 Article 4, 2007.

37. David Gold, Economics of Terrorism, International Relations and Security Network, Graduate Program in International Affairs, 2004.

38. Ronald Crelinsten, Perspectives on Counterterrorism: From Stovepipes to a Comprehensive Approach, Journal Perspectives on Terrorism , Vol 8, No 1, Center for Terrorism and Security Studies, 2014.

39. Global Terrorism Index 2017, Institute for Economics and Peace, 2017.

• الإنترنت

١. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، على موقع «الإنترنت متاح على الرابط التالي: http://www.un.org/arabic/commonfiles/terror_finance_conv.pdf

٢. قرار الجمعية العامة رقم ٥٣/١٠٨، التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة العاذية ٥٣، الجلسة ٨٣، الملحق ٤٩، الفقرة ١٢، وثيقة الأمم المتحدة (108/A/RES/53 (1999).

٣. نقلاً عن موقع مجموعة العمل المالي الدولية، الإنترنت. متاح على الرابط التالي: http://www.fatf-gafi.org/pages/aboutus

٤. صادق علي حسن، استراتيجيات تسويق مثيرات العنف بين الدعاية والتجنيد، مقال منشور على شبكة الإنترنت، مركز البيان للدراسات والتخطيط. متاح على الرابط التالي: http://www.bayancenter.org/2016/07/2289/

٥. نقلاً عن، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في ١٩ كانون الأول ١٩٨٨، على الرابط التالي لموقع الأمم المتحدة على الإنترنت، متاح على الرابط التالي:

http://www.unodc.org/pdf/convention_1988_ar.pdf

٦. مجلس الأمن، الإنترنت. متاح على الرابط التالي:

http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES_1373.pdf

٧. مجلس الأمن، الإنترنت. متاح على الرابط التالي http://daccess-dds-ny.un.org/PDF/N1450847.pdf?OpenElement/47/508/doc/UNDOC/GEN/N14

٨. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، قراءة تحليلية لقرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٠، تركيا، ٢٠١٤ https://www.omrandirasat.org/%D8%A7%D9%84%D-8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D8%AD%D8%AB

%D9%8A%D8%A9/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-2170.html

٩. مجلس الأمن، الإنترنت. متاح على الرابط التالي: http://daccess-dds-ny.un.org/PDF/N1504026.pdf?OpenElement/26/040/doc/UNDOC/GEN/N15

١٠. شبكة الجمعيات الخيرية والأمن، الإنترنت. متاح على الرابط التالي: http://www.charityandsecurity.org/background/Treasury_too_much_20%emphasis_charities%3F%20

١١. صحيفة الواشنطن بوست، الإنترنت. متاح على الرابط التالي:

http://www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2006/11/28/AR2006112801277_pf.html

١٢. صحيفة الديلي تلغراف، الإنترنت. متاح على الرابط التالي:

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/saudiarabia/11583598/Saudi-Arabia-is-emerging-as-the-new-Arab-superpower.html

١٣. زهير علي أكبر، مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منشورات البنك المركزي العراقي. متاح على الرابط التالي لموقع البنك المركزي العراقي على الإنترنت: http://www.cbi.iq/documents/zuhair5.pdf

١٤. تبنّي تنظيم «داعش» لمسؤولية الهجوم على المسجد السعودي متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/L8TV8c

15. Dr Michael Knights, Resurgence of Al-Qaeda in Iraq, Washington Institute for Near East Policy, Testimony Submitted to the House Committee on

Foreign Affairs, Subcommittee on Terrorism, NonProliferation and Trade, and Subcommittee on the Middle East and North Africa December 12, 2013.

https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/testimony/KnightsTestimony20131212.pdf

16. RT-Arabic, ISIS Captures Capital of Iraqi Anbar, Raises Black Flag Over Ramadi Govt HQ, Available at the following link:

https://www.rt.com/news/259173-isis-ramadi-control-iraq

17. Al Jazeera, Key Syria-Iraq border crossing falls to ISIL, Available at the following link:

http://www.aljazeera.com/news/201505//key-syria-iraq-border-crossing-falls-isil-150522130256701.html

18. Matthew Levitt, Terrorist Financing and the Islamic State, The Washington Institute for Near East Policy, Testimony submitted to the House Committee on Financial Services, November 13, 2014.

http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/testimony/LevittTestimony20141113.pdf

19. Jean-Charles Brisard and Damian Martinez, ISLAMIC STATE: THE ECONOMY-BASED TERRORIST FUNDING, center Thomson Reuters, OCTOBER 2014.

https://risk.thomsonreuters.com/sites/default/files/GRC01815.pdf

20. Carla E. Humud, And others, Islamic State Financing and U.S. Policy Approaches, US Congress Research Service, April 10, 2015.

https://www.fas.org/sgp/crs/terror/R43980.pdf

21. David Andrew Weinberg, Qatar and Terror Finance Part I: Negligence, FOUNDATION FOR DEFENSE OF DEMOCRACIES, December 2014, Washington.

http://www.defenddemocracy.org/content/uploads/publications/Qatar_Part_I.pdf

22. David Blair, Qatar and Saudi Arabia 'have ignited time bomb by funding global spread of radical Islam', Telegraph Journal, 04 Oct 2014.

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/iraq/11140860/Qatar-and-Saudi-Arabia

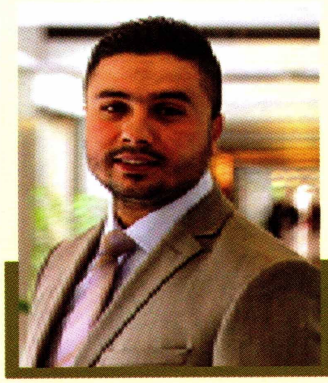

صادق علي حسن

من مواليد بغداد. حائز ماجستير في العلوم السياسية من جامعة النهرين، ودكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية. كتب ونشر العديد من المقالات والدراسات التي تناولت الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط باللغتين العربية والإنكليزية، ولديه العديد من الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية.

ردّاً على تساؤلات كثيرة ومحقّة:
عن الإرهاب ، قادة ومنظّمات، مخطّطين وممولين،
عن الإعلام ودوره الأساسي،
عن الجمعيات غير الربحية،
عن تنظيم داعش: مَن هم صَنَعَته الفعليون؟ ومَن هم مدبّرو أموره وممولوه؟ وما هي استراتيجيته الحقيقية في الشرق الأوسط؟

جاء هذا الكتاب، ليحلّل بعمق وشمولية وتكامل وبصورة علمية وأكاديمية، ظاهرة الإرهاب الدولي؛ فيربط بين غسل الأموال والعمليات الإرهابية، ويفنّد أساليب الاحتيال التي تلجأ إليها المنظمات الإرهابية لتحويل أموالها وغسلها من دون التورّط أمنيّاً، بدءاً من استغلال الجمعيات الخيرية وصولاً إلى المشروعات الوهمية، والأسماء المستعارة، واستغلال التطور التكنولوجي أيما استغلال، وتكريس وسائل التواصل الاجتماعي لتجنيد الإرهابيين، وتنفيذ العمليات الإرهابية. ويعرّف بالاتفاقات الدولية المتعلّقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وهو أوّل كتاب يغطّي بإسهاب مصادر تمويل تنظيمي القاعدة وداعش الخارجية والداخلية، ويرصد تحرّكات داعش وتكتيكاته واستراتيجيته المعلنة والخفية؛ ويوضح سيطرته على منابع النفط والغاز في سورية والعراق وإتجاره بهما وبالمخدّرات والأسلحة، فضلاً عن إتجاره بآثار البلدين النفيسة، التي شكّلت مصدراً إضافيّاً لتمويله.

ويغطّي بالوثائق والأرقام تحرّكاته المالية، ومداخيله ونفقاته، وانتماءات قادته وأعضائه وأعدادهم من كل جنسية.

ويستند إلى دراسات تقول بمحاربة تمويل الإرهاب قبل محاربة الإرهاب نفسه. ويتطرّق إلى القاعدة وطالبان وداعش واللعبة الدولية المتنقّلة بين تلك المنظّمات وأماكن عملياتها، والادّعاء بملاحقتها وصولاً إلى الثروات، حيث تتقاطع المصالح.

وهو أول كتاب يضع خططاً متكاملة لمكافحة الإرهاب وتمويلاته، بل الاحتراز منه، عبر جملة من الإجراءات الموضوعية والمنطقية، تستعين بالخيارات الأمنية والاقتصادية فضلا عن الاستعانة بمعلّمي المدارس وأئمة الجوامع، ومختلف وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، لتجريد حملة توعية وتنوير لدحض التطرف والدعاية الإرهابية.

ISBN 978-9953-88-996-2
9789953889962

الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة حسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ٩٦١١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ٩٦١١+

publishing@all-prints.com
tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر